



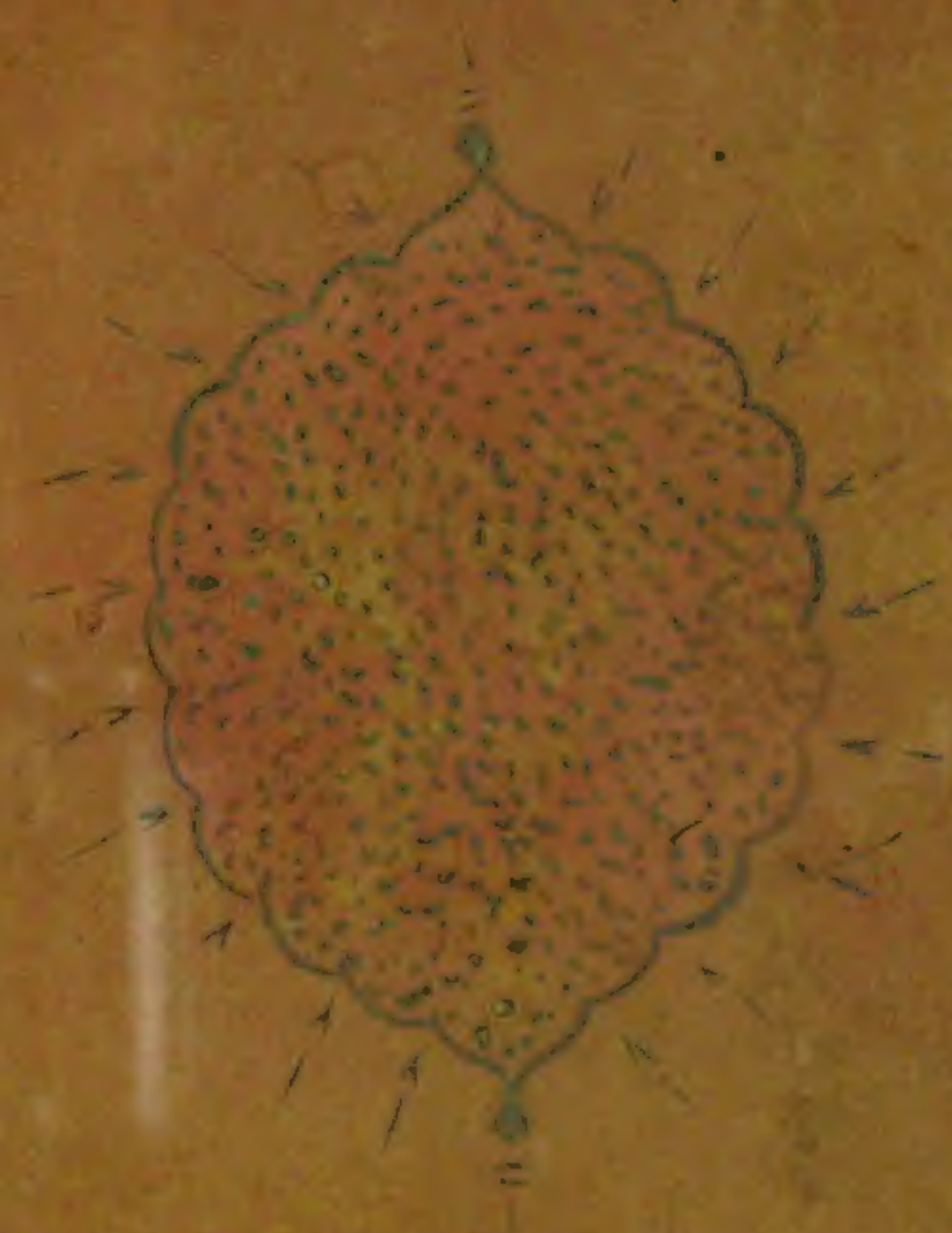
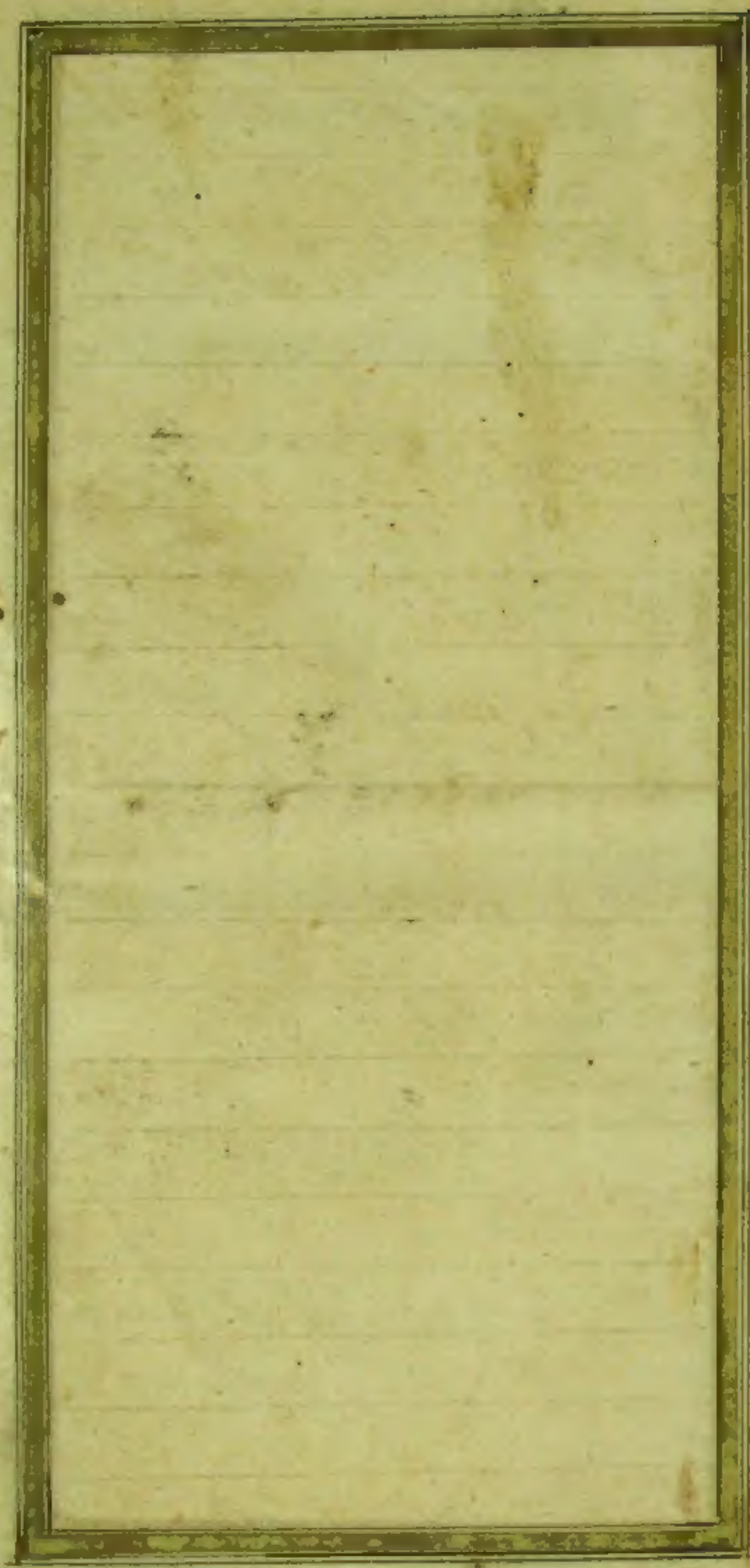


نوشته شده است  
احمد مراد

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

مکتب العصر عثمانی  
عمر

۴۴۴





Süleyman U Kültür nesî  
Hosm Hüsni P.  
455



الامانات تنقلب مضمونة	العاقلة لا تعقل العهد	العارية غير لازمة
لا تعلق لي عليك ابراء	الميت لا يملك	الاقرار يبطل بتكذيب المقر له
العين الموحدة اعصفت لا اجر على المتأخر	لا يجوز للوصي بيع عقار اليتيم	براة الاصل توجب براة الكفيل
التأخير عن الاصيل تأخير عن الكفيل	اداء الكفيل توجب برائتهما	هبة المشغول لا يجوز
التمكن من الانتفاع يوجب الاجر	لا يعتمد على الخط ولا يعمل به	الاقرار لا يجمع مع البينة
لا يحلف القاضي على مجهول	القضاء يقتصر على المقتضى عليه	اختلاف الشاهد مانع من القبول
المقتضى منه غير يضمن الغاصب ونصب الغاصب	اذا اوجب فيه واختلف المقومون يقضى بالوسط	ضمان احد الشريكين للعبد في غناق حصته وهو موثوق
القرارة في الفضل الراعي فرض في الركعتين	يوم الموت لا دخل تحت القضاء	رد البيع بعيب يفسد فسخ في حق الكحل

الاقرار

قبول الصبي بالعقل الهبه صحيح	تبوع المريض في مرضه انما يفقد من الثلث	الاقرار للمجهول باطل
لا يستحق القاضي الخصم بدون طلب المدعي	لا يمين على من رهن على دعواه	المسلم الذكر العاقل اذا رذذ فاقبل ان لم يذب
السكران من مجرم كالصالح في كل شيء	الامين اذا خالف ثم عاد لا يبرأ	لسكوت كافتتاح لا في ثلثين مسألة
الاقرار حجة قاصرة	الحمد كالا ب	من ملك الانشاء ملك الاختيار
امين القاضي كالقاضي	معق بعض كالكتاب	وصي القاضي كوصي الميت
القول للقابض في قدر ما قبضه	التدبير بمنزلة الوصية	الحمد الفاسد من ذوى الارحام
الزوف بمنزلة الحبياد	يعقد النكاح بلفظ التزويج	الدرهم بحري بحري الدنانير
القرض لا يلزم تأجيله	الاب ذاهب لابنه الصغير يملكه بحريه الايجاب	الوطي في دار الاسلام لا يخلو عن عقر
كل موضع لو اقر له فاذا انكر يستحلف	التخفيف على فعل الغير انما على نفي العلم	القول قول الامين باليمين
الصبي المجبور يوافق بافعاله	يشترط احد شرط الشهادة	قال كما غرتك فانت وكيل
استبدال الوقف العام لا يجوز	لا يصح الاجارة باقل من اجر المثل	منافع الغصب لا يضمن



من ملك البيع ملك الاقالة	اذا وقع الابر العام لا يسمع الدعوى بعد	لا فرق اخبارك وانشاء
حكم لام يري الى حملها فيقهر بالملك وسائر سبابه	لا يثبت العمل وحكم قبل وضعه	التوتمان في حكم الولد الواحد
لا يثبت النسب من الرضا	العزور لا يوجب الرجوع	التكاح يثبت الفسخ قبل التام بخيار
الكافر اذا مات يقبل في الدنيا والاخرة	المخلوق بالاجنبية حرام	الامير اذا اخط بعض اموال الناس ببعض
شرط الوقف كنص الشارع	مطلب للقاضي مخالفة شرط الوقف	مطلب في زيادة المرتبات
كل مدين امتنع عن اداء ما عليه بعد التوثيق فانه كتمان الشهادة	لا يصح رجوع القاضي عن حكمه	لا يقضي على غائب
كتمان الشهادة كبيرة	شهادة الفاسق بعد التوبة مقبولة	شهادة الاصل لغيره باطلة
من اقام عن غيره وجب بامره يرجع عليه بما وقع	ليس للوكيل ان يوكل بغير اذن او تفويض	يقبل قول المادون في الدفغ بلا برهان
الوكيل بالشرا اذا دفع الثمن من ماله يرجع به على من	شهادة الفرع على اصله جائزة	الزرع في المزرعات وصف
الافوار عجول لا اعتبار به	الناس احرار	احتياط اصحابنا في امر الفروج
لا يسمع الدعوى بعد الابراء العام	لا يقبل الشهادة بدون الدعوى	المجور عليه بالسفاهة تصفير

النسب

المسبب لضمان عليه مع المباشر	القصاص كالحد ولا يثبت مع الشبهات	المقرا اذا لم يكن مذكرا شرعا بطل اقراره
الحنا على واحد في طرف ونفسه لا يثبت احلان	لا يضمن الامر بالامر	المصرف في مال غيره اذن مالكة ضامن له
النائم ليس كالمتيقظ	من كان خصما في البينة كان خصما في البينة	من كان خصما في البينة كان خصما في البينة
كل فرق بين الزوجين بغير اختيار يحتاج الى القضاء	الموا عبيد غير لازمة	ليس محرم على الرجل حرام
ما جاز ايراد العقد بانقضاء فانه يصح استثنائه	الصلح بعد الصلح باطل	قبل قول كل امين في الامانة على المستحق
القول قول الامين فيما يدعيه مع البينة	لا جبر على المتبرع	لا يلزم احد الحضار غيره الى احد
الصبي المجور عليه يواخذ بافعاله	المحبوب المجنون لا يقع عليه طلاق	الصبي لا يقع طلاقه
العقار لا يضمن	الميت لا يرث	الميت لا يضمن بعد موته
لا يغرل القاضي وصي الميت	الخلوة بالمحرم جائزة	من باع شيئا تحت اقالت
كل من وكل شيئا يكون وكيلا في الخصومة	بينة الاكراه اولى من بينة الطوع	اختلف المتبايعان والسلع قائمة في قدر الثمن او المبيع تخالفا
براءة الكفيل براءة الكفيل	لا يجوز تقاضي الصنف على البايع	



لا تقض الجارة بعد هلاك العين	العبد الموقوف يبطل بموت الموقوف عليه	الموقوف على الجارة نفذ بالاجارة
من له حق اذا اجل يتأجل ورجوع له	الحقوق المحركة لا يجوز الاعتياض عنها	الحقوق المحركة لا تورث
العقد الموقوف يبطل بالموت	لا يورث خيار الشرط والرؤية حق الشفعة	القول قول الامين مع اليقين الا القاضى
هذه الامانة الصغير ترضع من غير احتياج الى رضاع اخر	اذا راع الى القاضى قضاء غيره فانه يمضيه	الغرائب ان كانت تحفظ الاملاك فالغريب لا ملاك وان حفظ الابدان فالغريم على الابدان
الامين اذا هلكت امانته عنده لا ضمان عليه	الا اعتبار في ضمان بعد الجنابة لا بعد الجنابات	النفوذ عند الاطلاق ينصرف الى الغلب
العقد الفاسد اذا اقلق حقه لم يرد وان رفع ضارده	لا تقبل البينة الا على خصم	المأذون في شئ
اذا فسخ العقد بعد تحجيل البدن لصاحبه البدن ان يجلس العين	الاجارة تنفس بالاجاب اعذر	القاضى اذا قضى في محله فرع الى اخر يمضيه
القضاء بشهادة الزور ينفذ ظاهره باطنا عند ابي حنيفة	ضمان العقد بعد العمل وضمان الحمل لا	الرأي الى القاضى في مسائل
الاقرار حجة قاصرة على المقتدر	ينفذ النكاح بكل لفظ اقدامك العين للحال	القرض لا يلزم التجيله
من سعى في نفق مائة من حبه فضحه مردود عليه	لا يحتاج في صحة الدعوى الى بيان السبب	الوطى في دار الاسلام لا يخلو عن عقار ومهر
وكيل الاجرة مال الابن كالاب والوصي	العين حرام	المأثور بالشراء اذا خالف في الجفر فانه ينفذ عليه الشراء

جلس

جلس المهرن يخالف جلس البيع من وجوه	التخلية قبض في البيع	للبيع خمس المسجل لاجل التن لمالك
رد نصرة المشتري قبل نقد المن بلا اذن البائع	عدم نفاذ شراء الام لابنها الصغير ما لا يحتاج اليه	
المعلق بالشرط لا ينفذ سببا للمالك	الوكالة لا يقصر على المجلس	العامل لنفسه مالك لا وكيل
التوقيف في الاجارة النكاح لا يملك المنفعة الا بشرط لصحتها	التوقيف الى ما لا يعيش الانسان اليها ثابت	
المتكلم بلفظ لا يعرف حكمه يلزمه حكمه في مسائل	طلب المرأة الخلع من زوجها بالعه حرام	
اذا اختلف الزوجان في وجود شرط في وجود الطلاق فالقول للزوج	اذا علق طلاقها بفعل قلبي تطلق بخبرها	
لو اختلف السيد والعبد في وجود شرط العتق فالقول للمولى	الشهادة على النفي لا تقبل	
التقصير على الشرع العلم لا يدل على نفي الحكم عما عداه	الامر اذا نهى ما موره عن شئ ليس له مخالفة	
وصي الميت لا يملك بيع شئ من التركة باقل من ثمن المثل	للقاضى اخذ الاجر على كتابة الحاضر والسجلات من التركة	
النصر في ملك انسان بغير ذمة موقوف على اجازته	المقر اذا كان ملكا با شرعا بطل اقراره	
التطابق في اللفظ والمعنى شرط قبول الشهادة	الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والا فلا	



امر القاضى حكم	المفضلة اذا اقر القضا	فعل القاضى حكم
ما يبطله فانه يبطله	لا يجوز تعميم	افل الجمع ثلثة
الشهادة على فعل بدو	المشترك	على الاصح
بيان الفاعل غير مقبولة	اذا فعل الخالف بعض	الصفيرة
لا يكون للجمع	المخوف عليه لا يثبت	امراة
للواحد	الحلف على عقد لا يفعله	الحلف على عقد لا يفعله
الايمان عليه على الفاظ	حلفان لا يحلف	حلفان لا يحلف
لا على الاغراض	حلف بالتعليق	يحت بالاجاب الحاضر
يجب على المودع رد الوديعة	يجب رد العين المضمومة على	الفاسد الى صاحبها
الى مالكها عند طلبها	اذا زال تعدى المودع	زالت الضمان
اذا زال تعدى المودع	اذا زال تعدى المستعير	لا يزول الضمان
المودع اذا اجد الوديعة	الوديعة	امانة
ثم انزل يزول الضمان عنه	للمعير ان يسترد عارية	متى شاء
مؤنه رد العارية	الشهادة على قضاء القاضى	بدون تسمية غير مقبولة
على المستعير	القصاص	كالحدود
الظاهر لا يصلح حجة	لا اسم الدعوى بعد	الابراء العام بشئ
للاستحقاق	الحقوق في البيع وجوم	امسك الوكيل مال الوكيل
من ردت شهادة في	وافعله بالانفسه تعد	حادثه لا يقبل في تلك
راجعه الى الوكيل	متى ردت الشهادة لعلة ثم زالت	اذا قضى قاض غير مداب
لا تقبل في تلك الحادثة	هل يفقد حكمه	

كل

كل من له حق واستط	ولاية القاضى العام	كل مدبون امتنع عن اد
يصح اسقاطه	مقتدة بالنظر	ما عليه بعد الثبوت
ليس للشاهد ان يشهد	بملك المبيع بالنقض	المقر له اذ ارد ثم
بالم يسمعه ولم يعاينه	في البيع الفاسد	صدق لا يشئ له
الاستدانة على	لا يسترد الصقة الوقف على	الاصطباد
الوقف لا يجوز	شئ وجوده وقت الوقف	مباح
اقالة الناظر عقد	دفع الدعوى صحح ولا	الخلوة الصحيحة بالرجوع
الاجارة جائزة	دفع الدفع وما رد عليه	كالخوف
لا ينقص احد حصا	اذا اختلف المتبايعان	الدون كلها يلزم
عن احد	في الصقة والفساد	تاجيلها
كل عقد عيب وجد فان	الثاني باطل	

اذا اقر بالدين بدين اخرى  
 ٤٩  
 الوقف من غير المدعى عليه  
 ٤٩



This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely a ledger or account book. The page features a faint grid pattern with approximately 10 columns and 10 rows. The paper is slightly discolored and shows signs of wear, including faint smudges and a vertical crease near the center. The grid lines are thin and light, and the overall appearance is that of an old, unused document.



الحمد لله الهادي الى الفقه في الدين • والشرع المبين الذي  
هو حبله المتين • بين عباد رب العالمين • وميراث الانبياء  
اجمعين • صلوات الله تعالى عليهم وسلامه الى يوم الدين  
خصوصا على سيد الانبياء والمرسلين • وخاتم النبيين  
وعلى آله واصحابه الاكرمين **وبعد** فاني قد جمعت فوائد  
كثيرة من الفروع الفقهيّة والنكّة المرضية على سبيل التقادير  
دون الفضول والابواب لعدم انضباطها غالبا وسميتها  
بالفوائد الزينية في مذهب الحنيفة • تسميته بنسبة اسم مسمى  
بزين ابن نجم • فاذا قلنا كذا في الشرح فالمراد به شرحنا  
المسمى بالجزم الرائق شرح كذا الدقايق • ولو قلت فيها كما  
يقناه في الاصول فالمراد به تعليق الانوار على المنار فاسئل  
الله تعالى ان يجعل الكل خالصا لوجهه الكريم لا حول

ولا

ولا قوة الا بالله العلي العظيم **الفائدة الاولى** الامانات  
تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في ثلث النواظر اذ امانات  
مجهلا غلات الوقف والقاضي اذ امانات مجهلا اموال المتاحي عند  
من اودع والسلطان اذ اودع بعض مال الغنيمة عند العارضي  
ثم مات ولم يبين عند من اودعها كذا في الحايث من كتاب الوقف  
وفي الخلاصة من كتاب الوديعه وذكر الوالو المحي لكنه ذكر من  
الثلاث احد المتفاوتين اذ امانات ولم يبين حال المال الذي في  
يده ولم يذكر القاضي فصار المخرج من كلامهم بالتلفيق اربعة وزدت  
عليها مسائل **الاولى** الوصي اذ امانات مجهلا لا يضمن كما في جامع  
الفضولين **الثانية** الاب اذ امانات مجهلا مال ابنه كما فيه  
ايضا **الثالثة** اذ امانات الوارث مجهلا لما اودعه عند مورثه  
**الرابعة** اذ امانات الانسان مجهلا لما اقنه اليه في بيته **الخامسة**  
اذ امانات مجهلا لما وضعه مالكه في بيته بغير علمه **السادسة**  
اذ امانات الصبي مجهلا لما اودع عنده وهو محجور ذكر **الثلاثة**  
المذكورة في تلخيص الجامع الكبير فيحصل ان المخرج منها عشرة  
وقيدوا بتجهيل العلة لان الناظر اذ امانات مجهلا لما في يده  
من مال الوقف يضمنه كما في الحايث • **العاقلة** لا تعقل العمد  
الا في مسئلة ما اذا عفى بعض الاولياء او صالح فان نصيب  
الباقين تنقلب مالا وتحملة العاقلة كما في شرح الجمع •  
العارية غير لازمة الا في مسئلة ما اذا استعار جدار غيره  
لوضع جذوعه ووضعها ثم باع الميعر الجدار فان المشتري



لا يمكن من دفعها وقيل لابد من شرط ذلك وقت البيع كما في القنية  
 ٤ اذا قال المطلوب لا تعلق عليك كان ابراء عاما كقوله لا  
 حتى قبله الا في مسألة ما اذا طالب الدين الكفيل فقال له  
 طالب الاصيل فقال لا تعلق لي عليه لم يبراء الاصيل وهو المختار  
 كذا في القنية ٥ الميت لا يملك الا في مسألة ما اذا نصب شبكة  
 ثم مات فعقل الصيد فيها بعد الموت فانه يكون ملكا للميت  
 ويورث عنه كما في كتاب الزيلعي ٦ المقر له اذا كذب المقر فانه  
 يبطل اقراره الا في ثلث الاقرار بالحرية والنسب وولا العتاق  
 لانها لا يحتمل النقص كما في شرح الجمع ٧ العين الموهبة اذا  
 غصبها غاصب فلا اجر على المستاجر الا في مسألة ما اذا امكن  
 اخراج الغاصب بشفاعة او حامية كما في القنية ٨ لا يجوز  
 الوصي بيع عقار اليتيم عند المتقدمين ومنعه المتأخرون ايضا  
 الا في ثلث كما ذكره الزيلعي في الوصايا وردت اربعة ثلثه  
 من الفتاوي الظهرية وواحدة من الخائنة اما الثلثة فالاولى  
 اذا بيع بضعف القيمة وفيما اذا احتاج اليتيم الى النفقة ولما كان  
 له سواء وفيما اذا كان على الميت دين ولا وفاء له الاثمة وفيما  
 اذا كانت غلاته لا تزيد على مؤنته وفيما اذا كان حائوتا  
 او دارا يخشى عليه النقصان واما مسألة الخائنة فيهما اذا  
 كان العقار في يد متغلب وخاف الوصي عليه فله بيعه كما في  
 يسوعها ٩ قالوا براءة الاصيل توجب براءة الكفيل الا في مسألة  
 ما اذا ضمن له الالف التحل على فلان فبرهن على انه قضاه

قبل

قبل ضمان الكفيل فانه يبراء الاصيل دون الكفيل كما في الخائنة  
 ١٠ التأخير عن الاصيل تأخير عن الكفيل الا في مسألة ما  
 اذا صالح الكاتب عن قتل العمد بماله ثم كضله انسان ثم عجز  
 الكاتب تأخرت المطالبة عن المصالح الى عتق الاصيل وله  
 مطالبة الكفيل لان كما في الخائنة ١١ اداء الكفيل توجب  
 براءتها من دين الدين الا في مسألة ما اذا احواله الكفيل على  
 مديونه وشرط براءة نفسه خاصة كما في الخائنة ١٢ هبة  
 المشغول لا يجوز الا اذا ذهب الاب لولد الصغير كما في  
 الذخيرة ١٣ التمكن من الانتفاع يوجب الاجر الا في مسائل  
 الاولى اذا كانت الاجارة فاسدة فان الاجر لا يجب لا بحقيقته  
 الانتفاع كما في فصول العمادي الثانية اذا استأجر دابة  
 للركوب خارج المصر فحبسها عنده ولم يركبها فلا اجر كما في الخائنة  
 بخلاف ما اذا استأجرها للركوب في المصر فحبسها ولم يركبها  
 الثالثة اذا استأجر ثوبا كل يوم بدائق فامسكه سنين بلا  
 استعمال لا يجب الاجر بعد مدة لوليسه لتحرق كما في الخلاصة  
 ١٤ لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بمكاتب الوقف  
 ولو كان عليه خطوط القضاة المعبرين الماضيين كما في  
 وقف الخائنة معلله امان القاضي انما يعمل بالحجة وهي ثمة  
 البينة او الاقرار او النكول ولو حضر المدعي خط المدعى عليه  
 لا يختلف انه ما كتب وانما يختلف على اصل المال كما في قضاء  
 الخائنة قلت الا في مسلتين الاولى كتاب الامام الى اهل



الحرب بالامان فانه يعمل به ويثبت الامان لهم كما في سير  
 الخائنه الثانية بدفع السمار والضراف والبيع كما في  
 قضاء الخائنه ١٥ الاقرار لا يجامع مع البينة لانها لا تقام  
 الا على المنكر الا في اربع في الوكالة والوصاية وفي اثبات  
 دين على الميت وفي استحقاق العين من المشتري كما في وكالة  
 الخائنه ١٦ لا يحلف القاضى على مجهول فلو ادعى على شريكه  
 خيانة مبهم لم يحلف الا في مسائل الاولى ما اذا اتهم القاضى  
 وصى الميت الثانية اذا اتهم متولى الوقف فانه يحلفها نظرا  
 لليتم والوقف كما في دعوى الخائنه الثالثة اذا ادعى المودع  
 على المودع خيانة مطلقة فانه يحلفه كما في القبه ١٧ القضاء  
 يقتصر على المقضى عليه ولا يتعدى الى غيره الا في خمسة نفر  
 الاربعة يتعدى الى الكافة في الحرمة الاصلية والنسب ولاء  
 العتاقه والنكاح كما في الفتاوى الضعفى والقضاء بالوقف  
 يقتصر ولا يكون على الكافة هو الصحيح حتى لو ادعى الملك في  
 الوقف المحكوم به ستمع كما في جامع الفصولين والخائنه وفي  
 الخامسة يتعدى الى من تلقى الملك منه حتى لو استحق البيع  
 من يد المشتري وقضى به ببينة فانه يكون قضاء على المشتري  
 وعلى كل من تلقى الملك له ولو استحق عين من يد وارث بقضاء  
 ببينه ذكرها فيها الميراث كان قضاء على سائر الورثة فلا  
 ستمع دعوى وارث اخر كما في البرازيه ١٨ اختلاف الشاهد  
 مانع من القبول الا في مسئلتين الاولى في الوقف كما في

شهادات

شهادات فتح القدير تبعا لاوقاف الخصاص الثانية في المهر  
 اختلاف في مقداره يقضى بالاقل كما في البرازيه ١٩ الغصب  
 منه مخير بين تعين الغاصب وغاصب الغاصب الا في مسئلة  
 ما اذا غصب الوقف ثم غصب من الغاصب آخر وقيمتها اكثر  
 وكان الثانى املى من الاول فان المستولى انما يقضى الثانى كما  
 في وقف الخائنه ٢٠ اذا وجبت قيمة على انسان واختلف  
 المقومين فانه يقضى بالادنى الا في مسئلة ما اذا كانت  
 على قيمته بسنة فانه يجب اقصى القيم ولا يعتق حتى يؤدى  
 اقضاها فاذا اقرمه بعضهم بالف واخر بالف وعشرين لا  
 يعتق مالم يؤد الاكثر كما في كتاب الظهيرية ٢١ احد الشريكين  
 في العبد اذا اعتق بضيقه بلا اذن شريكه وكان هو موسرا  
 فانه يضمن لشريكه حصته ان اختار التضمن الا في مسئلة  
 ما اذا كان المعتق مريضا فانه لا ضمان عليه عند الامام خلافا  
 لهما كما في علق الظهيرية ٢٢ القراءة في الغرض الرباعى فرض في  
 ركعتين الا فيما اذا احدث الامام بعد الاوليين ولم يكن قراء  
 فيهما فاستخلف مسبوفا فان القراءة عليه فرض في الاربع  
 كما في الظهيرية ٢٣ يوم الموت لا يدخل تحت القضاء فلو برهن  
 الوارث على عين انها كانت لمورثه وانه مات يوم كذا و  
 قضى له بها ثم برهن امرأه ان ذلك الميت كان تزوجها يوم  
 كذا بعد التاريخ الاول بيوم يقضى ببينتها بالنكاح لان يوم  
 الموت لا يدخل تحت القضاء كذا في البرازيه والعماديه وجامع



المضولين زاد مسألة في قضاء الولو الجية قال ولو اقامت  
امراة اخرى بعد هذه المرأة البينة ان اباعها تزوج في يوم كذا  
من شهر كذا بعد اليوم الذي رخت فيه بنية المرأة تقبل  
بنيتهما ويحكم بنكاحها وميراثها منه انتهى يوم القتل يدخل  
تحت القضاء فلو اقام الابن بنية على رجل انه قتل اباه يوم  
كذا او ادعى قضاها او دية وقضى له ثم اقامت امرأة بنية  
انه تزوجا بعد ذلك لم تقبل بنية لان يوم القتل يدخل  
تحت القضاء فاعتبر ذلك التاريخ هكذا في الكتب المذكورة  
وزاد الولو الجي في فتاواه فقال لا ترى ان امرأة لو اقامت  
بنية انها تزوجها يوم النحر بمكة ففرضي بشهودها ثم اقامت  
امراة اخرى انه تزوجها يوم النحر بخراسان لا تقبل بنية المرأة  
الاخرى لان النكاح يدخل تحت القضاء فاعتبر ذلك التاريخ  
فاذا ادعت امرأة بعد ذلك بتاريخ مخالفه لا تقبل انتهى  
قلت لا في مسألة مذكورة في الفتاوي الظهيرية هي لو قضى  
بقتله يوم كذا ثم برحت امرأة معها ولد بانه تزوجها  
يوم كذا بعد وجاءت منه بهذا الولد فانه نفقضي بنيتها  
ولا ينقض برهان القتل في يوم كذا رد المبيع بعيب  
بقضاء فسخ في حق الكل الا في مسله ما اذا باعه بعد الرقة  
بعيب بقضاء من غير المشتري وكان منقولا فانه لا يجوز  
ويجعل الرقة بيعا جديدا هنا قال الفقيه ابو جعفر كنا  
نظن ان بيعه جائز قبل قبضه من المشتري او من غيره

لكونه

لكونه فسخا في حق الكل قياسا على ما لو باعه بعد الاقالة فانه  
جائز من المشتري كونها فسخا في حقها غير جائز من غير المشتري  
لكونها بيعا جديدا في حق غيرها حتى رأينا نص محمد على عدم  
جوازه قبل القبض مطلقا كذا في الذخيرة في البيوع ٥٥ الاقراء  
للجهول باطل الا في مسألة ما ذرارة المشتري المبيع بعيب  
فدفعه البايع على اقراره انه باعه من رجل ولم يعينه قيل  
وسقط حق الرقة كما في بيوع الذخيرة ٢٦ قبول الصبي العاقل  
الحبة صحيح الا في مسألة ما اذا وحب له عبد اعلم لا يقع له فيه  
وتحققه مؤنته فان قبوله باطل ويرد الى الواهب كما في الذخيرة  
٢٧ تبرع المريض في مرض موته انما ينفذ من الثلث عند عدم  
الاجازة الا في تبرعه بالمنافع فانه جائز من جميع المال كما في  
وصايا الفتاوي الصغرى ٢٨ المسلم الذكر العاقل البالغ اذا  
ارتد العياذ بالله تعالى فالقتل ان لم يتب الا في اربع مسائل  
الاولى اذا كان اسلامه بالاكراه الثانية اذا كان مولودا بين  
ابوين مسلمين فبلغ مرتبة الثالثة اذا اسلم في صغره ثم بلغ  
ولم يأت به ثم ارتد هذه الثلاثة من المنظومة لابن وهبان  
من باب الاكراه ولكن يجبر على الاسلام في الكل وردت رابعة  
وهي اذا ثبت اسلام رجل وامرأتين فانه اذا ارتد بعده  
لا يقتل كما في الفتاوي الولو الجية في الشهادات قال في  
الحاينة يصح الاسلام مع الاكراه ان كان المكروه حربيا وان  
كان ذميا لا يصح ٢٩ لا يستخلف القاضي الحضم بدو طلب

واسلامه ولو ذميا كما هو اطلاق كثير من المشايخ  
وما في الحاشية من التفصيل فحينئذ لا يجوز  
صحته مطلقا فلا يحفظ من اكراه الذميين



المدعى الآتى مسائل الأولى في الرد بالعيب يستخلف المشتري  
 الثانية في الشفعة يستخلف الشفع الثالث في فسخ النكاح  
 في مال الغائب الرابعة في دعوى دين على ميت كما في الخلاصة  
 وفي استحقاق المبيع يستخلف المستحق بلا طلب كما في جامع  
 الفضولين وينقل المسائل كلها عن أبي يوسف وفي البراري  
 المأخوذة قوله وفي القينة الفتوى على قول أبي يوسف في  
 القضاء انتهى قلت وصرحوا بأن الفتوى على قوله في الوقف  
 ترغيبا للناس على الخيرات وتكثيرا للأوقاف كما في الحادى الهدي  
 لا يمين على من برهن دعواه قلت الآتى مسائل الأولى في دعوى  
 الدين على الميت الثانية في استحقاق المبيع كما في الخلاصة والعماد  
 الثالث في دعوى الأبق كما في الأباق في المهدى <sup>٢٨</sup> السكوت  
 كالأفضاح في ثلثين مسألة مذكورة في العمادية وجامع الفضولين  
 وغيرها سكوت البكر عند تزوجها الثانية عند بلوغها  
 الثالثة عند قبض مهرها الرابعة سكوت المتصدق عليه  
 الخامسة سكوت المالك عند قبض الموهوب له السادسة  
 سكوت المدين عند إبراء السابعة سكوت المقر له عند  
 الإقرار الثامنة سكوت الوكيل عند التوكيل التاسعة سكوت  
 الوصي عند إبداء له العاشرة سكوت من جعل أمر الطلاق  
 بيد الحادية عشر سكوت أحد الهازلين عند قول الآخر  
 قد بدلى أن جعله بيعا صحها الثانية عشر سكوت المالك  
 عند قسمه الغنمة الثالثة عشر سكوت المشتري بالخيار

أى على قول أبي يوسف  
 في لزوم الوقف بحجة القول

عند

عند رؤية العيب يتصرف الرابعة عشر سكوت البائع عند  
 قبض المشتري المبيع الخامسة عشر سكوت الشفع عند العلم  
 بالمبيع السادسة عشر سكوت المولى عند تصرف عبده  
 السابعة عشر سكوت العن عند بيعه الثامنة عشر سكوت  
 الخالف أن لا يتركه يزول عند نزول الخلاف عليه التاسعة عشر  
 السكوت عند التهنئة بالولد العشرون سكوت المولى عند  
 ولادة أم ولده الحادية والعشرون السكوت قبل البيع عند إخبار  
 بالعيب <sup>٢٢</sup> سكوت الغريب عند بيع عقار حضرته وكذا أحد  
 الزوجين <sup>٢٣</sup> سكوت من رأى غيره يتصرف زمانا في شئ  
 ثم ادعى أنه ملكه <sup>٢٤</sup> سكوت المالك إذا رأى غيره يبيع متاعه  
<sup>٢٥</sup> سكوت الموكل حين قال له الوكيل بشراء شئ بعينه  
 أنا أريد شراءه لنفسى بخلاف سكوت أحد المتقاضين  
 كما في شركة شح الجمع <sup>٢٦</sup> سكوت المولى عند رؤية الصبي  
 ببيع وليه <sup>٢٧</sup> سكوت المالك عند رؤية من يشق  
 زقه <sup>٢٨</sup> سكوت الخالف أن لا يستخدم من فلان عند خدمته  
<sup>٢٩</sup> سكوت الموقوف عليه عند إيقاف عليه <sup>٣٠</sup> هي ما قد منا  
 من سكوت أحد الزوجين عند بيع الزوج عقاره ثم ردت  
 ثلاثة مثلثان من القينة الأولى وقعت لجهيزها لبناتها أشياء  
 من متعة الأب وهو ساكت فليس له الإزداد الثانية انفتحت  
 الأم في جهازها ما هو معتاد فسكت الأب لا يقيم الأب  
 الأم انتهى الثالثة باع جارية وعليها حلى وقرطاط



ولم يشترط ذلك للمشتري لكن تسلم المشتري الجارية وذهب  
 بها والبايع ساكت كان سكوتة بمنزلة التسليم فكان الحل  
 لها كذا في الفتاوي الظهيرية من البيوع **٣٢** السكران من محرم  
 كالصاحي في كل شيء الا في ثلثة الاقرار بالحدود الخاصة  
 والردة والاشهاد على شهادة نفسه كذا في فتاوي قاضيان  
 من باب الخلع **٣٣** الامين اذا خالف ثم عاد الى الوفاق فانه  
 لا يبرأ الا عشر فانهم يبرؤون بالعود اليه <sup>الوكيل</sup> الوكيل بالحفظ  
 الوكيل بالاجارة الوكيل بالاستيجار المضارب <sup>الشريك</sup> الشريك  
 عنانا الشريك مفاوضة المودع مستغير الشيء لبرهنة والتسع  
 في العمادية والعاشرون رهن المبسوط واقتصر في الكفر على  
 المودع واطلق في المستغرة لا يبرأ وقد علمت انه مستغير الرهن  
 لا يبرأ **٣٤** من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصي والمولى والرجل  
 والوكيل بالبيع ومن له الخيار وفرع على هذا في الجامع الكبير  
 وقد اخرجت منه في الشرح مسألة من المبسوط وهي الوصي في  
 الاستدانة على اليقيم بملك الانشاء لا الاقرار **٣٥** الاقرار  
 حجة قاصرة ولا ينفذى حضوره الى غير المقر الا في مسائل  
 الاولى اقرب المرأة بدين فله مقر له حبسها وان تضر زوجها  
 الثانية اقر المومر بدين لا وفاء له الا من ثمن العين المؤجرة  
 فان القاضي يفيج الاجارة ويبيعها لدين المومر وان  
 تضرر المستاجر ذكرها في زيادات العتايي بخلاف ما  
 اذا اقر المومر بانها ملك غيره فليس للمقر له اخذها مادامت

الاجارة

الاجارة والفرق بينهما في اجارات الفتاوي الولوالجية  
 الثالثة اقرب مجبولة النسب بانها بنت اب زوجها فصدقها  
 الاب ثبت النسب وانفسخ النكاح بينهما فقد تعدى ضرر  
 اقرارها الى زوجها بخلاف ما اذا اقربت بانها امة فلا ت  
 فصدقها فانه لا يفسخ والفرق بينهما في زيادات العتايي  
 في اقرار المحيط **٣٦** الجدة كالأب قال الزيلعي الا في اربع  
 مسائل وقلت الا في احد عشرة مسألة الاولى الجدة ثم الام  
 محجوبة بالأب لا بالجدة الثانية الاخوة لاب والابوين سقطوا  
 بالأب لا بالجدة على قولها واما على قول الامام المفتي به فهو كالأب  
 فمضى على قولها خاصة الثالثة لا ام ثلث ما بقي مع احد  
 الزوجين والاب ولو كان مكان الاب جد فلا تم ثلث جميع  
 المال عند البيع ومحمد خلافا لابي يوسف الرابعة لومات  
 المعتق عن اب معتقه وابنه فلا لب السدس والباقي للابن  
 في دوايه ولو كان مكان الاب جد الكل للابن في الرواية كلها  
 على قول الامام الخامسة لو ترك جد معتقه واخاه قال ابو ح  
 يختص الجد بالولاء وقالوا الولاء بينهما ولو كان مكان الجد  
 اب فالمرثاة كله له وفاقا وهذا خمس في الفرائض وستة  
 في الفقه اما اربعة الزيلعي فالاولى لو وصى لافراء فلان  
 لا يدخل الاب ويدخل الجد في ظاهر الرواية الثانية يجب  
 صدقة الفطر للولد على ابيه الفتى دون حبة الثالثة لو  
 اعتق الاب جمر ولا ولد الى ماله دون الجد الرابعة



يصير مسلماً بإسلام أبيه دون جده وردت خامسة لومات  
 وترك اولاد اصغاراً وما لا فالولاية للاب فهو كوصي الميت  
 بخلاف الجدة وسادسة في ولاية الانكاح لو كان للصغير  
 اخ وجد فعلى قول ابي يوسف يشتركان وعلى قول الامام  
 ينقص الجدة ولو كان مكانه اب اخنص اتفاقاً كما في شرح  
 المنظومة ٢٧ وصي القاضي كوصي الميت الا في تلك مسائل  
 الاولى وصي الميت بملك ان يبيع من نفسه ويشترى لنفسه اذا  
 كان فيه نفع ظاهر بخلاف وصي القاضي الثانية لوصي الميت  
 ان يحقد مع من لا يقبل شهادته له بخلاف وصي القاضي كما  
 في الخلاصة الثالثة في قضاء الخلاصة اذ ينقص القاضي  
 لوصيته نوعاً يختص بخلاف وصي الميت ٢٨ امين القاضي  
 كالقاضي لا يلحقه عهده وهو كوصي القاضي الا في مستلزمات  
 الاولى الامين لا عهد عليه ووصيته يلحقه العهد الثانية  
 القاضي يجوز عن التصرف في مال اليتيم مع وجود وصي له  
 ولو كان منصوب القاضي بخلاف الامين الاول من تخيص  
 الجامع والثانية من بيع الفينة وامين القاضي جعلت اميناً  
 في بيع هذا العبد اما اذا قال له بيع هذا العبد ولم يرد عليه  
 اختلف المشايخ فيه والاصح انه لا يلحقه عهده كما في  
 شرح تخيص الجامع من الوكالة ٢٩ قالوا معق البعض كما  
 لكاتب الا في مسألة ما اذا عجز عن السعاية لا يرد الى الرق  
 وردت اخرى هي اذا قتل ولم يترك وفاء لا يجب القصاص

امين القاضي

بخلاف

بخلاف المكاتب اذا قتل من غير وفاء فان القصاص واجب كره  
 الزيلعي من الجنائيات ٤٠ الجدة الفاسدة من ذوى الارحام في  
 الاحكام فلا يلى النكاح مع العصبات ولا يلى التصرفات في  
 مال اليتيم الصفية الا في مسألة ما اذا قتل ولد بنته فانه لا  
 يقتل به كالجدة الصحيح كما في الجنائيات من البتئين والجوهرة  
 ٤١ القول للقاضي في قدر ما قبضه وفي صفته وفي تعيينه  
 اميناً كان او ضمناً الا في مسألة ما لو اراد المشتري رد البيع  
 بعيب وقال الباع البيع غيره فانه يصدق الباع لا المشتري  
 كما في جامع الفصولين ٤٢ التدبير بمنزلة الوصية الا في تلك  
 الاولى لا يصح الرجوع عنه الثانية تدبير المكره صحيح ووصيته  
 لا يصح الثالثة الجنون لا يبطله ويبطلها كما في الظهير ٤٣  
 الدرهم تجري مجرى الدينار في سبعة مواضع الاولى بيع القاضي  
 دنا يره لقضاء دينه الدرهم وعكسه الثانية يصرها المضار  
 اذا مات رب مال او عزل بصير كراس المال الثالثة لو كان  
 رأس المال في يد المضارب فاشترى به دنا يره كان المضارب  
 الرابعة باعه بدهم ثم اشتراه قبل النقد بدنا يره اقل قيمة  
 لم يجز الخامسة لو اشتراه بدهم فباعه برجم ثم شراه بدنا يره  
 لا يراجح السادسة اخبر الشفع انه اشتراه بالف درهم فسلم  
 ثم ظهر ان هذا البيع بدنا يره اقل قيمة او اكثر بطلت السابعة كره  
 على البيع بدهم فباع بدنا يره مساوية بصير مكرها كما في  
 العمادية وجامع الفصولين ٤٤ الزبوف بمنزلة الجياد في



خمس مسائل الأولى اشترى بالحياء ونقد الزنوف اخذ الشفع  
 بالحياء والثانية اذا كفل بالحياء ونقد البايح الزنوف  
 يرجع على المكفول عنه بالحياء والثالثة اشترى شيئا  
 بالحياء ونقد البايح الزنوف وباعه مراحمة فان رأس  
 المال هو الحياء والرابعة حلف ليقضين حقه اليوم وكان  
 عليه حياء فقضاه الزنوف لا يحث الخامسة له على اخير  
 دراهم حياء فقبض الزنوف وانفقها ولم يعلم الا بعد الاتفاق  
 لا يرجع عليه بالحياء في قول ابي حنيفة ومحمد كذا في الفتاوى  
 الولو المجتبه من كتاب الشفعة ٤٥ قال في الهداية وغيرها  
 ينفق النكاح بلفظ النكاح والتزويج وما وضع لتلك العين  
 للحال قلت الا في مسألة وهي المتعة فانها تنفذ ملك العين للحال  
 ولا ينفق النكاح بها قال في الحاشية من الهبة لوقال متعك  
 بهذا الثوب كان هبة ٤٦ الوطئ في دار الاسلام لا يخلو عن  
 عقد زجر وعقرا جابر قلت الا في مسئلتين الاولى ومن نكاح  
 الحاشية تزوج صبي امرأة مكلفة بلا اذن ولته ثم دخل بها  
 طوعا فلا مهر لها ولا حد عليه الشاشية وطئ المبايع الجارية  
 المبعة قبل التسليم الى المشتري فلا حد ولا مهر لها ولا يسقط  
 من الثمن شيئا ان كانت ثيبا وان كانت بكر يسقط نقصان  
 البكارة كافي بيوع الولو المجتبه ٤٧ الفرض لا يلزم تأجيله  
 الا في وصية كما ذكره الزيلعي وغيره وردت اخرى وهي  
 الفرض المحجور فانه يلزم تأجيله كافي الظهيرة ٤٨ الاب

اذا

اذا وهب لابنه الصغير شيئا فانه يملكه بمجرد الايجاب من غير  
 توقف على شيء اخر الا في ثلث الاولى ان هبته دارا هو ساكنها  
 كافي المبسوط فلا بد من انتقال منها الثانية ان هبته فرسا  
 هو راكبها فلا بد من النزول عنها الثالثة وهب له ارضا  
 فيها رزق فلا بد من تفرغها ٤٩ القول قول لامين مع الميمن  
 الا في مسئلتين احدهما لا يقبل قوله اصلا وهي ما اذا قال  
 الوكيل لقبض الدين بعد موت موكله كنت قبضت الدين في  
 حيوة الموكل ودفعته اليه فانه لا يقبل منه الا بيته كافي  
 وكاله الولو المجتبه الثانية القاضي يقبل قوله في اموال التباي  
 بلا يمين كافي القنية ٥٠ قال في الخلاصة كل موضع لواقر به  
 لزمه فاذا انكر يستخلف الا في ثلث الاولى الوكيل بالشراء  
 اذا وجد بالمشتري عيبا فاراد ان يردّه بالعيب واراد البايح  
 ان يحلف بالله ما يعلم ان الموكل رضي بالعيب لا يحلف فان  
 اقر به الوكيل لزمه ذلك وبطل حق الرد الثانية لو ادعى  
 على الامر رضاء لا يحلف وان اقر به لزمه الثالثة الوكيل  
 بقبض الدين اذا ادعى المديون ان الموكل ابراه عن الدين و  
 طلب يمين الوكيل على العلم لا يحلف وان اقر يلزمه انتهى  
 ردت عليها خمسة الاولى اذا انكر البايح قيام العيب للحال  
 لا يحلف عند الامام ولو اقر به لزمه الثانية انكر المديون  
 كونه وكيل رب الدين في قبضه لا يحلف وفيها خلاف  
 صاحبيه الثالثة انكر الشاهد رجوعه لا يحلف ولو اقر به



ضمن ما تلفه بها الرابعة لا يخلف على الشجة الخامسة  
السرقه للقطع اذا انكرها لا يخلف للقطع ولو اقرها باقطع  
كذا في تلخيص الجامع الكبير وشرحه للفارسية لكنه انكر  
مسئلة الشجة وانما لم اذكر من الزوائد المسائل الست المشهورة  
لان عدم الاستخلاف فيها انما هو قول الامام والقوى على  
قولها كذا ذكره فاضيلان في فتاواه **٥١** الخليف على فعل  
الغير انما يكون على نفى العلم ولا يكون على البناء كما في الهدية  
الا في اربع مسائل الاولى الرد بالعيب فان المشتري اذا  
ادعى ان العبد ابنه واراد تخليف البائع حلف على البناء  
مع انه فعل غيره **الثانية** المودع اذا قال ان المودع قبض  
الوديعة يخلف على البناء مع كون القبض فعل غيره **الثالثة**  
الوكيل بالبيع اذا ادعى قبض الموكل الثمن فانه يخلف على  
البناء كما ذكره شمس الائمة الحلواني ورددت الرابعة لوقال  
ان لم يدخل فلان الدار اليوم فامرني طالق ثم ادعى دخوله  
حلف على البناء بالله تعالى ما دخل الدار مع انه فعل الغير  
وضابط الرابعة انه اذا ادعى علما بفعل الغير صادر  
كفعل نفسه فيخلف على البناء **٥٢** قال الموكل للوكيل  
كلما عزلتك فانت وكيل قالوا اذا اراد عزله فطريقه ان  
يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن المنجرة  
هكذا ذكره الامام النسفي في الكافي قلت الا في ثلث فلا  
يملك عزله بهذه العبارة الاولى الوكيل بالطلاق الثانية

الوكيل

الوكيل بالعناق الثالثة التوكيل بسؤال الخصم فالاولان في  
العمدة والثالث في الخلاصة وقال انه هو المختار بينهما  
الاول لا بد من تقديم الرجوع على العزل فلو عكس فقال عزلتك  
عن المنجرة ورجعت عن المعلقة لم يصح كما في الفتاوى الثانية  
لم ار في كلامهم ما اذا قال كلما وكلتك فانت معزول وينبغي  
ان لا يصح هذا التركيب فلا يكون معزولا الا اذا وكله بقوله  
ان عزل الوكيل لا يصح تعليقه بالشرط بخلاف كلما عزلتك  
فانت وكيل فانه صحيح لانه تعليق للتوكيل بالشرط وهو صحيح  
**٥٣** الصبي المحجور عليه يؤخذ بافعاله والحج انما هو في الاول  
فيضمن ما تلفه من الاموال واذا قتل فالدية على عاقلة  
الا في مسائل فلا يؤخذ بفعله اقرضه شيئا فالتلفه لم يضمن  
**الثانية** اودعه بلاذن وليه شيئا فالتلفه الثالثة اعاره  
بلاذن وليه فالتلفه **الرابعة** باعه شيئا بلاذن وليه  
فالتلفه المسائل الاربعة في العمادية ويستثنى مثله ايداع الصبي  
ما اذا كان المودع مثله والوديعة ملك غيرها فالتلفه المودع  
فلما ملك ان يضمن ايتها ساء وفي جامع الفصولين وهي من  
مشكلات ايداع الصبي وقد اجنبنا عنه فيما كتبناه على جامع  
الفصولين بانه لا اشكال فيها لان الصبي انما لم يضمن ما  
التلفه في هذه الاربعة لكونه مسلطا من جهة المالك ولم يسلط  
المالك هنا **٥٥** يشترط احد سطري الشهادة اما العدد  
واما العدالة في ستة اشياء كما في الهداية وغيرها في الاحكام



للسيد مجنباة عبدة وعرك الوكيل وحجر الماذون واخبار  
 البكر بالنكاح واخبار الشفع بالبيع والاخبار بالشرايع  
 لمن لها جحر البنا وردت ثلثه مسائل الاولى اعاد ملكه لا  
 غائب فاحبزه فضولى فاستعمله لضمان عليه ان كان عدلا  
 عند الامام كذا في الفتاوى الشرعية الثانية اخبره عدلا  
 ان هذا الشيء معيب فاقم على شرائه كان رضاه بالعيب و  
 ان كان فاسقا لا كذا في الفتاوى الظهيرية الثالثة فسخ  
 الشراكة كما بيناه في الاصول مفروا الى توضيح الشفيع و  
اقره عليه في التلويح ٥٦ منافع الغضب لا تضمن الا في  
 ثلث مسائل الاولى منافع الوقف الثانية مال اليتيم الثالثة  
 منافع المعد للاستغلال الاولى مسئلة ما اذا سكن بتأويل  
 ملك او عقد كبيت معد سكنه احد الشريكين سنة لا شيء  
 عليه قال صاحب القنية هذا في الملك اما في الوقف اذا استعمله  
 احد الشريكين يجب الاجر وفي البزارية والقنية لا يصير  
 الدار بعد ذلك معدة للاستغلال باجارتها منافع الغضب  
 لا تضمن عند الامام وصاحبه واختار المتأخرون الاقتناء  
 بالضمان في ثلث مال اليتيم ومال الوقف وما كان معدا  
 للاستغلال ثالث لضمان فيها الاولى اذا سكن المعد بتأويل  
 ملك الثانية اذا سكن بتأويل عقد ومن الاولى ما اذا  
 سكنه احد المالكين وهذا في الملك اما في الوقف اذا استعمله  
 احد الشريكين وجب الاجر كما في القنية الثالثة شاملة

لمال اليتيم والوقف والمعد للاستغلال فاذا اجر العاصب  
 موصفا من هذه الثلثة فان المستاجر يلزمه المستحق لاجر المثل  
 وكذا العاصب لا يلزمه اجر المثل انما يرد ما قبض بنيه بان  
الاول خالف مال اليتيم مال الوقف في مسئلة ضمان المنافع  
 هي ما اذا كان بين بالغ وبيتيم مسكن البالغ سنة لا شيء له  
 بخلاف الوقف كما قدمناه وقيل دار اليتيم كالوقف كما في القنية  
الثاني لا يصير الدار معدة للاستغلال باجارتها سنة  
 او سنتين او اكثر وانما نصير معدة له اذا بناها كذا لك  
 او اشترها له وباعداد البايع الدار للاستغلال لا نصير  
 معدة في حق المشتري كذا في البزارية ٥٧ استبدال الوقف  
 العام لا يجوز الا في مسائل الاولى ان يشترط الواقف لنفسه  
 او للموتى او لغيره فلمن شرط له ذلك على المختار ومنهم من جعله  
 عند الشرط للقاضي لا للمشرط له نظر الوقف للولاية  
 العامة له الثانية ان يعصبه عاصب ويجرى الماء عليه حتى  
 صار حرا لا يصح للزراعة فيجوز تقمينه القيمة ويشترى  
 بها المولى ارضا فيكون وقفا على الشرط الاول الثالثة  
 ان يحج العاصب ولا يثبت للوقف فيجب استبداله لانه صادر  
 في المستثنين كالمستهلك الرابعة ان يرغب المظلم فيه  
 ببذل اكثر غلة واحسن صففا اي محلة فيجوز استبداله  
 به على قول ابي يوسف وعليه الفتوى كما في الفتاوى الشرعية  
 والثالثة الاولى من فتاوى قاضيان والرابعة من فتاوى

مهم الدار  
 المعد للاستغلال



قارى الهداية اخذ من القنية **وما** اذا ضرب فيه تفاصيل  
ذكرناها في البحر الرائق من الخائنه **واما** اذا صار خرابا  
فقد ذكرناه في الشرح وسيأتي في هذا الكتاب ان الوقف  
اذا شرط ان لا يستبدل لا يعتبر شرطه **بنيته** اذا  
شرط الواقف لاسان الزيادة والنقصان والام خالك  
والاخراج والتغيير والتبديل هل يملك الاستبدال فظاهر  
ما في شرح المنظومة لابن الشحنة انه يرجع الى الواقف  
فان فسره بالاستبدال كان له الاستبدال احلا للكلام  
على التأسيس على التاكيد ومفهومه ان الواقف اذا ما  
بلا بيان لا يملك الاستبدال وقد اختلفت به لان لم اجد  
غيره بعد التفتيش فيما عندي هذه نسخة بدل قوله فليقول  
عليه آه حاجب زاده فليقول عليه ما لم يوجد غيره صريحا  
**٥٨** لا يصح الاجارة بما قل من اجر المثل كما في الخائنه وغيره  
قلت الا في مسئلتين الاولى ما اذا كان لا يرغب احد  
في اجارته الا بالاقل كما في الشرح معزيا الى قائله **مفروا**  
الى ناقله الثانية اذا كان النقصان يسيرا كما في الشرح  
ايضا **٥٩** من ملك البيع ملك الاقالة فصحت اقالة  
الوكيل بالبيع الا في خمس مسائل الاولى لو اشترى  
الوصي من مديون اليتيم دارا بعشرين وقيمتها خمسون  
فلما صار مستوفيا للدين اقاله لم يصح اقالته الثانية  
العبد المأذون اشترى غلاما بالف وقيمته ثلثة آلاف

لم يصح

لم يصح اقالته ولا يملك ان الرقة بالعيب بخلاف الرقة بخيار  
شرط او روية كما في بيع القنية الثالثة المتولى على الوقف  
اذا اجر ثم اقال ولا صلاح فيه للوقف لم يجز كما في وقف القنية  
وفي بعض المواضع ان كان بعض القبض جازت والا فلا الرابعة  
الوكيل بالشراء لا يصح اقالته بخلاف الوكيل بالبيع يصح  
وبين الخامسة الوكيل بالسلم على تفصيل فيه كما في اقالة  
القنية **بنيته** يصح اقالة الوصي والوارث فيما باعه الميث  
ولا يجوز اقالة الموصي له كما في اقالة القنية **٦٠** اذا وقع البراء  
العام المطلق لا يسمع الدعوي بعد بشيى كما في المبسوط الا  
في المسئلتين الاولى اذا وقع البراء العام في ضمن صلح فاسد  
فانه لا يمنع الدعوي الثانية اذا اقر الوارث بانه قبض  
تركة والده ولم يبق له حق من تركة والده لا قليل ولا كثير  
الا قد استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا وقال هذا من  
تركة والدي واقام البينة قبلت بنية وكذا الوارث لو اراد  
انه قبض جميع ما على الناس من تركة والده ثم ادعى على رجل  
دينا واستمع كما في الخائنه وكذا الوصالح احد الورثة وبراء  
ابراء عاتما ثم ظهر في التركة شيى لم يكن وقت الصلح فلا يصح  
جواز دعواه في حصته كما في صلح البراري **٦١** الاقرار اخبار  
لا تملك وانشاء وكذا الوارث له بما لا معامله بينهما ولا  
مخالطة ولم يعلم المقر له السبب لا يطيب له لو اقر له كالو  
اقر له كاذبا وذكر في الخائنه فرما مبتدئا على انه اخبار من



باب اليمين في الدعوى قلت الا في مسائل الاولى اقر رجل  
فرد اقراره اقر قبل لم يصح ولو كان اخبار الصبح الثانية  
لا يملك المقر له مطالبة المقر ولو كان اخبار الضمها الثالثة  
لو اقر له ثم انكر اقراره يخلف على انه ما اقر على قول البعض  
بناء على انه سبب الملك والاصح انه لا يخلف الا على اصل  
المال كما في جامع الفضولين والبراري ٦٢ حكم الأم يسري  
الى حملها فيبنيها بالملك وسائر اسبابه من بيع وهبة و  
امهار وخلع وصلى عن دم عمد وصدقة وايضاء واقاربه  
وفي الحرية اصلية وعارضية وتوابعها من التبذير والاستيلاء  
والكتابة وفي الرق هكذا اقتصر اصحاب المتون والشرح  
وردت على ما قالوا مسائل الاولى حق مالك القديم في  
المأسورة يسري الي ولدها فلو استرته امه لسلم بدار الحرب  
فوجهها العدو لسلم فاخرجها الى دار الاسلام فلهما الكفا  
اخذها بقيمتها يوم قبض الموهوب له فلو ولدت في يد  
الموهوب فما لكها ياخذ بقيمتها وياخذ معها ولدها الثانية  
حق الاسترداد في المبيع فاسد يسري الى الولد فتباع مع  
ولدها فيستردّها البائع وولدها المشتري الثالثة دين  
الأم يسري الى ولدها فتباع مع ولدها بالدين الرابعة  
حق الاضحية يسري الى الولد الا في مسائل ولم يسري  
حكم امه الاولى حق الواهب في الرجوع في الأم لا يسري  
الى ولدها الثانية حق الفقراء في ذكوة السائمة لا يسري

الى

الى الولد بعد الحول الثالثة حق القصاص لا يسري الى الولد  
اذا المسحق بالقصاص الزوج والولد يتولد من الرقية لا الزوج  
فاذا وجب عليها القصاص وفي بطنها ولد لا تقتل حتى تضع  
حملها الرابعة حق الجدة لا يسري الى الولد الخامسة المديونة  
المأذونة اذا جنت فولدت لا يرفع الولد الى وليتها ولا خير  
في الكثرة وما قبلها في الزيلعي ٦٣ لا يثبت للحمل وحده حكم  
قبل وضعه كما في الهداية وغيرها من اللعان فلا يفرق بين  
ولا هبة ولا لعان ولا ينبغي بنفيها باللعان بقوله لها زنت  
وهذا الحمل منه الا في مسائل الاولى يصح اعتاقه ان ولده  
لا قل من سنة شهر معين ومبها الا العتق على مال فانه  
لا يقع ولا يلزم المال الثانية يصح الايضاء به بالشرط  
المذكور الثالثة يصح الايضاء له ولو كان حمل الدابة  
الرابعة يصح الاقرار له اذا بين سببا صالحا وولدت  
لا قل من سنة شهر الخامسة يصح الاقرار به وان لم يبين  
سببا اذا علم وجوده قبل الاقرار واحتمل بان تلده لا قل  
من سنة شهر ان كان ادنيا وفي مرفق يتصور عند اهل الخبرة  
ان كان من البهايم كما ذكره الزيلعي السادسة يرث ان ولدها  
حيثا السابعة يورث الغرة الواجبة على ضارب بطن امه  
اذا القته فانها مقسومة بين ورثته الثامنة يصح تبذيره  
التاسعة يجب نفقة امه لاجله هكذا ذكر بعضهم والتحقيق  
ان وجوبها لاجل كونه معتد ٦٤ التويمان في حكم



الولد الواحد وها الولدان اللذان بين ولا ديتهما اقل  
من ستة اشهر فالثاني تابع للاول في احكامه فاذا اعتق في  
بطنها فولدت توأمين الاول لاقل من ستة اشهر والثاني لتمامها  
فاكثر عتق الثاني تبعاً للاول الا في مسئلتين الاولى ما في  
جنابات المنسوط لو ضرب بطن امرأة فالقت جنتين فخرج  
احدهما قبل موتهما والاخر بعد موتهما وهما ميتان ففي الاول  
غرة ولا شيء في الثاني ولا يجعل تبعاً للاول الثانيه  
نقاس التوأمين من الاول وما رآته عقيب الثاني ليس  
بنقاس ان خرج عن المدة ٦٥ لا يثبت النسب من الزنا في  
شيء من الاحكام الا في مسألة ما لو دفع الزاني زكوة ولم  
يكن لها زوج معروف فانه لا يجوز كما في جامع الفضولين  
٦٦ الغرور لا يوجب الرجوع فلو قال اسلك هذا الطريق  
فانه امن فسلكه فاخذ اللصوص متاعه او كل هذا الطعام  
فانه ليس بمسموم فاكله مات لم يضمن فيها وكذا الواخيرة  
رجل انما حره فتزوجها ثم ظهرت انها قننه او كانت هي  
المخبرة له فلا رجوع على الخبير الا في ثلث فانها يوجب  
الرجوع الاولى اذا كان الغرور بالشرط كالوزوجه امرأة  
على انها حرة فاستحققت فابن الزوج على المزوج بقيمة الولد  
التي عزمها المستحق الثانية ان يكون الغرور في ضمن  
عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع بقيمة الولد  
اذا استحققت بعد الاستيلاء وبقيمة البناء لو بنى المشتري

دفعها  
نسخة

ثم استحققت الدار بعد ما سلم البناء له ولا رجوع للشفيع على  
من تلقى الملك منه المجزئ اخذها شرعاً وعلى هذا النوع  
فرعوا في باب الاستحقاق من الهداية اشترى قانا عبد  
فاستراه ثم قال انا حر وبرهن ان غاب البائع ولم يعلم مكانه  
فان المشتري يرجع على العبد بخلاف اذ تمىني والمسئلة كما  
والثالثة ان يكون الغرور في ضمن عقد يرجع نفعه الى  
الدافع كالوديعة والاجارة حتى لو هلك الوديعة والعين  
المستأجرة ثم استحققت وضمن المودع والمستأجر فانهما  
يرجعان على الدافع بما ضمناه وكذا كل من كان مغبها وفي  
العادية والهبته لا رجوع لان القبض كان لنفسه وتامه  
في الخانية من مسائل الغرور من البيوع ولهذا ظهر ان قول  
الزبلي في باب دعوي النسب ان الغرور باحد الامرين  
بالشرط او بالمعاوضة قاصر بتبينها لو جعل المالك نفسه  
دالاً فاستراه بناء على قوله ثم ظهر ان الثمن اريد من قيمة  
وقد ائلف المشتري بعضه فانه يرد مثل ما ائلفه ويرجع  
بالثمن ولو غرر البائع المشتري وقال قيمة متاعي كذا فاستراه  
فظهر فيه غبن فاحش فانه يردّه وبه يفتى وكذا اذا غرر  
المشتري البائع ويرده المشتري اذا غره الدال الكمل من  
القيمة ٦٧ النكاح يقبل الضخ قبل التام بخيار بلوغ وعتق  
وعدم كفاة ونقصان مهر عن مهر المثل ولا يقبله بعد هكذا  
ذكره الزبلي قلت الا في مسئلتين فيقبله بعد ايضارده



احدها وملك صاحبه وقد اغرب صاحب اصلاح الايضاح  
 في جعلها في باب الرفع لا الفسخ **٦٨** الكافر اذا تاب  
 الى الله عز وجل تقبل توبته في الدنيا والاخرة الا في  
 اربع مسائل فيقتل بعدها الاولى من كان كفره بسبب نبي  
 من الانبياء عم او انتقامه او استخفافه فانه لا  
 تقبل توبته فلا يرفع عنه السيف كما في البراري الثانية  
 من كفر بسبب الشيخين ابي بكر وعمر رضي فانه يقتل  
 ولا تقبل توبته كما في الجوهرة وقد رايت حديثا في الجامع  
 الكبير اجبت ذكره ههنا تبركا هو انه لما استشهد حمزة  
 وجعفر رآهما رسول الله عم فراى بين ايديهما طبقا  
 فيه بنق على هيئة الزبرجد ياكلان منه فصار عبثا  
 ثم صار رطبا فقال لها كيف وقد وجدتما افضل الاعمال  
 قال لا ذكر الله تعالى قال ثم ماذا قال لا الصلوة عليك  
 يا رسول الله قال ثم ماذا قال احب ابي بكر وعمر رضي  
 الثالثة الرنديق اذا اخذ قبل التوبة ثم تاب كما في  
 الخائنة وهو من لا دين له الرابعة الساحر لا تقبل توبته  
 ولو كان امرأة على الصحيح كما ذكره الرزلي وقد فصل  
 الفقيه ابي الليث فيه كالرنديق فقال ان اخذ قبل  
 التوبة يقتل ولا تقبل توبته والا فلا وعليه الفتوى  
 كما في الخائنة **٦٩** الخلوة بالاجنبية حرام الا في مسألتين  
 الاولى اذا كان له حق على امرأة ولازمها فدخلت

خربة فلا بأس بالدخول عليها عند الامن على نفسه وسعيه  
 عنها بحفظها بعينه كما في الفتاوى الصغرى الثانية  
 يجوز الشوهاء يجوز الخلوة بها قال في القينة يجوز  
 الشوهاء والشيخ الفاني بمنزلة المحارم **٧٠** الامين اذا  
 خلط بعض اموال الناس ببعض او امانة بماله فهو ضمان  
 لها فالمودع اذا خلطها بماله بحيث لا يتميز ضمنها والعالم  
 اذا سئل الفقراء شيئا فاعطوه فخلط الاموال ثم فرقتها  
 على الفقراء فانه يضمنها لاربابها فلا يجزيهم عن ذكوتهم  
 الا ان يامر الفقراء الا بالاخذ فلا ضمان عليه والمتولي  
 اذا خلط اموال اوقاف مختلفة يضمن والسمسار اذا خلط  
 اموال الناس وانما يضمن الا في موضع جرت العادة  
 بالاذن بالخلط كما في كراهية القينة والوصي اذا خلط  
 مال اليتيم بماله يضمنه كما في جامع الفضولين وذكر ان  
 السمسار اذا خلط مال رجل بماله غيره لم يضمن ولو خلط  
 بماله نفسه ضمن الا في مسائل **الاولى** القاضى اذا خلط  
 مال رجل بماله غيره لم يضمن **الثانية** خلط القاضى ماله  
 بماله غيره لم يضمن **الثالثة** المتولى لو خلط مال الوقف  
 بماله نفسه لم يضمن وقيل يضمن وقيل المتولى كالسمسار  
 ان خلط بماله يضمن وان خلط بماله وقف اخر لم يضمن  
 ولو ائلف المتولى مال الوقف ثم وضع مثله لم يبرأ وجبلة  
 برأته ان ينفقه في عمارته او ذبح الامر الى الحاكم نصب الحاكم



من يأخذ منه كما في جامع الفضولين والوصى إذا خلط مال  
اليتم بماله فإنه يضمن إلا في مسائل الأولى القاضى إذا  
خلط مال رجل بمال غيره فإنه لا ضمان عليه الثانية  
خلط القاضى ماله بمال غيره لم يضمن الثالثة المتولى  
إذا خلط مال الوقف بمال نفسه لم يضمن ٧ شرط الوقف  
كنص الشارع يجب اتباعه حتى قال في الخصاف لو وقف  
على المعتزلة على أن من صار سنيا أخرج أشع الأ في  
مسائل الأولى إذا شرط النظر لواحد و شرط أن يعزله  
سلطان ولا قاض كان شرطه باطلا إذا كان المشروط  
غير أهل ويولي القاضى أهل ذكره في الاسعاف الثانية  
لو شرط الواقف أن لا يوجر أكثر من سنة والناس لا يرغبون  
في أقل من سنتين يرد أو كانت اجازتها أكثر من سنة  
انفع الفقراء فليس للقيم أن يوجرها أكثر من سنة وإنما يرجع  
الأمر إلى القاضى حتى يوجرها القاضى أكثر من سنة إلا إذا  
كان انفع للفقراء كان للقيم أن يوجر أكثر من سنة إلا إذا  
كان ذلك خيرا ولا يحتاج إلى القاضى كذا في الخامسة  
الثالثة لو شرط أنه يقراء على قبره فالعينين باطل كذا  
في القينة الرابعة لو شرط أن تصدق بفاصل الغلة  
على من سئل في مسجد كذا كل يوم لم يراع شرطه فالقيم  
أن تصدق على السائل في غير ذلك المسجد وأخرج المسجد  
أو على فقير لا يسئل كذا في القينة الخامسة لو شرط

مطل  
للقاضى مخالفة شرط  
الوقف

المستحقين

للمستحقين خيرا أو محبا معيناً كل يوم فالقيم أن يدفع لهم القيمة  
من النقد كما في القينة فجعل الخيار للمتولى وقال في موضع  
آخر وقف على المتفقة حنطة فيدفعها القيم ذناير فلهم  
طلب الحنطة ولهم أخذ الذناير إن شاءوا انتهى وظاهره  
أن الخيار للمستحقين إلا أن يفرق بين الأولى والثانية  
السادسة يجوز للقاضى أن يزيد في معلوم الإمام على شرط  
الواقف قال في القينة قال الإمام للقاضى أن مرسومي  
المعين لا ينفي بنفقتي ونفقت عيالي فزاد القاضى في  
مرسومه من أوقاف المسجد بغير رضا أهل المحلة والإمام  
مستغن وغيره يؤم بالمرسوم المعهود يطيب له الزيادة  
إذا كان عالما نقياً انتهى ولا يقاس عليها غيرها كما في الأخيرة  
وبغيرها أن القاضى إذا قرر فراشا في المسجد بغير شرط  
الواقف لم يحل للقاضى ذلك ولا يحل للفراش أن يتناول  
المعلوم انتهى وبه يعلم حرمة أحداث المرتبات والوظا  
في الأوقاف لأن الفراش مع احتياج المسجد إليه محرم  
تقريره بغير شرط فغيره بالأولى فإن قلت كيف ينظف  
المسجد عند الاحتياج إذا لم يوجد من يكتنه حسبته لله تعالى  
قلت قالوا يستأجر الناظر له فراشا والفرق بين الاستئجار  
والنقر بظاهر لا يخفى فإن قلت هل يجوز لأحداث من  
قاضى الوقف قلت قد صرحوا بأنه إذا كان لواحد مسجدان  
ولكل وقف وقاض أحدهما ليس للناظر أن يصرف من

مطل  
في زيادة المرتبات

يف



القاضى على الآخر ولا على الفقراء وإنما يدخر للاحتياج كما  
 في البزاري السابعة لو شرط الواقف أن لا يستبدل وقفه  
 قال الطرسوسي لا نقل فيه وتقضى قواعد المذهب أن  
 للقاضي أن يستبدل إذا رأى المصلحة في الاستبدال لقوله  
 أنه إذا شرط أن لا كلام للقاضي في وقفه كان باطلا وله  
 النظر واقرة العلامة عبد البر بن الشحنة في شرح المنظومة  
**٧٢** كل مدين امتنع عن أداء ما عليه بعد الثبوت فإنه  
 يجلس بطلب خصمه ولا يقبل منه دعوى الأعسار إلا  
 في ستة عشر الأصل في دين الفرع والمكاتب لدين سيده  
 مطلقا والمولى لدين مكاتبه إذا كان من جنس يده  
 الكتابة والعاقلة في دينه وأرش إن كان لهم عطاء  
 في بيت المال والعبد في دين المولى ولو كان ماثونا  
 والمولى في دين عبده إلا أن يكون نجس مولا في دينه  
 والصبي المحجور وفي بدل الخلع وبذل عتق نصيب الشريك  
 وبذل المغضوب ونفقة الزوجة ونفقة القريب وأرش  
 الجنايات وبذل دم العمد وما تأخر من المهر بعد الدخول  
 وبذل المقلقات وفيما عدا ذلك يجلس ولو ادعى  
 أنه فقير ففي الهداية يجلس في الثمن والقرض والمهر  
 المعجل وما التزمه بالكفالة وفي فتاوى قاضيخان  
 لا يجلس إلا في ثمن المسج وبذل القرض قال وعليه  
 الفتوى **٧٣** لا يصح رجوع القاضي عن حكمه فلو قال

رجعت

رجعت عن قضائي أو وقعت في تلبس الشهود أو بطلت  
 حكمي لم يصح والقضاء ماض كما في الحائيه وقيد في  
 الخلاصة بما إذا كان مع شرايط الصحة وقيد في  
 الكثر بما إذا كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة  
 إلا في مسائل الأولى إذا وقع القضاء بعلمه فان رجوعه  
 صحيح هكذا فهم ابن وهبان من تعيد صاحب الخلاصة  
 عدم صحة رجوعه بما إذا كان القضاء بينه الثانية  
 إذا ظهر له خطأه وجب فيه نقضه بخلاف ما إذا  
 كان مجتهدا ثم تبدل رأيه فإنه ليس له أن يرجع عن حكمه  
 ولا لغيره ينقضه ما لم يخالف الكتاب أو السنة  
 المستهودة أو الإجماع الثالثة إذا قضى في فصل مجتهد  
 فيه موافقا لبعض المذاهب مخالفا لمذهبه فإنه لا  
 ينقضه على أحد القولين وليس لغيره نقضه اتفاقا  
 ولو كان القاضي مقلدا كما في جامع الفضولين وفي  
 العمدة ولو قضى بقول مرجوح عنه أو في فصل مجتهد  
 فيه نفذ قضاؤه انتهى **٧٤** لا يقضى على غائب إلا في  
 مسائل الأولى بحضرة وكيله الثانية بحضرة وصيه  
 الثالثة بحضرة المولى على الوقف الرابعة أن يكون ما  
 يدعى على الحاضر سببا لما يدعى على الغائب وبيان في  
 شرح الهداية بخلاف ما إذا كان شرطا على الصحيح  
 الخامسة أن يقر عند القاضي بحق وغاب قبل القضاء



فان له القضاء بغيره اجماعا السادسة اذا غاب بعد  
 الثبوت ببيته ذكيت قضى عليه على الصحيح السابعة اذا  
 ثبت عنده انه اختفى في بيته نأدي عليه ثلثه ايام  
 عند بيته بحضرة شاهدين فان لم يحضر نصب عنه وكيل  
 لسمع الدعوى عليه وقضى بالبيته الثامنة اذا حضر بعض  
 الورثة قضى عليه بالدين مطلقا وبالعين ان كانت في  
 يد وكان قضاء على بغيره الورثة بخلاف ما اذا حضر  
 المدعى احد الشريكين او الشركاء وقضى عليه لا يكون  
 قضاء على الكل لاحد الورثة ينتصب خصما فيا للميت  
 وما عليه **تنبيه** فاعلم ان معنى قولهم لا يقضى على  
 غائب لا يحل وهو بالصحة لا يحل لما في الخلاصة والبراري  
 ان القضاء على الغائب ينفذ في اظهر الروايتين عند  
 اصحابنا وهو الصحيح **٧٥** كما ان الشهادة كبيرة ولا يجوز  
 الاقتناع عنها بعد الطلب من المدعى الا في مسائل  
 الاولى ان يكون عاجزا من الذهاب الى القاضي الثانية  
 ان يكون هناك من يقوم الحق به الا ان يكون اروج  
 واسرع قبولا عنه عند القاضي الثالثة ان يكون  
 الحاكم جابرا فلا يلزمه الذهاب اليه **الرابعة** ان يجبره  
 عدلان بما يسقط ذلك الحق كما في الخلاصة الخامسة  
 ان يكون ذلك القاضي يري الحكم بخلاف معتقد الشاهد  
 كما في شرح المنظومة السادسة ان يعلم ان القاضي لا

يقبله

يقبله السابعة ان لا يكون عدلا **٧٦** كل فاسق تاب الى  
 الله تعالى ورجع اليه ثم شهد فان شهادته مقبولة  
 الا في مسائل الاولى المحدود في القذف اذا تاب الثانية  
 المعروف بالكذب اذا قال ثبت لم تقبل كما في البدائع  
 الثالثة شاهد الزور اذا كان عدلا ثم شهد بزور ثم  
 تاب لم يقبل شهادته هكذا في المنظومة والمعتقد القبول  
 كما في الحائنه حيث قال وغير العدل اذا شهد بزور ثم  
 تاب جازت شهادته **٧٧** شهادة الاصل لفرعه باطله  
 الا في مسألة ما اذا شهد الجدل ابن ابنه على ابيه كما في  
 شرح المنظومة **٧٨** من اقام عن غيره بواجب بامره فانه  
 يرجع عليه بما دفع وان يشترط الرجوع كما اذا امر عبده  
 بالانفاق عليه او بقضاء دينه الا في مسائل الاولى لو  
 قال عوض عن هبتي الثانية لو قال اطعم عن كفارتي  
 الثالثة اذ زكوة مالي الرابعة هبته لفلان عني فلا يرجع  
 بلا شرط الرجوع في الاربع وضابطة كما في البراري  
 كل موضع يملك المدفع اليه المال المدفع اليه مقابلا  
 يملك المال لا يرجع بلا شرط لان الدافع يمنع المدفع من  
 الامر في ضمن التملك من المدفع اليه حتى يقع الزكوة  
 والكفارة وضابطة اخري في السراج الوهاج ان الواجب  
 الذي سقط عن الامر يرجع المأمور فان كان من احكام  
 الاخرة فقط لم يرجع المأمور بلا شرط الرجوع لانه لو رجع

ولكن المعتد القبول

شهادة الفرج على اصله جائزة  
 الا في مسألة ما اذا شهد على ابيه  
 او شهد على ابيه بطلاق خرة وهم  
 في نكاحه



لرجع بأكثر مما اسقط وان كان من احكام الدنيا يرجع بلا شرط  
كالامر بقضاء الدين **٧٩** ليس للوكيل ان يؤكل بغير اذن او  
تعميم او تفويض الا في مسئلتين الاولى الوكيل يقبض الدين  
اذا وكل من في عياله فانه يصح فيه ابراء المدينين بالدفع اليه  
ولو قبضه وضاع لم يقبض الثانية الوكيل يدفع الزكاة اذا  
وكل غيره ثم وثم فذفع الاخر جاز ولا يتوقف كما في اصحبه  
الخائنه **٨٠** المادون له في دفع ما عنده لفلان اذا ادعى  
الدفع وانكر الاذن دفعه فانه يقبل قوله بلا برهان الا في  
مسئلتين الاولى ان يكون المادون مدينها الثانية ان يكون  
غاصبا فيهما لا بد من بيته على دفعه كما في فتاوي قاري  
الهداية **٨١** الوكيل بالشراء اذا دفع الثمن من ماله فانه يرجع  
به على موكله الا في مسألة ما اذا ادعى الدفع وصدة الموكل  
وكذبه البائع فانه لا وجوع له كما في كماله الخائنه **٨٢**  
شهادة الفرع على اصله جائزة الا في مسئلتين لو شهد  
على ابيه لامة او شهد على ابيه بطلاق ضرة امه وهي  
في نكاحه كما في الولو المجيه **٨٣** الزرع في المزرعات وصف  
الا في الدعوي والشهادة كما في البزاري **٨٤** الاقرار بالجهول  
لا اعتبار به الا في مسألة ما اذا اراد المشتري رد المبيع  
بعيب فبرهن البائع على اقراره انه باعه من رجل ولم يعتد  
قبلت وسقط حق الرد كما في بيع الذخير **٨٥** الناس  
احرار الا في اربع مسائل الشهادة والقصاص والحدود

والدية

والدية كذا في العاديه وفيها بيانها **٨٦** احتياط اصحابنا  
في امر الفروج الا في مسألة ما لو كانت جارية بين اثنين  
ادعى كل واحد منهما انه يخاف عليها من شريكه وطلب  
ان توضع على يد عدل لا يجاب الى ذلك وانما يكون عند كل  
واحد يوما وانما لم يحتاطوا فيها حسمه للملك كما في المعراج  
من باب الكراهة **٨٧** اذا ابراء ابراء عامما ثم ادعى لا يسمع  
دعواه بدين ولا عين ولا جناية ولا ارض ولا عيب الا  
في مسائل الاولى اذا ابراء الوارث وصي الميت ابراء عاما  
بان اقراره قبض تركته والدم ولم يبق له حق من تركته  
والدم قليل ولا كثيرا الا وقد استوفاه ثم ادعى في يد  
الوصي شيئا وقال هذا من تركته والذي واقام البينة  
قبلت ببيته وكذا لو اقر الوارث انه قبض جميع ما على الناس  
من تركته والدم ثم ادعى على رجل ديننا سماع كما في الخائنه  
الثانية اذا صالح احد الورثة وبراء ابراء عاما ثم ظهر  
في التركة شيء لم يكن وقت الصلح فالاصح جواز دعواه  
في صحته كما في صلح البزاري الثالثة اذا وقع الابراء  
العام في ضمن عقد صلح فاسد فانه يفسد بتمام الصلح  
فتصح دعواه بعد كما في البزاري والقينة الرابعة الابراء  
العام يتناول كل شيء كما قد مناه الاضمان الثمن وهو  
ضمان الدرك عند استحقاق المبيع كما في الواقعات الحاقية  
**٨٨** لا تقبل الشهادة بدون الدعوي الا في مسائل الاولى



الحدود الخالصة كحد الزنا والشرب وأما حد القذف والقطع  
فلا بد فيهما من الدعوى الثانية الوقف ولكن المختار للفتوى  
كما في العمادية والخيرية أنه إن كان على قوم باعياهم لم تقبل  
بلا دعوى وإن كان على مسجد أو على الفقراء قبلت وتفرغ  
عليه أنه لو باع أرضا ثم ادعى أنه كان وقفا فلي التفضيل  
المختار مع أن الدعوى لم يسمع للتناقض الثالثة عتق العبد  
عندها وعند الإمام لابد من دعواه والصحيح أنه لا فرق  
بين الحرية الأصلية والعارضة وفي رؤية هلال رمضان  
أو غيره مما يتخص حقا لله تعالى بخلاف هلال الفطر فإنه  
لا بد فيها منها ومن لفظ الشهادة وفي الأصح اختلاف المشايخ  
والعقد أنه كالفطر وطريق إثبات الرضائية مذكورة  
في الخلاصة من القضاء وفي عتق الأمة اتفاقا وفي التدبير  
عندهما مطلقا وعنده لابد منها ولو كانت أمة لأن الدبر  
لا يحل وطؤها وهو اختيار البعض وفي نطق المرأة حرة كانت  
أو أمة وفي جامع الفضولين وإن لم يشترط دعواها لابد من  
حضورها وقت الشهادة للإشارة إليها وفي حرمة المصاهرة  
وفي الإيلاء والظهار وقامه في شرح المنظومة **٨٩** المحجور  
عليه بالسفه على قولها يفتى به كما في فتاوي فاضلحان  
كالصغير في جميع الأحكام الآتي النكاح والطلاق  
والعتاق والتدبير والاستيلاء ووجوب الزكاة والحج  
وسائر العبادات وزوال دلالة أبيه وجده ونسبه

صفحة إقراره بالعقوبات وفي الانفاق وفي جواز وصاياه  
بالقرب من الثلث فإنه كالصحيح المحرر البالغ في هذه الأحكام  
وحكم حكم العبد في الكفارات فلا يكفر إلا بالصوم حتى  
لو اعتق عن كفارة ظهاره صح ولا يجزئه عنها ويصوم لها  
كما في شرح المنظومة **٩٠** المنسب لاضمان عليه مع المباشر  
الآ إذا أخبر ظالما ببيع إنسان أو فرسه أو مال من أمواله  
فأخذه وفيما أخبر المكالم بالمتاع فأخذ المكس منه وفيما إذا  
شكاه إلى ظالم فغرمه بشرط أن يكون الشكوى بغير حق  
أما إذا كانت بحق بان إذاه أودام على فسقه ولم ينفذ فإنه  
لا ضمان ومن الشكوى الباطل ما إذا أخبر الظالم أنه وجد  
كزرا أو لقطعة فغرمه ثم ظهر كذبه ضمن ما غرمه على المفتي به  
وكما يضمن الشاكي بغير حق الأموال يضمن السن والنفس كما  
في شرح المنظومة ومن هذا النوع إذا قوم الدلال السلعة  
بانقص من قيمتها عالما بتمام القيمة ومنه شهور الأوقاف  
الخرب وأموال بيت المال وكذا القاضي إذا عقد القضاء  
بنقصان القيمة **تنبه** اعلم أن الإفتاء في تضمين المنسب  
في هذه المسائل على قول زفر رواية عن محمد وإنما الفتاوى به  
مع مخالفة قول الإمام لكثرة السعاة في زماننا زجر لهم  
والزهم المحقق ابن الهام في تحرير الأصول الإفتاء بتضمين  
منافع العصب في الأملاك لكثرة الغاصبين زجر لهم  
ودفع الفساد وهو حسن والإفتاء بتضمين المنسب على



قول زفر مقيد بما اذا لم يحصل للغارم نفع فان انتفع بما غرم  
 فلا رجوع له وكذا لا رجوع على الغارم في النكاح بما غرمه المهر  
 من المهر لا تنقاعه من الوطئ ولا على الخالق رأس المحرم بما  
 غرمه من الكفارة لا تنقاعه بازالة الشعر عنه **٩١** الفصل  
 كالحذود فلا يثبت مع الشهات فلا تقبل فيه شهادة النساء  
 ولا كتاب القاضي الى القاضي وكذا شارك القاتل من لا  
 يقتض منه فلا قصاص كالقاتل عمدا اذا شاركه ابو المقتول  
 ومولاه او الخاطي الا في مسئين **الاولي** يجوز القضاء على  
 في القصاص دون الحدود سوى حد القذف كما في قضاء  
 الخلاصة **الثانية** الشهادة تقبل بتقادم مقتول وفي الحدود  
 غير مقبولة سوى حد القذف **٩٢** المقر اذا صار مكذبا  
 شرعا بطل اقراره فلو ادعى المشتري الشراء بالف والبايع  
 باليمن واقام البينة اخذها الشفع باليمن لان القاضي  
 كذب المشتري في اقراره وكذا اذا اقر المشتري بان البيع  
 للبايع ثم استحق من يد المشتري بالبينة بالقضاء له الرجوع  
 باليمن على بايعه وان اقرانه للبايع لكون القاضي كذبه  
 كذا في الخلاصة ومن هذا النوع ما في تلخيص الجامع الكبير  
 للعلام صدر الدين لو ادعى عليه كفالة معينة فانكره من  
 المدعى وقضى على الكفيل كان له الرجوع على المديون  
 اذا كان بامر لكون كذبه في انكاره حيث قضى عليه بالكفالة  
 بالامر قلت وخرج عنه مسئلتان في قضاء الخلاصة مجعها

اصل وهو ان القاضي اذا قضى باستصحاب الحال لا يكون المقر  
 مكذبا شرعا فلا يبطل اقراره **الاولي** اقر المشتري ان  
 البايع اعقب العبد قبل البيع وكذبه البايع فقضى باليمن  
 على المشتري لم يبطل اقراره بالعقب حتى يعقب عليه **الثانية**  
 المديون اذا ادعى الابقاء او الالبراء على صاحب الدين و  
 حمد الدين وحلف وقضى القاضي له بالدين على الغريم  
 لا يصير الغريم مكذبا حتى لو وجد بينة الابقاء او الالبراء  
 تقبل انتهى **٩٣** الجنائيات على واحد في طرفه ونفسه لا  
 يتداخلان ويؤخذ الجاني بموجبها **الاولي** مسألة ما اذا  
 قطع يد خطاء وقتله خطاء ولم يتخلل بينهما برء فانه يلزمه  
 دية واحدة كما في الاصول من بحث الامر **٩٤** لا يضمن الامر  
 بالامر الا في مسائل **الاولي** اذا كان الامر سلطانا **الثانية**  
 اذا كان مولى للمأمور **الثالثة** اذا كان المأمور عبد الغير كما  
 لو امره بالتلاف مال غير مولاه فان ما يغرمه المولى من الضمان  
 يرجع به على الامر **الرابعة** اذا كان المأمور صبيًا بالتلاف  
 مال الغير فالتلفه ضمن الصبي ويرجع به على الامر **الخامسة**  
 امره بخفض ياب في هذا الحائط ففعل وهو غيره فالضمان  
 على الحافر ويرجع به على امره ومن فروع **الثالثة** لو قال  
 له ارفع هذه الشجرة لنقض ثمارها لاكلها فوقع فمات  
 صفه بخلاف لتأكله انت او قال لتأكله انت وانا فانه  
 لا ضمان ومن فروع اصل الفائدة لو امر بوطئ غيره



يذبح شاة غيره فالضمان على الأمر ولو امر غيره باخذ مال  
 الغير فالضمان على الاخذ كالامر بخريق ثوب غيره **٩٥**  
 المتصرف في مال غيره بغير اذن مالكه ضامن له الا في  
 مسائل **الاولى** ذبح شاة قصاب شذها لم يضمن لا لو لم يشذها  
**الثانية** ذبح اصحية غيره اذنه في أيام الاضحية لم يضمن  
 الحلقه في الاصل وقيل بعرضهم بما اذا كان اجعلها للذبح  
**الثالثة** وضع قدير على كائون وفيه لحم ووضع الخطب  
 تحتها فادق النار غيره وطبخه لا ضمان عليه **الرابعة**  
 جعل البر في دورق فربط الخمار فساقه رجل بغير امره  
 حتى طحنه لم يضمن **الخامسة** سقط جمل في الطريق فخل بلا  
 اذن ربه فلف الدابة لم يضمن **السادسة** رفع جمل نفسه  
 فاعانه رجل على الرفع فانكسرت لا يضمن **السابعة** شذ  
 الزرع لبسقي الزرع ففتح رجل فوهته الارض فسقاها  
 لم يضمن **الثامنة** احضر فعلة لهدم داره فهدم اخر بلا  
 اذنه لم يضمن زرع الارض بيد ربهها ولم يثبت حتى سقاها  
 ربهها بلا امره فالحارج بينهما اذا اعنى عليه فاحرم عند  
 رفيقه بلا امره صح كذا في العماديه **٩٦** النائم ليس المستيقظ  
 الا في خمس وعشرين مسألة فانه كالمستيقظ **الاولى** اذا  
 نام على القفاء وفاه مفتوحة فقطر قطرة من ماء المطر  
 في فيه يفسد صومه وكذا الواقظ احد قطرة من الماء  
 في فيه وبلغ ذلك في جوفه **الثالثة** جامعها زوجها

وهي

وهي نائمة فعليها الكفارة **٩٧** المحرم اذا نام فحباء رجل فخلق  
 رأسه يجب عليه الجزاء **٩٨** المحرم اذا نام فانقلب على صيد  
 فقتله يجب عليه الجزاء **٩٩** اذا نام المحرم على بغيره ودخل  
 في عرفات فقتل درك الحج **١٠٠** الصيد المربي اليه بالسهم  
 اذا وقع عند نائم فمات من تلك الرمية يكون حراما كما اذا  
 وقع عند اليقضان وهو قادر على زكوته **١٠١** اذا انقلب  
 النائم على مناع وكسره وجب الضمان **١٠٢** الاب اذا نام  
 تحت جدار فوقع الابن عليه من سطح وهو نائم فمات  
 الابن يحرم عن الميراث على قول البعض وهو الصحيح **١٠٣**  
 من رفع شخصاً ووضعته تحت جدار فسقط عليه الجدار  
 ومات لم يضمن **١٠٤** رجل خلا بامرأة وثمة اجنبى لم يضمن  
 الخلوة **١٠٥** رجل نام في بيت فجاءت امرأة ومكث عنده ساعة  
 صحت الخلوة **١٠٦** لو كانت المرأة نائمة في بيت ودخل عليها  
 زوجها ومكث عندها ساعة صحت الخلوة **١٠٧** امرأة نامت  
 فحباء رضيع فارضع من ثديها يثبت حرمة المصاهرة **١٠٨** الميت  
 اذا مرت دابته على ماء يمكن استعماله وهو عليها نائم  
 ينقض نيته **١٠٩** المصلي اذا نام وقراء في حال قيامه  
 تغير تلك القراءة **١١٠** اذا نام وتكلم بفساد صلوته **١١١**  
 اذا تلا اية السجدة في يومه فسمع رجل تلزمه السجدة  
**١١٢** اذا استيقظ هذا النائم ثم اخبره رجل بذلك لا  
 يجب عليه سجدة التلاوة عند شمس الائمة الخلواني



وقيل يجب وعلى هذا الوقراء رجل عندنا ثم فأنبه فاجبر  
فهو على هذا الخلاف **٢٠** رجل حلف ان لا يكلم فلانا فاجاء  
الحالف الى المحلوف عليه وهو نائم فقال له قم فلم يستيقظ  
النائم قال بعضهم لا يحث والا انه يحث **٢١** رجل طلق  
امراة طلاقا رجعا فاجاء الرجل ومثها بشهوة وهي  
نائمة صار مرجعا **٢٢** لو كان الزوج نائما فجاءت المرأة  
وقبلته بشهوة يصير مرجعا عند أبي يوسف خلافا لمحمد  
**٢٣** اذا نام الرجل وجاءت المرأة وادخلت فرجها في فرجه  
وعلم الزوج بفعلها ثبت حرمة المصاهرة **٢٤** اذا جاءت  
المرأة الى نائم وقبلته بشهوة ومتفقا على انه كان ثبت  
حرمة المصاهرة **٢٥** المصلى اذا نام في صلوته فاحتلم  
يجب عليه الغسل ولا يمكن البناء وكذا اذا بقي نائما يوما  
وليلة او اكثر صارت الصلوة دينا عليه كذا ذكره الامام  
الولوي في فتاواه **٩٧** من كان خصما في البينة كان  
خصما في اليمين الا في مسألة ما اذا اقر المشتري بالبيع  
لغير البايع فلان بن فلان ودفعه اليه ثم اقام المقر  
بينة انه كان للمقر له ليرجع بالتمن على البايع لم يقبل  
وله تخليف البايع بالله ما كان للمقر له ليرجع بالتمن  
على البايع كذا في قضاء القنية **٩٨** من كان خصما في  
اليمين كان خصما في البينة الا في مسائل فانه يكون خصما  
في البينة دون اليمين الاولى ادعى عبدين في يد رجل فأنكر

ثم صاحبه من دعواه على احدهما بعينه ثم اقام البينة ان العبد  
له له ان يأخذ الآخر ولو اراد ان يحلفه ليس له ذلك الثانية  
لو اراد الوكيل بالشراء رد المبيع بالعيب فقال له البايع  
رضي الامر وليس له ان يحلف الوكيل الثالثة الوكيل  
يطلب الشفعة ادعى عليه المشتري ان الموكل سلم الشفعة  
تقبل بينة ولا يحلف الوكيل الرابعة الوكيل يعيذ الدين  
ادعى المديون انه ادعى رتب الدين وبرهن تقبل عليه ولا  
يحلف الوكيل على العلم ان لم يكن له بينة الخامسة ادعى  
على رجل انه وصي الميت تقبل بينة ولا يحلف السادسة  
ادعى ان الميت وصي الي والى هذا فأنكر تقبل بينة ولا  
يحلف السابعة الاب فيما يدعى على ابنه الصغير خصم  
في سماع البينة دون اليمين الثامنة ادعى على وصي ميت خفا  
ولا بينة له لا يحلف الوصي كل المسائل في القنية **٩٩** كل  
فرقة بين الرجلين فيه تغليب له بغير اختيار فانها يحتاج  
الى القضاء كالفرقة بالحب والعنة ونحوها بالبلوغ وعدم  
الكفاة وبالنقصان عن مهر المثل وبابائه عن الاسلام  
بعد اسلامها والعرض عليه وباللعان والاشياء التي  
لا يحتاج الى القضاء الفرقة بخيار العتق وبالايلاء وبالزرة  
وتبناين الدارين وبملك احد الزوجين صاحبه وبالنكاح  
الفاسد كذا في البحر الرائق شرح كنز الدقائق **١٠٠**  
المواعيد غير لازمة الا في مسئلتين الاولى اذا كان الوعد



معلقا بشرط فوجد صار لارفا فلو قال انا حج لا يلزمه  
 الحج ولو قال ان دخلت الدار فانا حج فدخلها الرخصة الحج  
 كذا في الخلاصة وفتح عليه البرازي فرعا في الكفالة  
 الثانية يلزمه الوفاء به كذا ذكره الزيلعي في شرح الكفر  
 ١٠١ صرح في الذخيرة بان الخلف في الوعد حرام ذكره  
 في كتاب الاضحية وفي القنية وعده ان ياتيه فلم ياتيه  
 لا يثم فعلى هذا انما يحرم الخلف فيما اذا انصرف الغير ولم  
 يخالف الشرع ١٠٢ البس الحرير على الرجل حرام الا في مستلتي  
 احدهما دفع الفل الثانية لدفع الحكمة كذا في غاية البيان  
 في الحداد ١٠٣ ما جاز ايراد العقد بانفراده فانه يصح استثناء  
 الا في مسألة الوصية بالخدمة فانه يصح ايراد العقد عليها  
 بانفرادها فلا يصح استثناءها من الوصية بالعبد وفتح  
 على القاعدة ان استثناء الحمل على ثلثه اوجه في وجه  
 يبطل العقد والاستثناء كالبيع وفي وجه صح العقد لا  
 الاستثناء كالهبة وفي وجه يصحان معا كالوصية بجارية  
 الاحملها وانه لو باع ثمرة واستثنى منها ارضا لا معلومة  
 فانه يصح البيع والاستثناء في ظاهر الرواية ١٠٤ الصلح  
 بعد الصلح باطل والشراء بعد الصلح صحيح مبطل للصلح  
 الا في مسألة دعوى الرق فانه غير صحيح لكونه لا يقبل  
 الفسخ كذا في جامع الفضولين ١٠٥ كل امين ادعى دفع  
 الامانة على المستحق قبل قوله سواء ادعى في حيوة المستحق

او بعد مامته كالمودع والوكيل قبض بن او ودعيه او عاربه  
 كذا في العمادية والمتولى على الوقف اذا ادعى الدفع الى الوقف  
 عليهم كذا في القنية والشريك والمضارب اذا ادعى الدفع  
 الى رب المال الا في مسألة الوكيل قبض الدين اذا ادعى  
 بعد موت الموكل انه كان قبض ودفعه الى الموكل في حيوته  
 فانه لا يقبل الا ببينة كذا في الولو الجي في الكفالة ١٠٦  
 القول قول الامين فيما يدعيه مع البين الا اذا كذبه الظاهر  
 كالقول للوصي والمتولى فيما يدعيانه الا اذا ادعى خلاف  
 الظاهر كما اذا ادعى الوصي الاتفاق على اليتيم نفقه زائدة  
 على نفقه مثله كذا في الخلاصة ١٠٧ لا جبر على المتبرع فلا  
 يجبر الوكيل على فعل ما وكل فيه الا في مسائل الاولى اذا  
 وكله في رد عين وغاب الثانية اذا وكله غاصبا ومستغيرا  
 في دفع عين الى مالكها وغاب وجب عليه الدفع حيث وجد  
 ولا يجب الحمل عليهما الثالثة في بيع الرهن اذا غاب موكله  
 وحل الاجل يجبر على البيع لقضاء دين المرهن الرابعة الوكيل  
 بالخصومة بطلب الخصم اذا غاب الموكل فانه يجبر على  
 الخصومة تفرغ عليه ما في جامع الفضولين شهدا على وكالة  
 في شئ والوكيل يحبه تقبل لو ادعا بالطالب لا المطالب  
 قال وهل يجبر على الخصومة مع الطالب لو شهدا انه  
 وكله بحضوره مع الطالب وقبل الوكالة يجبر ولو لم  
 يشهدا على القبول لا يجبر الخامسة الوصي اذا امتنع عن



العمل بعد قبول الايصاء يجبره القاضي ولا يصح ان يعزل  
 نفسه لان الميت اعتمد عليه فكان ملزما حيث قبله الا  
 وصى القاضي فله عزل نفسه بحضرة القاضي وكذا السوقي  
 على الوقف ونائب القاضي والوكيل في غيبته الموكل  
 لا يملك ان يعزل نفسه وبحضرة يصح ومن فروع الاصل  
 لو قال له حررتني هذا اودت به او كاتبه او وهبه من  
 زيدا ومنه او طلق زوجتي وغاب الموكل فامنع الوكيل  
 من ذلك لم يجبر وكذا الوكيل بقضاء لا يجبر عليه اذا  
 امتنع ولو باع الوكيل ما لا في بلد نسئة لا يجبر الوكيل  
 على الخروج الى ذلك البلد بقبض الثمن بل يجبر على انه يوكل  
 الموكل اما بشهود يخرجون الى تلك البلد او بكتاب القاضي  
 الى القاضي ولو وكله وكالة عامة يخاصم ويخاصم وان  
 ثبت على موكله دين لم يجلس الوكيل عليه ان لم ينتظم الوكالة  
 الامر بالاداء او بالضمان **١٠٨** لا يلزم احد الحاضرين  
 الى احد الا في مسئين الاولى الكفيل بالنفس يلزمه  
 احضار المكفول الى المكفول له اذا طلبه مع قدرته عليه  
 فان عجز عن احضاره سقط عنه ان صدقه الخصم وان  
 كذبه وادعى ان يعرف مكانه فالتخار انه ان كانت له  
 خرجت معروفة فالقول للطالب والا فلا مطلوب  
**الثانية** الاب اذا امر اجنيا بان يضمن ابنه ثم ات  
 الضامن طالب اياه باحضاره لزمه احضاره لكون الصبي

في تدبيره كذا في جامع الفضولين **١٠٩** الصبي المحجور عليه  
 يواخذ بافعاله لان الحجر في الاموال فقط فيضمن بما اتلفه  
 من الاموال ودية قتله على عاقلته وعدم خطاء كالمجنون  
 الا في مسائل الاولى اقرضه شيئا فانلفه لاضمان عليه  
 الثانية اودعه شيئا بلا اذن وليه فانلفها لم يضمن **الثالثة**  
 اتلف ما اعاده بغير اذن وليه لم يضمن **الرابعة** اتلف ما  
 باع عنه بلا اذن وليه لم يضمن **تدبير** يستثنى من ابداع  
 الصبي ما اذا كان المودع صبيا اودع صبيا مثله محجورا  
 والوديعة ملك غيرها فانلفها المودع فللمالك تضمين الدافع  
 او الاخذ قال في جامع الفضولين وهي من مشكلات ابداع  
 الصبي قلت لا اشكال لانه انما لم يضمن الصبي الوديعة لكون  
 المالك سلطه على اتلافها بالابداع والمالك هنا لم يسلطه  
**١١٠** المحجور المجنون لا يقع عليه طلاق الا في مسائل الاولى  
 اذا علق الطلاق وهو عاقل ثم وجد المشرط وهو مجنون  
**الثانية** المجنون يفرق بينه وبين زوجته بطلبها وهي  
 طلاق **الثالثة** العنين المجنون يوجل سنه بطلبها فان لم  
 يصل يفرق بينهما بخصومة وليه **الرابعة** اذا اسلمت المرأة  
 وزوجها كافر مجنون بعرض الاسلام على ابويه فان اتيا  
 وقعت المفرقة وهي طلاق **١١١** الصبي لا يقع طلاقه  
 الا في مسائل الاولى ما اذا اسلمت امراته وعرض الاسلام  
 عليه وكان مميتا فابي فانه يقع الطلاق وهو الصحيح



وأما إذا كان غير مميز فإنه ينظر عقله الثانيه الصبي  
 المحبوب يفرق بينه وبين زوجته ويكون على الصحيح  
 وهل يؤهل له لأنه حق مستحق عليه كما يؤهل لعق القريب  
 كذا في معراج الذرية ١١٢ العقار لا يضمن إلا في مسائل  
 الأولى المودع إذا حجب **الثانية** الغاصب إذا سلمه  
 بعد بيعه **الثالثة** إذا رجع الشاهدان به عن شهادتهما  
 بعد الحكم ضمناه كذا في جامع الفصولين ١١٤ الميت لا يرث  
 إلا في مسألة إذا ضرب رجل بطن امرأته فالتقت جنيناً  
 ميتاً وجبت الغرة يرثها الجنين به وتكون لورثته كذا  
 في المبسوط ١١٤ الميت لا يضمن بعد موته إلا في مسألة  
 إذا حفر بئراً في غير ملكه ثم مات ثم وقع انسان فيها  
 كانت الذية على عاقلة الميت ولو حفر عبداً ثم اغرقه  
 مولاه ثم مات العبد ثم وقع فيها انسان كانت الذية  
 على عاقلة المولى كذا في تلخيص الجامع الكبير ١١٥ لا يعزل  
 القاضي وصي الميت إلا في مسائل الأولى أن تظهر خيانتة  
 الثانية أن يتصرف في مال اليتيم بما لا يجوز عالماً عامداً  
 الثالثة أن يدعي ديناً على الميت وعجز عن إثباته فإن  
 القاضي يعزله خوفاً على مال الميت وفي جامع الفصولين  
 بقول له القاضي أما أن تترئه أو عزلتك **بمبداً** القاضي  
 لا يحل له عزل الوصي العدل الكافي فإن عزله صار  
 أمناً جائراً كذا في المحيط واختلفوا في عزله **والمختار**

فنقل في الخانية قولين وحرم في المحيط بصفة عزله واختار  
 في جامع الفصولين عدم الصحة ولكن المتمد هو الصحة  
 لأنها قول الأكثر كذا في شرح المنظومة ١١٦ الخلوة بالمحرم  
 جائزة إلا في مسئلتين الأولى الأخ رضاعاً لا يخلو ما خنته  
 رضاعاً **الثانية** الصهرة الشابة بعد موت بنتها لا يخلو  
 بها الخن فان سكنا بيتاً فللمجير أن منعهما كذا في القنية  
 ١١٦ من باع شيئاً <sup>هو زوج ابنتها</sup> صحت أقالته فتصح أقالة الوكيل بالبيع  
 إلا في مسائل الأولى الوصي لو اشترى من مديون الميت  
 داراً بعشرين وقيمها خمسون فلما استوفى الدين أقال  
 لم يصح أقالته **الثانية** العبد المأذون اشترى غلاماً  
 بالف وقيمه ثلثه آلاف لا يصح أقالته ولا يملك الرق  
 بالعيب أيضاً بخلاف الرق بخيار الشرط والرؤية كذا في  
 البيوع **الثالثة** المتولي على الوقف إذا اجر ثم أقال صلاح  
 فيه للوقف لم يجر كذا في وقف القنية **الرابعة** الوكيل  
 بالشراء لا يصح أقالته بخلاف الوكيل بالبيع تصح أقالته  
 ويضمن **الخامسة** الوكيل بالسلم على تفصيل فيه في أقالة  
 القنية ويضمن **بمبداً** تصح أقالة الوارث والوصي فيما باعه  
 الميت ولا يجوز أقالة الوصي له كذا في أقالة القنية  
**السادسة** في الزيادة في الأجرة وحاصلها أنها إن  
 كانت من المستاجر من غير أن يزيد عليه أحد أو يزداد  
 الأجر في نفسه فإن كانت بعد انقضاء بعد المدونة



غير صحيحة لفوات شيء من المقصود عليه فبعد انقضاء  
المدّة الاولى واما الخط والزيادة قبل مضي شيء منها  
فصحيح كذا في القنية وان كانت بسبب زيادة عليه فان  
كانت ملكا لم تقبل ولو غلا السعر كذا في القنية وغيرها  
وهو باطلا لانه يشتمل ملك اليتيم ولكن في وصايا الخائنة  
اذا بيع مال اليتيم فجاء من ادعي انه يبيع بعين فاحش  
سئل القاضي اهل الخبرة فان اخبر اثنان بنقض القاضي  
ببيع الى اخر ما فيها وان كانت المستأجرة وقفا فلا يخلو  
اما ان يكون الاجارة صحيحة او فاسدة فان كانت  
لما اذا عقدها المتولي بعين فاحش فان الناظر يوجرها  
اجارة صحيحة باجر المثل اما من الاول او من غيره كذا  
في فتاوي قاصين وان لا يتوقف على العرض على الاول  
لانه لاحق له فيه كالساكن بلا عقد واما اذا كانت  
صحيحة بان كانت باجر المثل او بنقصان يسير فان لم يزد  
اجر المثل كانت مردودة لكونه اقرارا بالمستأجر ونعتا  
وعداوة ممن زاد عليه وعلامته ان يزد واحد او  
اثنان فقط وان كانت بسبب زهجة اجر المثل بان  
كان الكل يرغبون بها فمن المشايخ من لم يقبلها نظر  
الى ان الاعتبار لاجر المثل وقت العقد وقد وقع  
باجر المثل والمفتي به قبولها فان كانت دارا او حائوتا  
عرض المتولى امر الزيادة على المستأجر فان صدقات

مهم عين فاحش

اجر

اجر المثل قد زاد في نفسه او انكر فبرهن المتولى عند القاضي  
عليه وقبلها كان هو لاحق لبقاء عقد و كان عليه المستى  
الى وقت قبول الزيادة والزيادة عليه من وقت قبولها  
لا من اول المدّة وان لم يقبلها آجرها المتولى لطالبها  
بالزيادة وان كانت ارضا للزراعة كانت فارغة عنها  
فهى كالدار فيما ذكرناه وان كانت مشغولة ضمن الزيادة  
على المستأجر فيجب المستى الى وقت الزيادة ويجب هي  
من وقتها الى اخر المدّة ولا يجوز اجارتها لغير من دعيها  
**تجيب** اجارة الارض المشغولة بالذرع فاسدة ان كان  
الذرع فيها بحق والافصحى ويومر الغاصب الذراع  
بقلعه كذا في فتاوى قاضي الهداية واما الزيادة على  
المستأجر بعد ما بني فان كانت اجارته مشاهرة بوجر  
لغيره اذا فرغ الشهر ان لم يقبلها صاحب البناء واما حكم  
بنائه فاما ان يملكه الناظر بقيمة للوقف او يصير الى  
ان يتخلص بنائه وان كانت مدته باقية لا توجر لغيره  
بل تقيم عليه الزيادة كالوزير عليه بعد الزرع كما في  
الاسعاف واما اذا زاد اجر المثل في نفسه من غير ان  
يزيد احد على المستأجر فالمتولى ان يفسخ وعليه الفتوى  
وما لم يفسخ كان على المستأجر المستى كذا في الفتاوى  
الضغرى **١٨** كل من وكل في شيء فانه يكون وكلا  
في الخصومة اتماما له فالوكيل يقبض الدين خصم تقبل



البينة عليه باستيفاء مؤكله او ابرائه فلو كبل بالرجوع  
 من الهبة ان يخاصم كالقبض الا في مسائل **الاولى** الوكيل  
 يقبض العين لا يخاصم **الثانية** الوكيل يحفظ العين لا  
 يخاصم **الثالثة** الوكيل بالملازمة لا يخاصم ولا يقبض  
 والوكيل بالقسمة يأخذ الشفعة كذا في وكالة البراري  
**١٢٤** اذا تعارضت بينة الطوع وبينه الاكراه فالمقبول  
 بينة الاكراه في القول الصحيح في جميع الابواب بيعاً او  
 اجارة او صلحاً او اقراراً او عند عدم البيان اذا ادعى  
 احدهما الطوع والآخر الكره فالقول لمدعى الطوع  
 والبيئة لمدعى الكره كما اذا اختلف المتبايعان في  
 الصحة والفساد فالقول لمدعى الصحة كذا في شرح  
 المنظومة بخلاف ما اذا ادعى احدهما الصحة والآخر  
 البطلان فالقول لمدعى البطلان لكونه منكراً اصل  
 العقد كذا في الخلاصة **١٢٥** اذا اختلف المتبايعان  
 والسلمة قائمة في مقدار الثمن او البيع تحالفاً وفسخ  
 القاضى البيع الا في مسألة ما اذا كان البيع عبداً  
 فحلف كل فرما يعتقه على صدقه دعواه فانه لا تحالف  
 ولا فسخ ويلزم البيع ولا يعتق ويحلف المشتري على نفى  
 الزائد في الثمن كما في الواقيات **١٢٦** براءة الاصيل  
 توجب براءة الكفيل الا الكفيل بالنفس قال في جامع  
 الفضولين كفيل بنفسه فاقرطالبه انه لاحق له على

المطلوب

المطلوب فله اخذ كفيله بالنفس انتهى وهكذا في البراري  
 وزاد فيها الا اذا قال الطالب لاحق لي قبله ولا لموكل لي  
 ولا لبيتم انا وصية ولا لوقفنا متوليه فانه يبرأ **١٢٧**  
 لا يجوز تفرق الصفقة على البايع الا في الشفعة ولها صورتان  
 الاولى باع ارضين احدهما تلاق ارضاً لرجل والاخرى  
 تلاق ارضاً اخر فطلب احدهما ولم يطلب الاخر فطلب الطالب  
 ان يأخذ ما لادق ارضه **الثانية** باع عبداً وداراً فشفيع  
 الدار اخذها دون العبد كذا في شفعة الولو الحية **١٢٨** لا يصح  
 الاجارة بعد هلاك العين فلم يصح اجارة المالك بيع الفقير  
 بعد هلاك المبيع الا في القطة فالوايحه اجارة المالك  
 بصدق الملقط بعد هلاك العين في يد الفقير وفي فتاوي  
 قاضيهان لو باع المولى العبد المأذون بغير اذن الغرماء ويقض  
 الثمن فهلك فاجازوا البيع صح انتهى **١٢٩** العبد الموقوف  
 يبطل بموت الموقوف عليه ولا يقوم الوارث مقامه في الاجارة  
 الا في الشفعة كذا في فتاوي الولو الحية **١٣٠** العقد الموقوف  
 على الاجارة اذا اجازته الموقوف عليه نفذ ولا رجوع له الا  
 في مسألة في قسمه الولو الحية اجاز الغريم قسمه الوارث فله  
 الرجوع لان المانع قائم وهو الدين **١٣١** من له حق اذا اجل  
 باجل بقاء اجل ولا رجوع له الا في ثلث مسائل في شفعة  
 الولو الحية **الاولى** اجل الشفيع المشتري بعد الطلبين  
 للاخر صح وله الرجوع **الثانية** اجلت امرأة العين زوجها



بعد الحلول صح ولها الرجوع **الثالثة** المدعى عليه اذا  
استعمل المدعى شهر لينظر فامهله ثم رجع صح الرجوع وانما  
لم اذكر الغرض لان الكلام في الحقوق لا في الديون **١٢٧**  
الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها فلو صاح الشفع  
المشترى على مال يترك بطلت شفيعته ورجوع عليه بالمال  
ولو صاح المخترة على ان يختاره بكذا فاختار به بطل  
خيارها ولا شئ لها ولو صاح الزوج احدا من ابنتين يترك  
نوبتها لغيرها بمال لم يلزمه ولا شئ لها كذا ذكره في الشفعة  
وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالاقواق  
والدافع الرجوع وخرج عن الاصل ثلث مسائل حق القصاص  
وحق النكاح وحق الرق كما ذكره الزيني واما الكفيل  
بالنفس اذا صاح المكفول لم يصح ولا يجب المال وفي  
بطلان الكفالة روايتان في الوالدية بيع الحقوق  
المجردة لا يجوز ولكن في بيع حق مرور الطريق بلا ارض  
روايتان والمذهب ان يبيع حق المرور وبيع الشرب بلا  
ارض روايتان والمذهب ان يبيع حق المرور وبيع الشرب  
بلا ارض لا يجوز **١٢٨** الحقوق المجردة لا تورث فلا يورث  
العطاء كذا في البزاري **١٢٩** العقد الموقوف بطل بالوت  
**١٣٠** ولا يورث خيار الشرط والرؤية وحق الشفعة  
فلومات الشفع بطل وحق الاجارة فيبطل بموت احد  
المعاقدين ان عقدها لنفسه واما ان عقدها لغيره فلا

كالوكيل

كالوكيل والوصي والمولى على الوقف وحق الولاية في النكاح  
وحق التصرف في المال الا في خمس مسائل الاولى خيار  
العيب **الثانية** خيار التقيين **الثالثة** حق حبس المبيع  
على الثمن **الرابعة** حق حبس الرهن **الخامسة** حق القصاص  
**١٣١** القول قول الامين مع البين الا القاضى فلا يمين  
عليه **١٣٢** الاب اذا وهب لابنه الصغير شيئا ملكه بمجرد  
الهبة من غير توقف على شئ اخر الا في مسائل الاولى وهب  
لابنه جبة وهو لا يمسها **الثانية** وهب له خاتما في اصبعه  
لا يملكه الابن حتى ينزع **الثالثة** وهب له دابة وهو  
راكبها لا بد ان ينزل عنها **الرابعة** وهبها له وعليها حولة  
لا يملكها حتى يخلصها وينظر المسائل لوباع له دارا وهو  
ساكنها جاز ولا يصير قابضا حتى يفرغها كذا في الصبر  
فيه **١٣٣** اذا رفع الى القاضى قضاء غيره في حادثة فانه  
يمضيه اي يحكم بموجبه ولا ينقضه الا في مسائل الاولى  
فقضى ببطلان الدعوى بمضى سنين لم ينفذ **الثانية** فرق  
الشافعي بين الزوجين بسبب العجز عن الانفاق حال  
غيبه لا ينفذ على الصحيح وان امضاه قاض اخر على الصحيح  
بخلاف ما اذا كان حاضرا **الثالثة** حكم الشافعي بصفة  
نكاح مريضة ابية او ابنه لم يصح عند ابي يوسف رج  
**الرابعة** حكم بصفة نكاح ام مريضة او بنتها لم ينفذ ايضا  
عند ابي يوسف وعند محمد ينفذ فيهما والصحيح قول



ابي يوسف كذا في المحيط بخلاف ما اذا حكم بجل ام  
 المقتلة او المحسوسة فانه ينفذ بينا الفرق في باب  
 الظهار من شرح الكنز الخامسة حكم بصفحة نكاح المنعة  
 لم ينفذ بخلاف ما اذا حكم بصفحة نكاح الموقت فانه ينفذ  
السادسة حكم بسقوط مهر المرأة بلا بينة او اقرار اخذ  
 بقول البعض ان قدم النكاح يوجب سقوط المهر لم يجز  
السابعة حكم بان العنين لا يوجبل لم يجز الثامنة حكم بعدم  
 صحة الرجعة بلا رضاها لم يجز بخلاف الحكم بكون الخلع  
 فسخا والحكم برده احد الزوجين بعيب فانه نافذ التاسعة  
 حكم بعدم وقوع الثلث على الحامل لم ينفذ العاشرة  
 حكم بعدم وقوع الثلث على غير المدخولة لم ينفذ الحادية  
عشر حكم بعدم وقوع الطلاق على الحائض لم ينفذ الثانية  
عشر حكم بعدم وقوع الطلاق الثلث بكلمة واحدة لم  
 ينفذ الرابعة عشر حكم بعدم وقوع الطلاق في ظهور  
 جامعها فيه لم ينفذ بخلاف الحكم ببطلان الطلاق المعلق  
 بالنكاح او الحكم ببطلان طلاق المكرم فانه نافذ كالحكم  
 ببطلان طلاق السكران وكالحكم باسقاط العدة  
 على مذهب زفر فانه نافذ صوره اذا دخل بها المحلل  
 ثم طلقها ثم تزوجها ثم طلقها قبل الدخول فلا عدة  
 عليها عنده وينفذ الحكم به كالحكم باسقاط مهر الصغيرة  
 بخلع ابيها اذا رآه اصلح لها كما هو مذهب مالك

فانه

فانه نافذ وكالحكم بالقضاء العدة في الشابة الممتدة  
 الطهر بمضى سنة كما هو مذهب مالك حكم بنصف المهر اذا  
 لم يطلق امرأته قبل الدخول بها بعد قبض المهر والتجهيز  
 لم ينفذ الخامسة عشر حكم بشهادة على خط ابيه لم ينفذ  
 ولا مفهوم للاب بل المراد حكم بشهادته على الخط لم ينفذ  
 بخلاف ما اذا حكم بشهادة الابن لابيه او بالعكس او  
 بالشهادة على الشهادة فيما دون السفر او بالشهادة لا  
 مرأته او قضى على غائب بالاخصم عنه فانه ينفذ السادسة  
عشر رفع اليه قضاء عبد او صبي او نصراني ابطله بخلاف  
 حكم الاعشى والحكم بشاهد ويمين والحكم في الحدود  
 والقصاص بشهادة رجل وامرأتين والحكم بما في  
 ديوانه وقد نسى والحكم بشهادة من شهد على صديق  
 لا يذكر ما فيه الا انه يعرف خطه وخاتمه والحكم  
 بشهادة من شهد على قضيبه مخومة من غير ان يقرأ  
 عليه والحكم بقضاء المرأة في حد او قود فانه نافذ في الكل  
السابعة عشر قضى في قسائه بقتل لم ينفذ الثامنة عشر  
 فرق بين الزوجين بشهادة واحدة في الرضاع لم ينفذ  
التاسعة عشر قضى لولد بشهادة الاجانب لم يجز بخلاف  
 قضائه في المسائل الخمسة بجوارهن المشاع فانه نافذ  
العشرون حكم بالحجر على مفسد يستحق الحجر لم ينفذ الا  
 بامضاء آخر ٢١ حكم بصفحة بيع نصيب الساكن من قري



حرره احد الشريكين معسر لم ينفذ بخلاف الحكم بضمح بيع  
الماء او بطلانه **٢٢** حكم بجواز بيع متروك التسمية علمه  
لم ينفذ وقيل ينفذ عند الامام ولو حكم بجواز بيع فاسد  
بسبب اجل جهل نفذ **٢٣** حكم بجواز بيع ام الولد ففيه  
روايتان والظاهر عدم الجواز والاوجه ان يتوقف على  
امضاء قاض اخر بخلاف الحكم بجواز بيع المدبر والمكاتب  
برضاه فانه نافذ كالحكم في المأذون في نوع انه لا يكون  
مأذونا الا في الانواع كلها **٢٤** حكم ببطلان عفو  
المرأة عن العمد بناء على قول البعض لانه لاحق لهن في  
القود لم ينفذ **٢٥** حكم بصحة صفان الخلاص والزمه  
لتسليم الدار عند الاستحقاق لم ينفذ بخلاف حكمه في ضمان  
الخلاص والمعهدة بالرجوع فمن عند الاستحقاق فانه  
ينفذ الى هذا ما في جامع الفضولين **٢٦** زادوا في وجه  
الامام من اوقاف المسجد دارا وحكم حاكم بذلك لم ينفذ  
كذا في القضية **٢٧** قضى بقول سعيد بن المسيب يحل المطلق  
ثلاثا بجره عقد المحلل بلا دخول لم ينفذ كذا في الهداية  
**٢٨** قضى بعدم تلك الكفار مال المسلم الحرز بديهم لم ينفذ  
بخلاف ما اذا قضى يكون الكتابة رجعية فانه ينفذ كذا  
في البراري **٢٩** قضى بجواز بيع درهم بدرهمين اخذ من  
قول ابن عباس لم ينفذ بخلاف القضاء بصحة نكاح بلا  
شهود والقضاء بعدم براءة الحبل كما هو مذهب زفر

ط  
واوجه الاقوال

فانه

فانه جعلها كالكفالة فانه نافذ كما في البراري **٣٠**  
قضى بصحة صلوة المحدث لم يصح كذا في الصبرية **٣١**  
قضى بالبصانة على اهل المحلة بتلف المال قياسا على النفس  
لا ينفذ كذا في التاوارخانية **٣٢** قضى بجذ القذف بحكم  
التعريض لا التصريح لم ينفذ **٣٣** حكم بعدم جواز تصرف  
المرأة في مال بغير اذن زوجها لم ينفذ كذا في الخانية **٣٤**  
قضى بغيره في رقيق اعتق الميت منهم لم ينفذ **٣٥** قضى  
بان الكفار لا يملكون مالنا بالاستيلاء لم ينفذ كذا في  
لجامع الكبيرة **٣٦** الحرمان ان كانت تحفظ الاملاك  
فالقسمه على قدر الاملاك وان كانت تحفظ الابدان كانت  
على عدد الرؤس وتفرع عليها الولو المحي في القسمه ما اذا غرم  
السلطان اهل القرية وتفرع عليها مسئلة السقية وهي  
مذكورة في كفاره التاوارخانية وفي قارى الهداية فالغرم  
بعدد الرؤس لانها تحفة الانفس **٣٧** الامين اذا هلك  
الامانة عنده لا ضمان عليه الا اذا كان الهلاك لا من  
امساكه وحفظه وكانت بشئ وقع من يده على الامانة  
فافسدها فانه يضمنها صرح به الولو المحي في الاجارة فلو  
وقع من يد الاجير الخاص شئ من مناع صاحب المنزل  
فافسده لم يضمن واذا وقع على شئ فافسده ضمنه وكذا  
المودع اذا سقطت الودعة من يده ففسدت لم يضمنها واذا  
وقع من يده شئ فافسدها ضمنها الثانية الرقيق اذا



اكتسب واشترى شيئا من كسبه واودعه وحلك عند المودع  
 فانه يضمنه لكونه مال المولى مع ان للعبد معتبة حتى  
 لو اودع شيئا وغاب فليس للمولى اخذها المسائل كلها  
 في دعوى الزاري **١٢٦** الاعتبار في ضمان النفس بعدد  
 الجناة لا بعدد الجنايات وعليها فرع الولو الجي في الاجارة  
 لو امره ان يضرب عبدا عشرة اسواط فضر به احد عشر  
 سوطا فمات من ذلك رفع عنه ما نفى عشرة اسواط  
 وضمن ما نفى السوط الاخير فيضمن مضروبا عشرة اسواط  
 ونصف قيمته لان العبرة في ضمان النفس بعدد الجناة  
 لا بعدد الجنايات **١٢٧** النفود عند الاطلاق والا  
 خلاف في المالية والرواج ينصرف الى الاغلب في البيع  
 والاجارة والوصية والصلح والافرار والمهر والخلع واذا  
 اختلفت المالية وكسدت في الرواج فسدت في البيع و  
 الاجارة والصلح والدعوى والافرار وانصرفت الى الاقل  
 في الوصية والى ما وافق في مهر المثل وفي الدعوى  
 لا بد من البيان في الكل **١٢٨** العقد الفاسد اذا اعلق به  
 حق عبد لزم وارتفع نساه الا في مسائل الاولى اجر فاسدا  
 فاجر المستاجر صحيحا فلا اول نفقضا كذا في اجارة الولو  
 الجية الثانية المشتري من الكرم لو باع بيعا صحيحا  
 فلكرمه نفقض البيع **١٢٩** لا تقبل البينة الا على خصم الا  
 اذا كان المدعي يريد اخذ شيئا من ثمن مال كان في يده

فانه

الودائع  
سنة

فانه لا يشترط الخصم لقبولها وعليه فرع الولو الجي  
 في الاجارات **١٣٠** المأذون في شيء كاذنه امانة وضمانا  
 ورجوعا وعدم رجوع عنه مسئلتان الاولى في جامع  
 الفضولين المودع اذا اذن انسانا في دفع الوديعة الى  
 المودع ثم استحق ببنية بعد الهلاك فلا ضمان على المودع  
 والمستحق ان يضمن المأذون الثانية حمام مشترك بين  
 اثنين اجر كل واحد منهما حصته لرجل ثم اذن احدهما  
 يستاجر به بالعمارة فعمرا لرجوع المستاجر على الشريك  
 الساكت ولو عمرا احد الشريكين الحمام بلا اذن شريكه  
 فانه يرجع على شريكه بحصته وتامه في اجارات  
 الولو الجية **١٣١** اذا فسخ العقد بعد تعجيل البدل فلصاحب  
 البدل ان يحبس العين حتى يستوفي البدل يحبس المشتري  
 البيع حتى يأخذ الثمن المدفوع بعد فسخ البيع بخيار او  
 اقالة ولو كان البيع فاسدا وكذا في الاجارة الفاسدة  
 كما ذكره الزيلعي في باب البيع الفاسد وخرج عنها مسألة  
 الاجارة اذا اجر داره وتعجل الاجرة حتى مات ثم فسخت  
 الاجارة ليس للمستاجر حبسها الى ان يسترد ما عجله كذا  
 في آخر اجارات الولو الجية ولا مخالفة لان الكلام فيما اذا  
 كانت العين في يد المستاجر والثاني في يد المودع **١٣٢**  
 الاجارة تنفسخ بالايجاب اعذارا ولا تنفسخ بغير عذر  
 الا اذا وقعت على استهلاك عينه كالا ستكتاب والمراد



فله فتحها بغير عذر كذا في القنية ومن أعدمها في الدين  
 على الموجه إلا في مسألة ما إذا كانت الأجرة المججلة ليستغفر  
 قيمة العين كذا في القنية **١٤٦** القاضى إذا قضى في مجتهد  
 فيه فرفع إلى آخر بمضيه في غير المسائل المحدودة التي  
 ذكرناها فيما قد مضاه إلا في مسألة ما إذا كان فاسدا  
 رفع قضاؤه إلى من يراه فأنه يبطله كذا في الولوالجية  
**١٤٧** القضاء بشهادة الزور ينفذ ظاهرا وباطنا عند  
 الجح في العقود والفسوخ لا في غيرها إلا في النسيب  
 فأنه كالعقود والفسوخ فصورا آخر لعدم شموله الطلاق  
 لأنه ليس نسخا لعقد النكاح بل رفع قيد والفرق بين  
 الطلاق والفسخ بأن الأول منتقض بالعدة دون الثاني  
 ولشمول العقد الهبة والصدقة ولا ينفذ فيهما باطنا كذا  
 في الولوالجية فلو قالوا أنه لا ينفذ فيهما في كل شيء كذا في  
 الأملاك المرسله والهبة والصدقة كان أولى كما لا يخفى  
**١٤٨** ضمان العقد بعد الفاعل وضمان المحل لا فلو اشترك  
 محرمان في قتل صيد تعدد الجزاء ولو اشترك حلالا في  
 قتل صيد تعدد الجزاء ولو اشترك حلالا في صيد الحرم  
 وجب جزاء واحد عليهما وضمان حقوق العباد من الثاني  
 كذا في شرح الكنز **١٤٩** الراي إلى القاضى في مسائل الأولى  
 إذا ادعى ديناً على آخر فإن رأى القاضى أن يسئله عن  
 السبب فعمل ولو سئله فلم يبين لا يجبره الثانيه طلب

المدعى

المدعى عليه الخامسة من المدعى فالراي إلى القاضى فإن  
 رأى امره بها فإن امتنع لم يجبره كذا في الخلاصة الثالثة  
 التفريق بين الشهود والسؤال عن المكان والزمان إن  
 رأى قفل **الرابعة** تخلف الشاهد على شهادته إن رأى  
 القاضى جاز كذا في الصيرفة وهذه المسئلة يجب حفظها  
 لقرايتها **الخامسة** إذا رأى القاضى نقض بيع الأب أو  
 الوصي عقار الصبي أصح فله نقضه كذا في بيع الخاينة  
**السادسة** مدة الحبس مفوضة إليه **السابعة** تقييد المدعى  
 في الحبس مفوض إليه إذا خالف **الثامنة** حبسه أو حبس  
 اللصوص مفوض إليه إن خيف فراره كذا في جامع الفصولين  
**التاسعة** للقاضى أن يسئل الشاهد عن الأيمان إذا انهم  
 كذا في القنية العاشرة له أن يسئل الشاهد عن مكان  
 الشهادة **الحادية عشر** له أن يسئله عن زمانها **الثانية**  
**عشر** إذا تصرف الناظر بما لا يجوز كبيع الوقف أو هبته  
 فإن شاء القاضى عزله وإن شاء ضم إليه ثقتة كذا في  
 القنية بخلاف العاجز فإنه يضم إليه ثقتة ولا يعزله  
**١٤٧** الأقرا حجة قاصرة على المقر ولا يتعدى إلى غيره  
 فلو أقر الموجه بأن الدار لغيره يفسخ كذا في الولوالجية  
 إلا في مسائل الأولى لو أقرت الزوجة بدين فلداين  
 حبسها وإن فات حق الزوج من الاحتباس الثانية لو  
 أقر الموجه بدين ولا وفاء له إلا من ثمن العين فله أن



يبيعها لقضاء الدين وان تضرر المستاجر الثالثة لو  
 اقرت مجهولة النسب بانها بنت اب الزوج وصدقها  
 الاب انفسخ النكاح بينهما ولو اقرت مجهولة بالرق لاسان  
 وصدقها لم ينفسخ والفرق بينهما في المحيط ولو طلقها اثنتين  
 بعد الاقرار لم يملك الرجعة وتعلم التفريعات في شرح  
 الزيادات للعتابي الرابعة اذا ادعى البائع ولد ابن  
 المتباعدة وله اخ ثبت نسبه وتعدى الى جثمان الاخ  
 والميراث للولد وكذا المكاتب اذا ادعى نسب ولد حرة  
 في حيوة اخيه صحته وميراثه لولده دون اخيه كذا في  
 تلخيص الجامع من البيوع الخامسة باع المبيع ثم اقر ان البيع  
 كان تلجئة وصدق المشتري فله الرد على بايعه بالعيب  
 كذا في تلخيص الجامع **١٤٨** ينقذ النكاح بكل لفظ افاد ملك  
 العين الحال الا في مسألة لفظ المنفعة فانه يفيد الملك  
 لكنه قال في حصة الخاينة لوقال متعتك بهذا الثوب كان  
 هبة مع ان النكاح لا ينقذ بلفظ الهبة **١٤٩** القرض لا يلزم  
 تأجيله الا في وصية كما ذكره عند قولهم وصح تأجيل كل  
 دين الا القرض قبيل باب الربوا وردت اخري وهي القرض  
 المجرد فانه يفتح تأجيله كذا في صرف الظهير **١٥٠** من سعى  
 في يقض ما تم من جهته فسخه مردود عليه ولا يقبل بنية  
 الا في موضعين الاول اشترى عبدا وقبضه ثم ادعى  
 ان البائع باعه قبله من فلان الغائب بكذا وبرهن تقبل

الثاني

الثاني وهب جارية واستولدها الموهوب له ثم ادعى  
 الموهب انه كان دبرها واستولدها وبرهن تقبل  
 وليستردها كذا في بيع الخاينة والبرازية وردت  
 عليها من باع عبدا ثم ادعى انه كان اعتقه الثانية اشترى  
 ارضا ثم ادعى ان بايعها جعلها مقبرة او مسجدا الثالثة  
 اشترى عبدا ثم ادعى ان بايعه اعتقه الرابعة باع ارضا  
 ثم ادعى انها وقف تقبل المسائل كلها في بيع الخاينة  
 وذكر فيها ايضا لوباع شيئا ثم ادعى انه للغير وكان فضولا  
 فانه لا يقبل **١٥٠** الاحتجاج في صحة الدعوى الى بيان  
 السبب الا في دعوى العين كذا في البرازي من الدعوى  
**١٥١** الوطئ في دار الاسلام لا يخلو عن عقر او مهر وخرج  
 من ذلك مسئلتان الاولى في نكاح الخاينة تزوج صبي  
 امرأة بالغة عاقلة غير اذن وليه ثم دخل بها طوعا  
 فلا مهر لها ولا حدة الثانية وطئ البائع الجارية المبيعة  
 قبل التسليم الى المشتري فلا مهر ولا حدة ولا يسقط من  
 الثمن شيئا ان كانت ثيبا وان كانت بكر اسقط ما خص  
 البكارة كذا في بيع الولو الجية **١٥٢** وكيل الاب في مال  
 الابن حكمه كالاب والوصي والقاضي الا في مسئلتين  
 احدهما وكيل الاب يبيع غن فباع لم يجز ولو باع الاب  
 جاز الثانية الاب ام باع مال احدهما من الابن الاخر  
 جاز بخلاف وكيله لو باع لم يجز **١٥٣** الغن حرام الا في



مسئلتين في الولو الجيه فيما يكره من البيوع **احدهما** اذا  
 اشترى المسلم الحر في دار الحرب ودفع الثمن دراهم زبوا  
 او عروضا مغشوشة جاز ولو كان الاسير عبد لم يجز  
 الثانية لو اعطى الزيوف او الناقص في الجنايات جاز  
**١٥٥** المأمور بالشراء اذا خالف في الجنس فانه ينفذ عليه  
 الشراء الا في مسئلة من يبيع الولو الجيه هي الاسير المسلم  
 في دار الحرب اذا امر انسانا ان يشتريه بالف درهم فاشتراه  
 بمائة دينار او بعروض فانه يرجع عليه **بالالف ١٥٦**  
 حبس الرهن يخالف حبس المبيع من وجوه **الاول** ان المبيع  
 لو كان غائبا لا يلزم للمشتري تسليم الثمن مطلقا والرهن  
 اذا كان غائبا عن المصر وليحق الرهن مؤنة في احضاره  
 لم يلزمه احضاره قبل اخذ الدين **الثاني** الرهن اذا اعار  
 الرهن من الراهن لم يبطل حقه في الحبس فله رده بخلاف  
 البايع اذا اعار المبيع او ودعه من المشتري سقط حقه فلا  
 يملك رده كذا المسئلان في السراج الوهاج **الثالثة** البايع  
 اذا قبض الثمن وسلم المبيع للمشتري ثم وجد فيه زبوا  
 او بهرجة وردها ليس له استرداد المبيع وفي الرهن  
 ليس رده **الرابع** لو قبضه المشتري بلن المبيع بعد نقد  
 الثمن وتصرف فيه ببيع او هبة ثم وجد البايع الثمن  
 زبوا ليس له ابطال تصرف المشتري بخلاف الرهن كذا  
 ذكر الاستيصار في البيوع وفي رهن الخائنه **١٥٧**

الخلية

الخلية قبض في البيع الا في مسئلة اذا قبض المشتري المبيع بلا  
 اذن البايع قبل نقد الثمن ثم خلى بينه وبين المشتري لا يعود  
 اليه حق قبضه ولا يكفي الخلية كذا في البزاري **١٥٨**  
 للبائع حق حبس المبيع لاجل الثمن الحال الا في مسائل **الاولى**  
 لو اشترى العبد نفسه من مولاه **الثانية** لو امر انسان عبدا  
 ان يشتري نفسه من مولاه فاشترى لموكله **الثالثة** لو باع  
 دارا من ساكنها **١٥٩** المشتري اذا تصرف في المبيع قبل نقد  
 الثمن بعد ما قبضه بلا اذن البايع فللبايع ان يردّه تصرفه  
 الا في ثلث مسائل التدبير والاعتاق والاستيلاء وله  
 ابطال الكتابة كذا في البزاري **١٦٠** شراء الام لابنها  
 الصغير ما لا يحتاج اليه من غير ابشاء لا ينفذ عليه الا في  
 مسئلة اذا اشترت له من ابية فقط او من ابية مع اجنبي  
 فانه ينفذ فيها كذا في بيع الولو الجيه **١٦١** المعلق با  
 لشرط لا يفقد سببا للحال والمضاف الى وقت يفقد  
 سببا للحال في الطلاق والعناق والنذر حتى قالوا لو  
 قال انت حر اذا جاء غد فله بعيه اليوم وانت حر غدا  
 لم يجز بعيه اليوم ولو قال على ان تصدق بدراهم اذا  
 جاء غد لا يصح تعجيله اليوم ولو قال غدا صح قلت الا  
 في مسئلتين **الاولى** سودا بينهما في مسئلة ابطال خيار  
 الشرط فقالوا لا يصح تعليق ابطاله بالشرط ولو قال  
 اذا جاء غد فقد ابطلت خياري او قال ابطلت غدا



فناء عند بطل خياره كذا في الخانية من خيار الشرط الثانية  
 سودا بينهما في الاجارة فقال الفقيه ابو الليث وابو بكر  
 الاسكاف لو قال آجرتك غدا او اذ جاء غدا فقد آجرتك  
 نصح الاجارة مع ان الاجارة لا يصح تعليقها بالشرط ومن  
 فروع القاعدة ما ذكره محمد في ايمان الجامع لانه لو حلف  
 لا يحلف ثم قال لامرته اذا جاء غدا فانت طالق يجب ومن  
 فروع القاعدة الفارقة بينهما ان اضافته فنح الاجارة  
 المضافة صحيحة دون تعليق فنحها على وقت والكل من  
 اجارة الخانية وفي جامع الفضولين اذا قال اذا جاء غدا  
 فقد آجرتك هذه الدار فخل المستاجر على الدابة في الليل  
 فلما طلعت الشمس تلفت لم يضمن اذ صار غاصبا بحمله الا  
 انه عند طلوع الفجر انقضت الاجارة بينهما فصار اليه يد  
 الامانة وهي يقضى انما اذا تلفت ان لا يضمن فيقضي موافقة  
 القاعدة من ان المعلق بشرط محقق غير مضاف لا ينفق سببا  
 اذ لو انقضت ضمن **١٦٦** الوكالة لا يقتصر على المجلس والوكيل  
 الامتثال بعد الا في مسألة مذكورة في فصل طلاق الوكيل  
 من الخانية وهي ما اذا قال لغيره انت وكيل في طلاق  
 امرأتى ان شاءت او هويت او ارادت لم يكن وكيل حتى  
 شاءت المرأة في مجلسها فان شاءت في المجلس كان وكيل  
 فان قام عن المجلس قبل ان يطلق بطلت وكالته على الصحيح  
**١٦٧** العامل لنفسه مالك لا وكيل الا في مسألة اذا وكل

بان يراه نفسه عن الدين فانه وكيل حتى لا يتقيد بالمجلس  
 ويصح عزله مع انه عامل لنفسه **١٦٨** التوقيت في الاجارة  
 التي لا تقام المنفعة فيها الا ببيان المدة شرط لصحتها  
 قلت الا في مسألة مذكورة في اجارة الولو الجية وهي  
 ما اذا ذكر مدة لا يعيشان الى هذه المدة مثل مائة سنة  
 فان الاجارة لا تصح **١٦٩** التوقيت الى مدة لا يعيش الا سلا  
 اليها تأبىد معنى في الاجارة في التدبير على المختار فيكون  
 مدبرا مطلقا لو قال ان مت الى مائة سنة فانت حر كما في  
 تدبير الزبلي الا في مسئلة وهي الى مدة لا يعيشان اليها  
 فانه توقيت مبطل للنكاح لا تأبىد حكما وهو المذهب كما  
 في مذهب الخانية **١٧٠** المتكلم بلفظ لا يعرف حكمه بل  
 حكمه في الطلاق والعناق والتدبير والنكاح قلت الا  
 في مسائل الاولى الخلع على الصحيح الثانية البيع الثالثة  
 الاجارة الرابعة الهبة الخامسة البراءة عن الدين كذا  
 في نكاح الخانية **١٧١** طلب المرأة الخلع من زوجها بالغة  
 حرام الا في مسألة مذكورة في تعليق الخانية هي ما اذا  
 علق طلاقها بشرط ثم شهد الشهود بوجود الشرط  
 فلم يقض القاضي فعليه ان يحنط لنفسها في الفارقة  
 بالعداء **١٧٢** اذا اختلف الزوجان في وجود شرط الطلاق  
 فالقول للزوج كما في المتون والشروح قلت الا في مسائل  
 الاولى لو علق طلاقها بعدم وصول نفقتها اليها شهرا



ثم اختلفا في وجود الشرط فالقول لها في عدم الوصول في  
الطلاق والمال على القول الأصح كذا في الخلاصة والبراري  
في فصل النفوذ الثانية لو قال لها انت طالق للسنة لم  
تطلق الا في طهر حال عن المجامع يقع الطلاق فلو ادعى جاعها  
في الحيض وانكرت لم تقبل قوله ويقع الطلاق كذا في تعليق  
الكافي الثالثة لو قال والله لا اقربك اربعة اشهر ففدت  
المرءة ثم ادعى فربانها في المرة لم تقبل قوله الرابعة قال عبد  
حران طلقك ثم خيرها فادعت انها اختارت في المجلس و  
ادعى انها اختارت بعد المجلس وقع العتق والطلاق كذا  
في الكافي ١٧٣ اذا علق طلاقها بفعل قلبي تطلق الطلاق  
بخبيرها صادق كان او كاذب الا في مسئلة المذكورة في  
تعليق الخائنه هي ما اذا قال ان سررتك فانت طالق ففدت  
فقال سررتني قالوا لا تطلق ١٧٤ لو اختلف السيد  
والعبد في وجود شرط العتق فالقول للمولى الا في اربع  
مسائل الاولى قال كل امه لي حرة الامة ختابة الثانية  
لو قال الامه اشتريتها من ربيد الثالثة لو قال الامه  
نكحتني البارحة الرابعة لو قال الامه ثيبا فاذا ادعت  
العتق وانتفاء ذلك الوصف وادعى المولى وجود ذلك  
الوصف فالقول لها بخلاف ما اذا قال الامه بكر اولم  
اشترها من فلان اولم اطأها البارحة او الاخراسانية  
ثم ادعى ذلك فالقول له لان هذه صفة اصلية فالقول

لمن

لمن ادعاه بخلافها في المسائل الاربع فانها صفة عارضة  
فالقول لمن نفاها كذا في الكافي للامام النفى ١٧٥ الشهادة  
على النفى لا تقبل الا في عشرة مواضع مذكورة في جامع  
الفضولين والبراري ١٧٦ قال الاصوليون التضييع  
على الشيء باسمه العلم لا يدل على نفى الحكم عما عده وهو  
المسمى عندهم بمفهوم اللقب وهو تعليق الحكم بما مد  
وانكره الكل الا الدقاق وهذا يحسب الدليل وما يحسب  
المسائل الفقهية فالاصل توافق الفروع مع الاصول فلا  
يدل في المسائل الفقهية ولهذا قالوا لو قال بعه بشهود فباعه  
بغيرهم نفقه بعه وبحضرة فلان وباعه بغيره نفقه وفي  
سوق كذا فباعه في غير ذلك السوق جاز بعه بنسبة  
فباعه بنفقه جاز بعه وبالعكس جاز عند الامام قلت  
الا في مسائل فاعتبروا فيها مفهوم التضييع الاولى بعه  
بالنفقه لا يجوز بعه بالنسبة بخلاف ما قد مناه من بعه  
وبعه بالنفقه لا طلاق بعه الاول والثاني مشورة الثانية  
بعه من فلان فباع من غيره لا يجوز ولو كان املي من فلان  
كذا في وكالة المحيط وفي الفتاوى الصغرى الثالثة بعه  
برهن لا يبيعه بغيره الرابعة بعه بكفيل فباعه بلا كفيل  
لم يجز والمسلتان في الصغرى الخامسة بعه بخيار فباعه  
بغيره لا يجوز كذا في المحيط ١٧٧ الامر اذا نهي ما مورده  
عن شيء ليس له مخالفة فلو قال لا تبع الا بشهود ولا تبع



الا في سوق كذا ولا يبيع حتى يقبض الثمن لا يملك المتخالفه  
 الا في مسائل الاولى في الصغير لا سلم البيع حتى يقبض الثمن  
 الثانيه لا يبيع الا بالنسيئة فباعه بالنقد جاز كذا في المحيط  
 ١٧٨ وصي الميت لا يملك بيع شئ من التركة باقل من ثمن المثل  
 الا في مسئله مذكورة في وكالة شرح المنظومة لو وصي ببيع  
 عبده من فلان فلم يرض الموصي له بثلث المثل فله ان يحيط عنه  
 ١٧٩ للقاضي ان يأخذ الاجر على كتابة المحاضر والسجلات اذا  
 تولى شقة تركه كذا في البراري من ادب القاضي الا في مسئلتين  
 الاولى لو تولى نكاح الصغير لا يحل له اخذ شئ لانه واجب  
 عليه وكل ما وجب عليه لا يجوز اخذ الاجر عليه وما لا يجب  
 عليه يجوز الاجر عليه الثانية لو باع مال اليتيم لا يأخذ  
 شئاً ولو اخذ واذن في البيع لا ينفذ ببيع كذا في البراري  
 وفيها من فسخ اليمين المضافة الى القاضي المادون بالا  
 ستخلاف يعني قاض القضاة يبعث الى شافعي المذهب  
 ويأمره بسماع الخصومة والقضاء لا بالفسخ فاذا اخذ  
 احدهما ما لا بذلك لا يصح فسخه اجماعاً واخذ اجرة  
 اجرة الكتابة ان زاد على اجر المثل فكذا وان كان اجر المثل  
 لا يمنع صحة الفسخ **والاولى** ان لا يأخذ شئاً انتهى ولم  
 يذكر في البراري الاخذ على القضاء وذكر الزيلعي من  
 كتاب القسمة انه لا يجوز له ان يأخذ على القضاء اجرا  
 بخلاف القسمة وذكر في اخر الحضر والاباحة وفي البراري

من القضاء

من القضاء عن الباقي في القاضي يقول اذا عقد عقد  
 البكر فليدينار وان ثيباً فلي نصفه انه لا يحل له ان لم يكن  
 لها ولي وان كان لها ولي غيره يحل على ما ذكره الا انه اذا لم  
 يكن لها ولي كان عقده قضاء ولا يحل له ان يأخذ على القضاء  
 اجر وان كان لها ولي كان شاهداً فله الاخذ ويستفاد منه  
 جواز التقدير لكتابة الحجج والسجل كذا في القينة ١٨٠  
 الضرف في ملك انسان بغير اذنه موقوف على اجازته الا  
 في مسئله فلم يصح اجازته فيما لو ائلف انسان مال انسان  
 فقال اجرت اورضيت لم يبرأ كذا في البراري من الدعوي  
 ١٨١ المقر اذا صاد مكدباً في اقراره شرعاً بطل اقراره  
 كما لو اقر المشتري انه اشترى الدار بالف وادعى البائع  
 انه باعها بالعين وبرهن بالشفيع يأخذها بالعين وكذا  
 كل مشتري هو مقر بالملك للبائع فانه استحق البيع بالقضاء للمشتري  
 فان المشتري يرجع بالثمن على بائعه لكونه صاد مكدباً بالقضاء  
 في اقراره الا في مسائل الاولى اشترى عبد اقران البائع  
 اعتقه قبل البيع وانكر البائع وقضى بالثمن على المشتري لم  
 يبطل اقرار المشتري بالعق حتى ينفذ عليه الثانية ادعى  
 العريم الايفاء او الابراء ولم يظفر بالينة عليه وحلف الدائن  
 وقضى عليه بالدين لا يصير المدين مكدباً في دعواه حتى  
 لو برهن بعد على دعواه تقبل كذا في الخلاصة من القضاء  
 وفي البراري من الحيلولة الثالثة ان المشتري اذا اقر



بالملك للبائع صريحا ثم استحق من بيعه ورجع بالثمن لم يبطل  
 اقراره حتى لو عاد الى بيعه يوما من الدهر يؤمر بتسليمه الى البائع  
 الرابعة امرأة ولدت وزوجها غائب فظنت ولدها بعد  
 مدة الرضاع وطلبت من القاضي ان يفرض النفقة لها و  
 لولدها واقامت البينة ثم حضر الزوج ونفى الولد لا عن  
 القاضي بينهما وقطع النسب وان كان النسب محكما به  
 حيث فرض النفقة الخامسة تزوج امرأة ولم يرهما حتى ولد  
 فنفاه الزوج لا عن القاضي بينهما والحق الولد بالأم ونفى  
 على الزوج بجميع المهر مع ان الحكم بجميع المهر حكم بالدخول  
 المستلزم تكذيبه في النفي ومع ذلك لم يكن مكذبا شرعا  
 السادسة المطلقة رجعية اذا ولدت لاكثر من سنتين  
 يكون رجعية وان نفاه لا عن القاضي بينهما والحق الولد  
 بامته مع الحكم بالرجعة تكديبا لنفي الولد ومع ذلك لم يصير  
 مكذبا شرعا والمسائل الاربعة في تلخيص الجامع الكبير  
 من باب شهادة ولد الملاغنة ١٨٢ يشترط لقبول الشهادة  
 تطابق الشاهدين على اللفظ والمعنى عند المباح حتى لو  
 شهد احدهما انه قال لها انت حليمة وشهد الاخر بان  
 برية لم تقبل الا في مسلتين المذكورتين في الزلعي الاولى  
 لو شهد احدهما بالحبنة والاخر بالعطية فانها تقبل الثانية  
 لو شهد احدهما على النكاح والاخر على الزوج الثالثة شهد  
 احدهما انه عليه الف والآخر انه اقترله الف تقبل كذا

في العدة الرابعة شهد احدهما انه اعنق عبده بالعربية  
 والاخر انه اعنقه بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق كما  
 في الصيرفيه ثم قال والاصح انهما سواء في القبول والجمعوا  
 على انها لا تقبل في القذف ١٨٣ الشهادة ان وافقت  
 الدعوى قبلت والا فلا كذا في الهداية الا في احد عشر  
 مسألة الاولى ادعى دينا بسبب فشهدا به مطلقا قبلت  
 على المراج كذا في فتح القدير الثانية لو كان المشهود به  
 اقل من المدعى تقبل كذا في فتح القدير الثالثة لو ادعى انه  
 تزوجها فشهدا انها منكوحته تقبل كذا في الخلاصة الرابعة  
 ادعى ملكا مطلقا بلا تاريخ فشهدا بملك مطلق موزع تقبل  
 وهو المختار كذا في الخلاصة الخامسة ادعى عضبا او قتلا  
 عليه فشهدا على اقرار المدعى عليه بذلك تقبل كذا في الزلعي  
 السادسة ادعى عليه الفاكفالة عن فلان فشهدا بالف  
 كفالة عن فلان اخر تقبل كذا في الخلاصة السابعة ادعى  
 ملك عين من رجل وذكر اسمه ونسبه فشهدا بملك مطلق  
 على القبض تقبل كذا في الخلاصة التاسعة ادعى ملكا  
 مطلقا فشهدا بسبب وسئل القاضي المدعى اهلوك  
 بهذا السبب الذي شهدوا به او بسبب آخر فقال بسبب  
 الذي شهدوا به يقبل وان قال بسبب آخر لا تقبل كذا  
 في الخلاصة وهو محل قول الكثر وبعبارة العاشرة  
 ادعى الايقاع فشهدوا بالابراء والتحليل جازت بخلاف



ما بين الشاهدين واما اذا شهد بالعطية والهبة والتخلي  
 والاحلال الحادية عشر ادعى الهبة فشهدا بالصدق  
 او التخلي او الاحلال او بالعكس جازت الا للصدق **١٨٤**  
 امر القاضى حكم لقوله سلم الحدود الى المدعى والامر يدفع  
 الدين والامر يجبسه الا في مسئلة المذكور في العمادي  
 والبرزاري هي وقف على الفقراء فاحتج بعض قرائة الواقف  
 فامر القاضى بان يصرف شئ الى من الوقف كان بمنزلة  
 الفتوى حتى لو اراد ان يصرفه الى فقير اخر صح **١٨٥**  
 المقضى له اذا اقر بعد القضاء بما يبطله فانه يبطله الا في  
 مسائل الاولى ادعى الحرية وبرهن عليه وقضى بها ثم قال  
 كذبت في دعوى الحرية لا يبطل القضاء لان الحرية حق الناس  
 كافة فلا يلى ابطالها اما الملك فحقه حسب الثانية قال  
 بعد ما قضى له بملك عين بسبب ارثا او شراء ليس هذا  
 ملكي لم يبطل بخلاف لم يكن ملكي ولا يحفى الفرق والمسلتان  
 في قضاء البرزاري **١٨٥** فعل القاضى حكم منه فليس له ان  
 يتزوج اليتم التي لا اول لها من نفسه ولا من ابنه ولا من  
 لا تقبل شهادته له واما اذا اشترى القاضى مال اليتيم  
 من نفسه لنفسه او من وصي اقامه فذكورة في جامع الفضولين  
 فقال لم يجز بيع القاضى ماله من يتيم وكذا عكسه واما  
 شراؤه من وصي او باعه من يتيم وقبله وصية فانه يجوز  
 ولو وصيا من جهة القاضى انتهى ولو باع الارض الموقوفة

في مرض موته للعرقاء ثم ظهر مال اخر لم يبطل البيع ويشترى  
 بالتمن ارض توقف بخلاف الوارث اذا باع الثلثين  
 عند عدم الاجازة فانه يشترى بقيمة الثلثين ارض توقف  
 لان فعل القاضى حكم بخلاف غيره كذا وقف الظهري الا  
 في مسئلة وهي ما اذا اعطى فقيرا من وقف الفقراء فانه ليس  
 بحكم حتى كان له ان يعطى غيره كذا في جامع الفضولين و  
 الثانية في الفتاوى القاسمية اذا اذن الولي للقاضى في  
 تزويج الصغيرة فتزوجها القاضى كان وكيفا فلا يكون  
 فعله حكما حتى لو رفع عقده الى مخالف لا يراه له نقضه  
**١٨٥** الشهادة على فعل بدون بيان الفاعل غير مقبولة  
 فلو شهدوا على قضاء قاض بشئ ولم يعينوا القاضى لم تقبل  
 الا في مسئلتين في الوقف شهدوا على وقف ولم يذكروا  
 الواقف فانه مقبولة الثانية ادعى وقفه مكان ولم  
 يبين الواقف تقبل كذا في الظهري الثالثة كل موضع  
 يكون الحكم فيه سببا لبثت الحكم يشترط فيه تسمية  
 القاضى كحرمة اللعان كذا في جامع الفضولين **١٨٦**  
 لا يجوز تعميم المشترك الا في مسئلة من المبسوط ولو حلف  
 لا يكلم مولا له وله اعلون واسفلون فايهم كلام حنت و  
 الاصل بطلت الوصية للوالى وله اعلون واسفلون ولو  
 وقف على مواليه وله كذلك لا يعطون كذا في الظهري  
**١٨٦** اقل الجمع ثلثة على الاصح ولا يكون للاثنتين الا في



مسائل الأولى تقدم الامام في تقدم الاثنين كالثلاثة  
 الثانية الميراث الثالثة الوصية الرابعة الوقف ولو وقف  
 على بينه ولد ابنان استحقا النصف لو وقف على المحتاجين  
 من ولده وليس فيهم الاحتياج فله النصف والنصف للآخر  
 لو وقف على ماله وليس له الاموال واحد كذلك لو كان  
 له واحد استحق **١٨٦** لا يكون الجمع الواحد الا في خمس مواضع  
 الاولى لو وقف على اولاده وليس له الا واحد اخذ الكل بخلاف  
 ما لو وقف على بينه الثانية لو وقف على اقاربه المقيمين  
 في بلد كذا فلم يبق فيهم فيها الا واحد اخذ الكل كذا في العدة  
 الثالثة حلف لا يكلم اخوة فلان وليس له الا اخ واحد  
 وهو يعلم به يحث اذا كلمه وان كان لا يعلم لا يحث الرابعة  
 حلف لا يأكل ثلاث ارغفة من هذا الخبز وليس له الا رغيف  
 واحد وهو لا يعلم لا يحث كذا في ايمان الواقعات الحسامية  
 مع ما قبلها الخامسة حلف لا يكلم الفقراء والمساكين  
 والرجال فكلم واحد احث بخلاف رجاله كذا في الوقعات  
**١٨٧** اذا فعل الحالف بعض المحلوف عليه لا يحث الا في  
 تسع مسائل الاولى حلف لا يأكل هذه الخبثية من الزيت  
 فاكل بعضها حث ولو حلف لا يبيعها فباع البعض لم يحث  
 الثانية حلف لا يكلم فلانا وفلانا وباحدهما فكلمت  
 احدهما حث بخلاف ما اذا نواها او لم يكن له نية الثالثة  
 حلف لا يكلم فلانا وفلانا فكذلك الا انه لم ينو شيئا

حنت باحدهما الرابعة كلام هؤلاء القوم او كلام اهل بيعة  
 على حرام فكلم واحد احث فالمسائل كلها في ايمان الواقعات  
 الحسامية الخامسة حلف لا يركب دابة فلان السادسة  
 لا يلبس ثيابه السابعة لا يكلم عبده ففعل بثلاثة دون  
 الكل حث بخلاف لا يكلم زوجات فلان واصدقاه واخوة  
 لا يحث الا بالكل ولو كلم عبدا من عبده حث الثامنة  
 الاطعمة التاسعة النساء العاشرة الثياب مع هذه الثلاثة  
 يقع بمينه على الواحد وهذه الثلاثة من تهذيب القلاسي  
 وما قبلها من الزخيرة **١٨٨** الصغيرة امرأة فلو قال  
 ان تزوجت امرأة فتزوج صغيرة حث الا في مسألة  
 من الواقعات حلف لا يشتري امرأة فاشترى صغيرة لم  
 يحث **١٨٩** الايمان حثية على الالفاظ لا على الاعراض  
 فلو حلف ليف دينه اليوم بالف فاشترى بالف رغيضا  
 وعداه به تزول حلف ليقض مملوكا اليوم فاشترى  
 بالف مملوكا يساوي شيئا قليلا فاعتقه تزول كذا في الوقعات  
 الا في ثلث مسائل الاولى حلف لا يشتريه بعشرة حث  
 باحد عشر ولو حلف البايع لم يحث لان مراد المشتري المطلقة  
 ومراد البايع المفردة ولو اشترى او باع بتسعة لم يحث  
 به لان مراد المشتري مستنقص والبايع وان كان مستريدا  
 لكن لا يحث بالفرض بلا مستثنى كذا في الجامع الكبير في باب  
 اليمين **١٩٠** حلف ان لا يحلف حث بالتعليق الا في مسائل



الأولي ان يعلق بأعمال القلوب الثانية ان يعلق بحجى  
 الشهر في ذوات الا شهر الثالثة ان يعلق الطلاق بالتقليد  
 الرابعة ان ادبت الى فانت حر وان عجزت فانت رقيق  
 الخامسة ان حضرت حيضته او عشرين حيضة وحنث بان  
 حضرت السادسة ان طلعت الشمس والكل من تلخيص الجامع  
 الكبير للخلاطى ١٩١ الحلف على عقد لا يفعله يحث بالاعجاب  
 لحاضر بلا قبول وصية كان او اقرار او ابراء او اباحة او  
 صدقة او هبة او عارية او قرضها او كفالة الا في تلك مسائل  
 الاولى في البيع الثانية الشراء فلا يحث فيها بالاجاب  
 وحده ولا بد من القبول والكل في تلخيص الجامع الثالثة  
 الاجارة الرابعة الصرف الخامسة السلم السادسة النكاح  
 السابعة الرهن الثامنة الخلع كذا في فتح القدير من الايمان  
 ١٩٢ يجب على المودع رد الوديعة الى مالكها اذا طلبها الا  
 في مسائل الاولى لو كانت الوديعة سيفا فاراد صاحبه  
 ان ياخذ من المودع لم يضرب به رجلا ظمما الثانية او  
 دعت كتابا فيه اقرارها بمال للزوج او قبض منه فلمودع  
 ان لا يدفع الكتاب اليهما لما فيها من ذهاب الحق وفي الاولى  
 اعانة على الظلم كذا في الخانية هذه المسئلان ١٩٣  
 يجب على الغاصب رد العين المعضوبة الى صاحبها الا في  
 مسألة اذا غضب صيدا من محرم فليس له رده عليه ١٩٤  
 المودع اذا تعدي ثم زال التعدي زال الضمان الا في مسألة

اذا

اذا كان الايداع موقفا فتعدي بعده ثم زاله لا يزول الضمان  
 كذا في جامع الفصولين ١٩٥ المستعير اذا تعدي ثم زال  
 التعدي فانه لا يزول الضمان الا في مسألة اذا استعار شيئا  
 ليرهنه كذا في المبسوط ١٩٦ المودع اذا اجمد الوديعة ثم  
 اقرتها فان الضمان لا يزول عنه الا في مسألة ما اذا لم  
 ينقلها من مكانها بعد الجحود كما في اجناس الناطقى ١٩٧  
 الوديعة امانة الا في مسألة فضمونه وهي الوديعة باجر  
 كما في الزيلعي من الاجير المشترك ١٩٨ للمعير ان يسرد عارته  
 متى شاء الا في مسائل الاولى استعارته ترضع ولده فلما  
 صار لا ياخذ الا نذيرها قال المعير اردو وعلى خادمي قال ابو  
 يوسف له ذلك وله اجر مثل خادمه الى العظام الثانية استعار  
 من رجل فرسا ليغزو عليه فاعاده اربعة اشهر ثم لقيه بعد  
 شهرين في موضع لا يقدر على الشراء والكراء وعليه مثل  
 اجرها ذكرهما في الخانية الثالثة استعار ارضا للزراعة  
 لم تؤخذ حتى يحصد الزرع وقت اول يوقت كما في الكفر  
 وتترك باجر مثل مجلاف ما اذا استعارها للبناء والعرب  
 فان له الرجوع وقت اول يوقت لكن ان وقتها ضمن القصيل  
 والا فلا ١٩٩ مؤنة رد العارية على المستعير الا في مسألة  
 ما اذا اعار شيئا ليرهن فرهنه فان مؤنة الرد على المعير  
 كما في المبسوط ٢٠٠ الشهادة على قضاء القاضى بدون  
 تسميته غير مقبولة الا في مسائل الاولى لو كتب في صك



الوقف وحكم حاكم بصفته ولم يسمه فانه يجوز وقيل لا  
 الثانية لو ادعى انه وارث فلان الميت وشهد ان قاضي  
 بلد كذا اشهدنا على حكمه ان هذا الرجل وارث فلان  
 الميت ولا وارث له غيره يجعل وارثا ولم يشترط تسميته  
 ذلك القاضي الثالثة ادعى امه وشهد ان قاضي بلد كذا  
 حكم بهذه الامه الى صح ولم يشترط تسمية القاضي **٢٠١**  
 الحكم كالمقاضي قالوا الا في مسئلتين احدهما لا يحكم في  
 الحدود والدية والقصاص الثانية اذ ارفع حكمه الى  
 قاض مخالفها به فانه ينقضه بخلاف حكم القاضي  
 فانه بمضيه وزدت ثالثة من يحكم الولو الجته ان القاضي  
 يقضي على الغائب اذا كان ما يدعى على الغائب سبباً لما  
 يدعى على الحاضر كن ادعى عينا في يد غيره انه اشترىها  
 من فلان الغائب فان قضاءه على الحاضر يعقد على الغائب  
 بخلاف حكم الحكم انتهى ورابعة في الرنلي يقبل قول الحكم  
 مادام في مجلسه فاذا قال حكمت بعده لم يقبل بخلاف القاضي  
**١٠٢** القصاص كالحود ولا يثبت مع الشبهات ولا يقبل  
 فيه شهادة النساء ولا كتاب الى القاضي ولا يجوز التحكيم  
 فيه قلت الا في مسألة في قضاء الخلاصة الاولى يجوز  
 القضاء بعلمه فيه دون الحد الثانية الحدود لا يورث  
 والقصاص يورث الثالثة لا يصح العفو في الحدود ويصح  
 في القصاص **١٠٣** الظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق قلت

الآتي

الآتي ثلث مسائل مذكورة في مسائل شتى من الرنلي الاولى  
 ما اذا كان في يد رجل عبد **٢٠٤** لا يسمع الدعوى بعد ابراء  
 العام بشي الا في مسألة قد تناذكرها وزدت اخرى ابراء  
 العام في ضمن صلح فاسد لا يمنع الدعوى كما في دعوى البراري  
**٢٠٥** المحقوق في البيع والشراء ونحوها راجعة الى الوكيل  
 الا اذا كان مجبوراً وزدت اخرى فقلت الا في مسئلتين الثانية  
 ما اذا اضافه الوكيل الى موكله فان المحقوق لا ترجع اليه كما  
 في الفصولين **٢٠٦** الوكيل اذا امسك مال الموكل وفعل بماله  
 نفسه فان يكون مقدياً فامسك دينار الوكيل وباع دينار  
 لم يصح كما في الخلاصة الا في مسائل الاولى الوكيل بالاتفاق  
 على اهله وهي مسألة الكثر الثانية الوكيل بالاتفاق على بناء  
 بيته كما في الخلاصة الثالثة الوكيل بالشراء اذا امسك  
 المدفع ونقد من مال نفسه الرابعة الوكيل بقضاء الدين  
 كذلك وهما في الخلاصة وقيد الثالثة في الخلاصة بما اذا  
 كان المال فاد ولم يصف الشراء الى نفسه الخامسة الوكيل  
 باعطاء الزكاة اذا امسكها الصدقة ويصرف بماله بنية  
 الرجوع تجزئه كما في الفقيه السادسة الوكيل بقضاء  
 الدين كما في الخلاصة **٢٠٧** من ردت شهادته في حادثة  
 لم تقبل في تلك الحادثة ومن هذا النوع ما اذا شهدوا  
 فلم يعد لو افردهم فان القاضي يكتب انهم مردودون  
 الشهادة حتى لا يقبلهم قاض آخر كما في قضاء البراري



وفي القنيه رده الحاكم في حادثة لا يجوز لحاكم آخر ان  
يقبله وانا اعتقد عدلا ٢٠٨ متى ردت شهادة الشاهد  
لعلة ثم زالت العلة فشهد في تلك الحادثة لا تقبل الا  
في اربعة العبد والكافر على مسلم والاعمى والصبي اذا شهدوا  
فرقت ثم زال المانع فشهدوا تقبل كذا في الخلاصة وفي  
القنيه شهد فخرج ثم بعد خمس سنين شهد عند ذلك  
القاضي بتلك الحادثة لم تقبل ٢٠٩ اذا قضى قاض غير  
مذهبه فامضاه والمذهب غيره هل ينفذ حكمه عامدا او  
ناسيا او جاهلا مطلقا او بشرط ان يكون مجتهدا فيه  
فيتذكر بالسراية من الجهة قال في الهداية لو قضى في مجتهد  
فيه مخالفا لمرايه ناسيا لمذهبه نفذ عند الجرح وان  
كان عامدا فضيه روايتان ووجه النفاذ انه ليس بخطاء  
بقيين وعندهما لا ينفذ في الوجهين لانه قضى بما هو  
عنده وعليه الفتوى وذكر شارحها العيني مغزيا الي  
الفتاوي الصغرى الفتوى على قول الجرح في نفاذ  
القضاء على خلاف المذهب وفي فتاوي ظهير الدين  
استحق السلطان ان ينفذ ذلك انتهى وفي فتح القدير  
فقد اختلف في الفتوى والوجه في هذا الزمان لا يفتى  
بقولهما لان التارك لمذهبه عمدا لا ينفذ الا لشيء  
باطل لا قصد جيل واما الناسي فلان المقلد ما قلده  
الا يحكم بمذهبه لا بمذهب غيره هذا كله في القاضي المجتهد

فاما

فاما في المقلد فاما وليه ليحكم بمذهب الجرح فلا يملك المخالفة  
فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم انتهى وذكر الزيلعي  
تبعا للكا في اختلاف الفتوى في النفاذ من غير ترجيح وذكر  
قاضيخان في فتاواه اظهر الروايات عن الجرح في نفاذ قضاءه  
وعليه الفتوى انتهى وفي البزار في قال محمد كل ما اختلف  
فيه الفقهاء ففرضي به القاضي يجوز وليس لثان نقضه وذكر  
في شرح الطحاوي واذا لم يكن القاضي مجتهدا وقضى بالفتوى  
ثم بان بانه على خلاف مذهبه نفذ وليس لغيره نقضه وله  
ان ينقضه كذا عن محمد وقال الثاني ليس له ان ينقضه ايضا  
انتهى وفي فضول العماديه ذكر في شرح الطحاوي والجامع  
لفتاوي قاضيخان اذا لم يكن مجتهدا ولكنه قضى بتقليد قاضي  
ثم بين انه خلاف مذهبه بغيره نقضه وله ان  
ينقضه هكذا ذكر عن محمد وقال ابو يوسف ما ليس لغيره ان  
ينقضه ليس له نقضه والقاضي اذا كان مجتهدا وهو يعلم  
برأيه نفسه قضى برأيه غيره قال ابو جعفر ينفذ قضاؤه وقال لا  
يرد قضاؤه ولو كان له رأى فقضى برأيه ثم حدث له رأى  
اخر لا ينفذ قضاؤه الاول ويعمل برأيه الثاني وذكر في  
المحيط والذخيرة اذا قضى القاضي بفضل مجتهد فيه وهو  
لا يعلم بذلك اختلف المشايخ بعضهم قالوا ينفذ وعامة  
على انه لا يجوز وان نوى ينفذ اذا علم يكون مجتهدا فيه قال  
شمس الأئمة السرخسي هذا هو ظاهر المذهب وهنا شرط آخر



لنفاد القضاء في المجتهدين وهو ان يصير الحكم فيجري فيه  
خصوصه صحيحة بين بري القاضي من خصم على خصم ثم  
القاضي اذا قضى في محل الاجتهاد وهو بري خلاف ذلك  
في بعض المواضع انه لا ينفذ وذكر في بعضها انه ينفذ ولم  
يذكر فيه خلافا بين ابي ح وصاحبه عنده ينفذ وعندها  
لا ينفذ حتى لو صارت الحادثة معلومة للسلطان كان له  
ان ينقض ذلك عندها كذا في فتاوى ظهير الدين السخري  
ذكر صاحب المحيط اختلاف الروايات في هذه المسئلة  
قال وذكر الخلاف في بعض المواضع في نفاذ القضاء وفي  
بعضها ذكر الخلاف في حل الاقدام على القضاء **قال**  
ورأيت في بعض الكتب عن اصحابنا في نفاذ قضاء القاضي  
بخلاف رأيه روايتان وكان شمس الامنة الاوزجيني  
يفتي بعدم النفاذ في هذه الصورة والصدر الشهيد  
المرغباني كانا يفتيان بالنفاذ انتهى ما في العماديه وفي  
جامع الفضولين القاضي لو لم يكن مجتهدا وقضى بتقليد  
نفسه ثم تبين انه خلاف مذهبه نفذ وله نقضه لغيره  
كذا عن محمد وقال ابو يوسف ليس له نقضه ولو مجتهدا  
فحكم برأيه غيره ناسيا قال ابو حنيفة نفذ وكذا اعدا  
عنده في الصحيح ولم ينفذه لرغمه ويقولها يفتي وقيل  
بقوله ومعهم الثلثة ولو لا رأيه في المسئلة فحكم بتقوى  
نفسه فحدث له رأي لا يرد ما حكم ونجل برأيه في الاتي

انتهى

انتهى وفي الخلاصة انما ينفذ القضاء في المجتهد اذا علم انه  
مجتهد فيه واما اذا لم يعلم انه مجتهد فيه لا ينفذ هكذا ذكر  
في الاقضية وقال صدر الشهيد وبني بخلافه انتهى وهكذا  
في البرازيه وفي عمدة الفتاوى القاضي اذا قضى بقول مرجوح  
عنه جاز وكذا الوضعي بفصل مجتهد فيه انتهى وفي مال  
الفتاوى قضى بخلاف مذهبه وهو مختلف فيه قال ابو  
حنيفة ينفذ وقال ابو يوسف لا ينفذ انتهى وفي الظهيرية  
القاضي المجتهد قضى برأيه غيره وهو يعلم برأيه نفسه قال  
لا ينفذ وقال الامام ينفذ وهو الصحيح من مذهبه وان كان  
ناسيا قال الامام بالنفاذ وقال بالركة فان لم يكن له رأي  
استفتى فيها فافتاه وقضى بفتاياه ثم حدث له رأي لا  
يرد قضاءه على وجه الاجماع ففيه روايتان وذكر السرخسي  
انه انما ينفذ اذا صدر عن الاجتهاد والا وذكر الخفاف  
انه ينفذ على كل حال انتهى فقد يجوز من هذه القول ان  
القاضي المقلد والامام اذا قضى بخلاف مذهبه فوافق  
مذهب امام اخر فانه ينفذ وكذا اذا قضى بقول رجوع  
عنه فاذا قضى برواية ضعيفة عن امام فيها لاولى ان ينفذ  
لان الرجوع عنه لم يبق مذهباً له لا صحيحاً ولا ضعيفاً و  
تحذره لا يشترط ان يكون عالماً بالاختلاف على فتوى  
صدر الشهيد وظهر بما نقلناه من الكتب المعتمدة ان يفتي  
ابن الهمام المسئلة بما اذا كان القاضي مجتهدا مخالف لصرح



كلامهم وأما تقليد بآية معزول بالنسبة إلى خلاف مذهبه  
 مردود بما أفق به شيخه عمر فارى الهداية التي جمعها عنه  
 وهو قال سئل عن الواقف إذا رجع عما وقفه قبل الحكم  
 بلزوم الوقف ثم وقفه ثانيا على جهة أخرى وحكم قاض  
 بصحة الرجوع وصحة الوقف الثاني وبلزومه حتى يقضى  
 بمذهب الجرح فهل يصح هذا الثاني أم لا إجاب إذا رجع  
 الواقف عما وقفه قبل الحكم بلزومه فذهب إلى حيفه فيصح  
 ولكن الفتوى على خلاف قوله من الوقف وأنه يلزم من غير  
 حكم الحاكم ومع ذلك إذا قضى بصحة الرجوع قاض حنفى  
 صح ونفذ فإذا وقف ثانيا على جهة أخرى وحكم به حكم صح  
 ولزم وصار المعتبر هو الثاني فإنه تأيد بحكم الحاكم من القول  
 الضعيف بقوى بقضاء المقلد ولا اعتبار بخلافه انتهى  
 وهو صريح وفي الخلاصة من كتاب المصنوع القاضي هل  
 يقضى على الغائب وهل ينصب وكيل على الغائب فعندنا  
 لا وهي معروفة أما لو فصل وقضى على الغائب نفذ  
 بالإجماع وهكذا ذكر في الزيادات في آخر باب الدعوى  
 أنه ينفذ فإن قيل المجتهد نفس القضاء فينبغي أن يتوقف  
 على امضاء قاض آخر قلنا لا بل المجتهد سبب القضاء وهي  
 أن البينة هل تكون حجة من غير خصم حاضر للقضاء أم لا  
 فإذا رآه القاضي وقضى بها نفذ كما في ٢٠ لو قضى  
 بشهادة المحدود والقذف والفتوى على هذا انتهى وهكذا

في البرازية نقلها عن الخلاصة المحقق ابن الهمام في شرح  
 المصنوع بتأمرها وأقر عليها وهو شامل للقاضي الحنفى المقلد  
 إذا حكم على غائب بلزومها يؤخذ من كلامه أنها في الحنفى خاصة  
 لأنها لا يقال في حق الشافعى لا يقضى على غائب مع أن مذهبه  
 ذلك فاقبل وفي التاتارخانية والسراجية إذا قضى بقول  
 مخالف قول أصحابنا جاز إذا كان القاضي من أهل الرأي  
 والاجتهاد ومغريا إلى الولوالجية القاضي إذا قضى بقول  
 مرجوح عنه جاز قضاؤه وكذا إذا قضى بقول مخالف قول  
 أصحابنا إذا كان القاضي من أهل الرأي والاجتهاد انتهى  
 ومغريا إلى التتمة سئل أيضا عن القاضي المقلد إذا قضى  
 على خلاف مذهبه هل ينفذ قضاؤه فقال لا ينفذ قيل له  
 هل يفرق الحال بين الحكم والقاضى قال نعم انتهى ثم قال  
 من جامع الفتاوى وروى الطحاوى عن محمد بن قضاة  
 أن لم يكن بالرأى والاجتهاد ولكنه يقلد رفقة موافقه  
 منه ثم يبين أنه خلاف مذهبه فله أن ينقضه وليس  
 لغيره من القضاء أن ينقضه وكذا لو قضى بشئ على أنه  
 مذهب لنفسه ثم يبين أنه خلافه فليس لغيره نقضه هذا  
 ما في التاتارخانية وفي شرح منظومة ابن وهبان المصنف  
 صورة المسئلة لو حكم الحاكم في واقعة بحكم بخلاف  
 مذهب مقلده بفتح الإمام بعنى الإمام الذى يقلد وهذا  
 إذا كان القاضي مقلدا وليس هو من أهل الاجتهاد كالقضاة



الخنفية مثلا في زماننا هل يصح قضاؤه أولا والجواب انه  
 ان كان ذاكر المذهب لا يجوز وان كان ناسيا يجوز عند  
 البيع ولا يجوز عند صاحبه رحمه انتهى فهذا صريح في  
 ان الخلاف في المقلد لا كما زعم ابن المهام **٢١** كل من له حق  
 واسقطه فانه يصح اسقاطه الا بعض الحقوق ولا يقبل  
 اسقاطها اذا ذكر المنقول فقال في جامع الفصولين من الثاني  
 والعشرين لو قال وارث تركت حتى لا يبطل حقه اذ الملك  
 لا يبطل بالترك والحق يبطل به حتى لو ان احد الغائبين قال  
 قبل القسمة تركت حتى يبطل حقه وكذا لو قال المرفق تركت  
 حتى في حبس الرهن انتهى وهي عبارة العمادى في فضوله  
 وظاهره ان كل حق يبطل بالاسقاط وهو ظاهر ما ذكره  
 قاضيان في فتاواه من كتاب الشرب فانه قال رجل له مسيل  
 ماء في دار غيره فباع صاحب الدار داره مع المسيل ورضي به  
 صاحب المسيل كان لصاحب المسيل ان يضرب بذلك في الثمن  
 وان كان له حق اجراء المأذون التربة لا شئ من الثمن ولا  
 سبيل له على المسيل بعد ذلك كرجل وصي لرجل يسكنى  
 داره فمات الموصي وباع الوارث الدار ورضي به الموصي  
 له جاز البيع وبطل سكناه ولو لم يبع صاحب الدار داره  
 ولكن قال صاحب المسيل ابطلت حتى في المسيل فان كان له  
 حق باجراء المأذون التربة بطل حقه قياسا على حق السكنى  
 وان كان له تربة المسيل لا يبطل ذلك بالابطال لان ملك

العين

العين لا يبطل بالابطال وذكر في العتابة اذا وصي لرجل  
 بثلاث المال ومات الموصي فصالح الوارث الموصى له من  
 الثلث على السدس جاز الضلع وذكر الشيخ الامام المعروف  
 بجواهر زاده ان حق الموصى له وحق الوارث قبل القسمة  
 غير متأكد محتمل السقوط بالاسقاط انتهى وقد علم ان  
 حق الغائب قبل القسمة وحق حبس الرهن وحق المسيل  
 المجرد وحق الموصى له بالسكنى وحق حبس الرهن وحق  
 المسيل المجرد وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له بالثلث  
 قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول خواهر زاده  
 يسقط الكل بالاسقاط وصرحوا بان حق الشفعة يبطل  
 بالاسقاط وحق الرجوع في الهبة لا يسقط حتى لو قال  
 الواهب اسقطت حتى في الرجوع في الهبة لم يسقط كما  
 في هبة البزارية واما حق الاستحقاق في الوقف فقال  
 قاضيان في فتاوي في شهادات الفتاوي في وقف المدرسة من  
 كان فقيرا من اصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا  
 لا يبطل بالابطال فانه لو قال ابطلت حتى كان له ان  
 يطلب وياخذ بعد ذلك انتهى وقد بقي حقوق اخرى  
 منها خيار الشرط قالوا انه يسقط بالاسقاط ومنها حق  
 حبس البيع قالوا يبطل بالاسقاط ومنها خيار الرؤية  
 قالوا لا يبطل قبل الرؤية بالقول لم يبطل وبالفعل  
 كالا عتاق بطل واما خيار الرؤية فانه يبطل بهما و



منها خيار العيب يبطل بالاتفاق ومنها الدين يسقط بالبراء  
ومنها حق القصاص يسقط بالعفو ومنها حق الصم يبطل  
باسقاطه ولكن لها الرجوع وأما حقوق الله تعالى فلا  
يبطل اسقاطها بالعفو كحد القذف فلو عفي لم يصح ولكن  
لا يقام على القاذف بعد عفو المقذوف لفقد الطلب و  
أما ما ليس بلازم فلا يوصف بالاسقاط كالوكالة و  
العارية والادعاء وأما المستاجر فينبغي أن لا يصح اسقاط  
حقه من الاجارة الا بالاقالة وقد وقع الاشتباه في  
مسائل لعدم الاطلاع على نقل فيها وكثر الاستغناء عنها  
في زماننا ان بعض الورثة المشروط لهم الميراث اذا سقط  
حقه لغيره من استحقاقه ومنها المشروط له النظر  
اذا سقط حقه ولكن ذكر في الشئ وغيرها ان الشرط  
له النظر اذا فوض الى غيره فان كان التفويض له على وجه  
العموم صح تفويضه والا فان كان في صحته لم يجز وان  
كان عند موته جاز بناء على ان الوصي ان يوصي الى غيره  
ومنها ان الواقف اذا شرط لنفسه او لغيره الادخال  
او الاخراج والزيادة والنقصان او شرط الاستبدال  
فاسقط حقه من هذه الشرط وينبغي ان يقال في هذه  
المسائل بالسقوط لان الاصل في من اسقط حقه في  
شيء الا ان يوجد نقل بخلافه فيجب اتباعه وأما اذا  
اقر على نفسه بانه لاحق له في كذا فانه لا يكون ذلك

الحق

الحق عملا باقراره لانه من باب الاسقاط وعلى هذا الواقف  
بان النظر يستحقه فلان لانه ولي قضى على ذلك فانه يجعل  
باقراره على نفسه وان كان كتاب الوقف بخلافه كما في واقف  
المضاف في مسألة الاقرار بما يخالف شرط الواقف وأما  
حق المطالبة برفع المذوع في العين الموضوعه على حائط  
فقد يابى فلا يسقط بالبراء ولا بالصلح ولا بالعقد ولا  
بالبيع ولا بالاجارة كما في فصل الاستحلاف من قضاء  
الولو الجيه والبرازيه فاحفظ هذا التحرير واعتنه فانه  
من مفرجات هذا التاليف ان شاء الله تعالى ولا حول  
ولا قوة الا بالله العلي العظيم **٢١١** ولاية القاضي العامة  
مقتدة بالنظر فاذا لم يوجد النظر فان فعله ينفوا كذا في  
شرح لمخنيص الجامع الكبير من الوصايا ووقع على هذا  
الاصل لو اوصى بان يشتري بالثلث عبد وعتق فاشترى  
شترى القاضي عبدا به واعتقه ثم ظهر دين يجبط بالتركة  
فاعتاق القاضي باطل الى اخر ما ذكره هناك وقد قلنا  
ان القاضي اذا قرر فراشا في المسجد بدون شرط الواقف  
لا يجز له ولا يجز للفرش تناول المعلوم وإنما يستأجر  
الناظر من يكسبه بلا تقرير فعلم ان فعل القاضي مقتد  
بالمصلحة وان تقرير المخالف باطل وعزله لمن لا يستحقه  
شرعا باطل يدل عليه ما في الفصل الاول من فضول  
الحماذي جامع الفصولين شرط الواقف ان يكون



المولى من اولاده واولاد اولاده هل القاضى ان يولى غيره  
بلا حيانة ولو لاه هل يصير متوليا قال لا انتهى فقد  
افاد حرة تولية غيره وعدم صحة عزل المشروط له فاذا  
كان هذا في ظن النظر فكيف بعينها وقد الفت فيها  
رسالة ووضحنا في شرح الكفر من الوقف **٢١٢** كل مدين  
امتنع عن اداء ما عليه بعد الثبوت فانه يحبس الى مسائل  
الاولى لا يحبس الابوان والاجداد والجدات بدين الفروع  
الا اذا امتنعوا من الانفاق على الصغير فانهم يحبسون  
**٢** لا يحبس المكاتب بدين سيده مطلقا **٣** لا يحبس  
المولى لدين مكاتبه اذا كان من جنس بدل الكتابة ويحبس  
في غيره **٤** لا يحبس العاقله في دين اداء عن ان كانوا من  
اهل العطاء ولا يحبسون **٥** لا يحبس العبد في دين مولاه  
ولو كان ما دون **٦** لا يحبس المولى في دين عبده الا ان  
يكون العبد مديونا فحبس مولاه في دينه **٧** الصبي  
المجور عليه لا يحبس بدين الاستهلاك الا ناديا  
وانما يحبس وليه او وصيه اذا كان له مال **٨** بدل الضلع  
**٩** بدل عتق نصيب الشريك **١٠** بدل العصبوب **١١** نفقة  
الزوج **١٢** نفقة الاقارب **١٣** ارش الجنابات **١٤**  
بدل دم العمد **١٥** ما تاخر من المهر بعد الدخول **١٦** بدل  
المتعلقات ففي هذه المسائل المنع من الثامنة الى الاخير  
اذا ادعى المدينون الفقير لا يحبس الا ان يثبت غريمه ان غنى

واما

واما فيما عدا ذلك يحبس ولو ادعى انه فقير ففي الكفر  
يحبس في الثمن والقرض والمهر المجل وما التزم بالكفالة  
وذكر الطرسوسي ان المذهب المفتى به والكفر رايت  
في فتاوي قاضيهان تمايخالفه وهو انه لا يحبس الا في  
ثمن البيع وبدل القرض قال وعليه الفتوى فعلى هذا  
الفتوى على انه لا يحبس في المهر والكفالة وينبغي اعتماده  
**١٧** لا يجوز للشاهد ان يشهد بما لم يسمعه ولم يعاينه  
الا في مسائل الاولى النسب الثانية الموت الثالثة النكاح  
الرابعة الدخول الخامسة ولاية القاضى السادسة  
اصل الوقف وهي شهيرة فاذا سمع بذلك جازت له  
الشهادة ولكن في الموت يكفي خبر عدل وفي غيره لا بد  
من خبر عدلين على المعين **السابعة** من رأى عينا في يد  
غيره ورأه يتصرف فيها تصرف الملاك جاز له ان يشهد  
انها ملكه وان لم يماين السبب **الثامنة** المهر وهو ضعيف  
فظاهر كلام ابن وهبان ترجيح قبولها **التاسعة** الشهادة  
على العتق **العاشرة** الشهادة على الولاء والمعتد عدم  
القبول فيهما والقبول في العتق قول ابي يوسف وفي  
الولاء قول بعض المشايخ وتامه في شرح المنظوم واما  
الشهادة على شرائط الوقف بالسامع فاختلف فيه  
فصحيح في الجلاصه وفي البزاريه عدمه وفي التجيس  
انه المأخوذ به وفي الزخيرة انه المختار وفي المجتبى



المختار جوارها ودرجته في فتح القدير بان قولهم يعمل في  
الاقواق القديمة بما في ديوان عمل بالسماح في شروطه  
وآخلف النصيح ايضا فيما اذا اصرح الشاهد بان مبيع  
شهادته السماع فاختر في الكثر وعينه عدم القبول  
واختاره العمادى الا في الوقف لظهوره في الاوقاف  
القديمة **١٤** اذا قبض المشتري المبيع في بيع فاسد فانه  
يملكه الا في بيع الهازل كما ذكره الاصوليون في محبت  
الهل فانه لا يملكه والثانية فيما اذا اشتراه الاب من  
ماله لابنه الصغير او باعه له كذلك فاسد الا يملكه  
بالقبض حتى يستعمله كما في المحيط **١٥** المشتري اذا قبض  
المبيع باذن البائع في البيع الفاسد فانه يملكه وثبت  
احكام الملك كلها فيه الا في مسائل الاولى لا يحمل له  
الاكل الثانية لا يحمل له اللبس الثالثة لا يحمل له طمها  
لوحارية واذا وطمها ضمن عقرها **الرابعة** لا شفعة لجارها  
الخامسة لا يجوز ان يزوجها **البائع** المقر له اذا رد  
الاقرار ثم رجع الى المصدق فانه لا شيء له الا في  
الوقف كما في الاسعاف من باب الاقرار بالوقف  
الناظر اذا اجر ثم مات فان الاجارة لا تنفسح الا اذا  
كان هو الموقوف عليه وكان جميع الربح له فانه لا تنفسح  
بموته كما حرره ابن وهبان في شرح المبطوم معزوا  
الى كتب ولكن اطلاق الموتون يخالفه **١٧** الاستدانة

على الوقف لا يجوز الا ما اذا احتج اليها لمصلحة الوقف  
كعمارة وشراء بدنه فيجوز بشرطين الاولى اذن القاص  
الثاني ان لا يتيسر اجارة العين والصرف من اجرتها  
كذا حرره ابن وهبان وليس من الضرورة الصرف على  
المستحقين كما في القنية والاستدانة والقرض والشراء  
بالنسبة وهل يجوز للموتى ان يشتري متاعا بالكثير من  
قيمته وبيعه ويصرفه على العمارة ويكون الربح على الوقف  
الجواب نعم كما حرره ابن وهبان في شرح المنظومة **١٩**  
لا يشترط لصحة الوقف على شئ وجود ذلك الشئ وقت  
الوقف فلو وقف على اولاد زيد ولا اولاد له صح ونصرف  
الحلة الى الفقراء الى ان يوجد له ولد واختلفوا فيما اذا  
وقف على مدرسة او مسجد وهيا لبنائه قبل ان يبنيه  
والصحيح لجواز اخذ من السابقة كذا في فتح القدير وغيره  
**٢٠** الاصطياد مباح الا في مسئلتين الاولى ان يكون  
مكسبا الثانية ان يجعله حرفة كذا في البرازيه فعلى  
هذا ما يفعله الصياد دون السمك حرفة حرام **٢١** اقاله  
الناظر عقد الاجارة جائزة الا في مسئلتين الاولى اذا  
كان العاقد ناظرا قبله كما فهم من فعلهم الثانية اذا كان  
الناظر بعض الاجرة محجلة كما اصرح به في القنية وصفي  
عليه ابن وهبان **٢٢** دفع الدعوى صحيحة وكذا دفع  
الدفع وما زاد عليه صحيح هو المختار وكما يصح الدفع



قبل إقامة البينة يصح بعدها وكما يصح قبل الحكم يصح  
 بعده وكما يصح عند الحاكم الأول يصح عند غيره وكما  
 يصح قبل الاستمهال يصح بعده هو المختار ألا في ثلث  
 لا يقبل الدفع من المدعي عليه الأول إذا قال له دفع  
 ولم يبين وجهه لا يلتفت إليه الثاني لو بينه لكن  
 قال بنيتي به غائبة عن البلد لا يقبل الثالث لو بين  
 دفعا فكذا ولو كان دفعا صحيحا وقال بنيتي حاضرة  
 في المصر يمهله إلى المجلس الثاني الكل من جامع الفضولين  
 ٢٢٣ الخلو الصحيح بالزوجة كالدخول في الأحكام  
 ألا في مسائل الأولى الإحصان الثاني حرمة البنات  
 الثالث الإحلال للزوج الأول الرابعة الرجعة الخامسة  
 المارث السادسة لا توجب حرمة المصاهرة وتامد في  
 شرحنا على الكز وفي جامع الفضولين إذا اقر بالدين بعد  
 الدعوى به عند القاضي ثم ادعى إيقاعه لا يقبل للتناقض  
 ألا في مسألتي الأولى ما إذا ادعى إيقاعه بعد إقراره  
 والتفرق عن المجلس وإن ادعى الإبقاء قبل إقراره به لم  
 تقبل أو بعده في المجلس فكذلك كذا في جامع الفضولين  
 الدفع من غير المدعي عليه لا يصح إلا إذا كان أحد الورثة  
 كما في جامع الفضولين ٢٢٤ لا ينتصب أحد خصما عن  
 أحد بغير وكالة ولا نيابة ولا ولاية ألا في مسألتي  
 الأولى أحد الورثة ينتصب خصما عن البقية في مال

الميت

الميت وما عليه وهي شهيرة الثانية أحد الموصوف عليهم  
 ينتصب خصما عن الباقيين كاحتره ابن وهبان في شرح  
 معربا إلى القينة ٢٢٥ إذا اختلف المتبايعان في الصحة  
 والفساد فالقول للمدعي الصحة هكذا في أكثر الكتب إلا  
 في مسألة مذكورة في الأقالة من فتح القدير وغيره لو  
 ادعى المشتري أنه باع المبيع من البائع بأقل من الثمن قبل  
 النقد وادعى البائع الأقالة فالقول للمشتري مع أنه  
 يدعي فساد العقد ولو كان على القلب مخالفا ٢٢٦  
 الديون كلها يلزم تأجيلها ألا في مسائل الأولى القرض  
 الثاني الثمن عند الأقالة الثالث الثمن بعد الأقالة  
 وهما في القينة الرابعة إذا مات المدين المستقرض فأجل  
 الدين الوارث الخامسة الشفع أخذ الدار بالشفعة  
 وكان الثمن حالا فأجله المشتري كما ذكره وفيها السادسة  
 تأجيل بدل الصرف السابعة تأجيل رأس مال السلم  
 ٢٢٧ كل عقد أعيد وجده فإن الثاني باطل فالصحيح بعد  
 الصلح باطل والنكاح بعد النكاح كذلك باطل والحوالة  
 بعد الحوالة باطلة والأولى في جامع الفضولين والثانية  
 في القينة والثالثة في فروق الكرابسي ألا في مسائل  
 الأولى الشراء بعد الشراء صحيح أطلقه في جامع  
 الفضولين وقدر في القينة بأن يكون الثاني أكثر  
 ثما من الأول أو أقل أو محسوسا فلا والثانية



لكفالة بعد الكفالة صحيحة لزيادة التوثيق بخلاف  
الحواله فانها نقل وهما لا يجتمعان كما في فروع الكرام

واما الاجارة بعد الاجارة من

المساجير الاول والثانية

فمنح الاول كما في

البرازنية

٢٢



احكام الحرم	احكام المسجد	احكام السلطان	احكام الصلوة
احكام العسر وعوم البلوى	احكام المريض	احكام السفر	احكام الشك
احكام النسيئة	احكام الجهل	احكام النائم	احكام السكوت
احكام الاشارة	احكام الرسالة والاخر	احكام التجليل	احكام الابراء
احكام التعزير وولد المغرور	احكام التناقض	احكام الانثى	احكام غيبوبة الحشفة
احكام الحمل	احكام الصبيبة	احكام الرضاع	احكام المحارم
فائده	احكام الرقيق	احكام الاعمى	احكام الذنى
احكام السكران	احكام النصف في مال الغير	احكام السرقة	الفرق بين الباطل والفاسد
ما يقبل التعليق وما لا	فائده	ما يقبل الاسقاط وما لا	



**احكام الحرم** لا يدخله احد الا محرما وبكره المجاورة به  
 ولا يقتل ولا يقطع من فعل خارجه والتجاء به ويحرم التعرض  
 لصيده ويحب الحرج بقتله ويحرم قطع شجره وربي خشيشه  
 الا الاذخر وتيسر الغسل لدخوله ونضاغف فيه الصلوات  
 وحسناته كسنياته وبواخذ فيه بالهم ولا يسكن فيه  
 كافر وله الدخول فيه ولا تمنع ولا قران لمكي وبكره اخراج  
 حجارته وترايه **احكام المسجد** منها تحريم دخوله على الجنب  
 والحائض والنفساء ولو على وجه العبور ومنها ادخال الميت  
 فيه والصحيح ان المنع لصلوة الجنازة وان لم يكن الميت  
 فيه الا بعد زمر مطر ونحوه ويستحب التحية لداخله فان كان  
 ممن يتكرر دخوله كفيه ركعتان كل يوم ويستحب عقد النكاح  
 فيه وجلس القاضي فيه وبكره دخوله لمن اكل ذابح كرهية  
 وتخصيص مكان فيه لصلوته والصناعة فيه من خياطة

وكاتبه

وكاتبه باجر وتقليم صبيان باجر لا غيره الا حفظ المسجد  
 في رواية وبكره الجلوس فيه للمصيبة ولا يشغل بالمتاع  
 الا للخوف في الفتنة العامة ولاهل المحلة جعل المسجد  
 الواحد مسجدين والاولي لكل طائفة مؤذن ولهم جعل  
 المسجدين واحدا ويجوز بناء المسجد في الطريق العام ان  
 كان واسعا لا يضرك **احكام السلطان** وقف السلطان من بيت  
 المال ارضا لمصلحة العامة ذكر فاضحان في فتاواه جوازه  
 ويراعي ما شرطه دائما **استل** المحقق ابن الهمام عن الاشرف  
 برسبات اذا اشترى السلطان من وكيل بيت المال ارضا  
 ثم وقفها فاجاب بان للسلطان الشراء من وكيل بيت المال  
 السلطان لا يصح عفو عن قاتل من لا ولي له وانما له  
 المقصاص والضلع وعلى الامام ان يجعل لكل نوع من هذه  
 الانواع بيتا يخصه لان لكل نوع حكما يختص به **ويحب**  
 ان يبقى الله تعالى ويصرف الى كل مستحق قدر حاجته من  
 غير زيادة فان قصر في ذلك كان الله عليه حسبا السلطان  
 اذا ترك العشر لمن هو عليه جاز غنيا كان او فقيرا لكن اذا  
 كان المتروك له فقيرا فلا ضمان على السلطان وان كان  
 غنيا ضمن السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخراج  
 لبيت مال الصدقة ولو ان سلطانا اذن لقوم ان يجعلوا  
 ارضا من اراضي البلدة حوانيت موقوفة على المسجد او  
 امرهم ان يزيدوا في مسجدهم قالوا ان كانت البلدة فتحت



**احكام الحرم** لا يدخله احد الا محرما وبكره المجاورة به ولا يقتل ولا يقطع من فعل خارجة والتجاء به وتحريم التعرض لصيده وتحجب الجراء بقتله وتحريم قطع شجره ورعي خشيشه الا الاذخر وتيسر الغسل لدخوله وتضاعف فيه الصلوات وحسناته كسنياته ويؤخذ فيه بالهم ولا يسكن فيه كافر وله الدخول فيه ولا تمتع ولا قران لمكي وبكره اخراج حجارته وترابه **احكام المسجد** منها تحريم دخوله على الجنب والحائض والنفساء ولو على وجه العبور ومنها ادخال الميت فيه والصحيح ان المنع لصلوة الجنائزة وان لم يكن الميت فيه الا بعد زمر مطر ونحوه وتستحب التحية لداخله فان كان ممن يتكرر دخوله كفيه دكتان كل يوم وتستحب عقد النكاح فيه وجلس القاضي فيه وبكره دخوله لمن اكل ذابح كرهية وتحصيص مكان فيه لصلوته والصناعة فيه من خياطة

وكتابة باجر وتقليم صبيان باجر لا بغيره الا لحفظ المسجد في رواية ويكره الجلوس فيه للمصيبة ولا يشغل بالمتاع الا للخوف في الفتنه العامة ولاهل المحلة جعل المسجد الواحد مسجدين والاولى لكل طائفة مؤذن ولهم جعل المسجدين واحدا ويجوز بناء المسجد في الطريق العام ان كان واسعا لا يضرب **احكام السلطان** وقف السلطان من بيت المال ارضا لمصلحة العامة ذكرها فيصان في فتاواه جواره ويراعي ما شرطه دائما سئل المحقق ابن الهمام عن الاشرف برسباني اذا اشترى السلطان من وكيل بيت المال ارضا ثم وقفها فاجاب بان للسلطان الشراء من وكيل بيت المال السلطان لا يصح عفو عن قاتل من لا ولي له وانما له القصاص والضلع وعلى الامام ان يجعل لكل نوع من هذه الانواع بيتا يخصه لان لكل نوع حكما يختص به <sup>على الامام</sup> ويجب ان يبقى الله تعالى ويصرف الى كل مستحق قدر حاجته من غير زيادة فان قصر في ذلك كان الله عليه حسبا السلطان اذا ترك العشر لمن هو عليه جاز غنيا كان او فقيرا لكن اذا كان المتروك له فقيرا فلا ضمان على السلطان وان كان غنيا ضمن السلطان العشر الفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة ولو ان سلطانا اذن لقوم ان يجعلوا ارضا من اراضي البلدة حوائت موقوفة على المسجد او امرهم ان يزيدوا في مسجدهم قالوا ان كانت البلدة فتحت



عقوبة وذلك لا يضر بالمار ينفذ امر السلطان فيها  
وان كانت تحت صلحا تبقى على ملك ملاكها فلا ينفذ امره  
الامر لا يضمن بالامر الا في خمسة الاولى اذا كان الامر  
سلطانا امر السلطان اكراه وان لم يتوعد امر السلطان  
بعدم سماع الدعوي بعد خمسة عشر سنة لا تسمع **الحكام**  
**الصدقة** والصدقة الفطر كالزكاة نية ومصرفا قالوا الا  
الذي فانه مصرف للفطرون الزكاة وتجب الصدقة لمن  
له غلة عقاره لا تكفيه وعياله سنة صح اداء صدقة  
الفطر في رمضان وقبله على الصحيح الزكاة تفرق صدقة  
الفطر في مواضع يشترط في مضاب الزكاة النمو ولو تقدر  
بجلاف مضابها ولا يجوز دفعها الذي بخلافها ولا وقت  
لها ولصدقة الفطر وقت محدود ياتم بالتأخير عن اليوم  
الاول ولا يجوز تعجيلها قبل ملك النصاب بخلافها بعد  
وجود الراش واذا هلك المال في الزكاة بعد وجوبها لا يبقى  
في ذمته ولو بعد التمكن من دفعها وطلب الساعي بخلاف  
ما اذا استهلكه وصدقة الفطر لا يسقط بعد وجوبها  
بهلاك المال وكذا الحج تصدق بطعام العيز عن صدقة  
فطره توقف على اجازته فان اجاز بشرائها وضمنه جاز  
عين الناذر مسكينا فله اعطاء غيره الا اذا لم يعين  
المنذور كما لو قال لله على ان اطعم هذا المسكين شيئا  
فانه يتعين ولو عين مسكينين له الاقتصار على واحد

**احكام العسر وعموم البلوي** من اسباب التحفيف في العبادات  
وعندها العسر وعموم البلوي كالصلوة مع الخجاسة  
المعفو عنها كما دون ربع الثوب من المحففة وقدر الدرهم  
في الغلظة وخجاسة المعذور التي تصيب ثيابه وكان  
كلما غسلها خرجت ودم البراغيث والبق في الثوب  
وبول ترشش على الثوب قدر رؤس الابر واثر خجاسة  
عسر زواله وبول سنور في غير اواني الماء وعليه الفتوي  
وخز حمام وعصفور وريق النائم مطلقا على المفتي به ومن  
ذلك طهارة بول الخفاش وخروجه والبصا اذا وقع في الحلب  
ورمي قبل التفت وتخفيف خجاسة الاورات عندها وما  
يصيب الثوب من نجارات الخجاسة على الصحيح وما يصيبه  
فما سال من كيف ما لم يكن اكبر رايه الخجاسة وماء الطابق  
استحسانا وما ترشش على العاسل من غسالة الميت مما لا  
يمكن الاحتراز عنه وانه لا يحكم على الماء بالاستعمال مادام  
مترودا على العضو وانه لا يضره التغير بالكث والطين  
والحلب ومنه اباحة النافلة على الدابة خارج المصروف  
بالايماء وفيه في رواية عن ابي يوسف واباحة الفقود  
فيها بلا عذر ووسع ابو حنيفة في العبادات كلها فلم  
يقبل ان مس المرأة والذكر ناقض ولم يعين من القراءة شيئا  
حتى الفاتحة واسقط نظم القرآن عن المصلي وفرض الطائفة  
في الركوع والسجود ولزوم التفريق على الاصناف الثمانية

وعن اترشق زواله ملحق



في الزكوة وصدق الفطر وجوز تأخير النية في الصوم  
وعدم التعيين لصوم رمضان ولم يجعل الحج الأركنين  
الوقوف وطواف الزيارة ومن ذلك الإبراد بالظهر في  
شدة الحر وترك الجماعة للمطر والجمعة بالاعذار المحروقة  
وعدم وجوب قضاء الصلوة على الحائض لتكررها بخلاف  
الصوم وسقوط القضاء عن المعنى عليه إذا زاد على يوم  
وليلة وعن المريض الحاجر عن الأيماء بالراش على الصحيح  
وجواز صلوة الفرض في السفينة قاعدا مع القدرة  
على القيام لخوف دوران الرأس تيسيرا وأكل الميتة ومال  
الغير مع ضمان البدل إذا اضطر وأباحه أبي يوسف  
دعي حشيش الحرم للحج في الموسم تيسيرا ولبس الحرير  
للحكمة والقتال ومن هذا القبيل بيع الأمانة المقتضى ببيع  
الوفاء جوزه مشايخ بلج والنجار ومن ذلك افتاء المتأخرين  
بالردة بخيار الغبن الفاحش أما مطلقا وإذا كان فيه  
غشور على المشتري ومنه الرد بالعيب والأقالة كذا  
التخالف والحوالة والرهن والضمان والأبراء والقرض  
والشركة والصلح والحجر والوكالة والآجارة والمزارعة  
والمسافة على قولها المفتى به للحاجة والمضاربة و  
العارية والوديعة **أحكام المريض** رخصة كثيرة منها  
التيمم عند الخوف على نفسه أو على عضو أو من زيارة  
المرض أو لظنه ولذا اشترط في البدائع لجوازه من الجنابة

ان لا يجرد مكانا ياديه ولا ثوبا يند في فيه وماء مستحنا  
ولاحماما والصحيح انه لا يجوز للحدث الأصغر كما في الحائض  
لعدم اعتبار ذلك الخوف في أعضاء الوضوء ومنها القعود  
في صلوة الفرض والاضطجاع والأيماء والتخلف عن الجماعة  
مع حصول الفضيلة والفطر في رمضان الشيخ الفاني  
مع وجوب الفدية عليه والانتقال من الصوم إلى الأطعام  
في كفارة الظهار والفطر في رمضان والاستنابة في رمي  
الحجار وأباحه محضرات الأحرام مع الفدية والتداوي  
بالنجاسات وبالجمرة على أحد القولين واختار فاصنحان عدمه  
وأساعة النعمة بها إذا غص اتفاقا وأباحه النظر للطبيب  
حتى العودة والسوئين بقدر الحاجة **أحكام السفر** رخص  
الفطر والسح ثلثة أيام بلياليها والتفطيل على الدابة وسقوط  
الجمعة والعديد والأضحية وتكبير التشريق وحرمة على  
المرأة بغير زوج أو محرم ولو كان واجبا ومنع الولد منه إلا  
برضاء أبويه إلا في الحج إذا استغنا عنه وتحريمه على المديون  
الإبازن الدين إلا إذا كان مؤجلا ومختصا ركوب البحر بأحكام  
منها سقوط الحج إذا غلب الهلاك وتحريم السفر منه وضمان  
المودع لو سافر بها في البحر وكذا الوصي والمستويان في بقية  
الأحكام **أحكام الشك** من يتيقن الطهارة وشك في الحدث  
فهو متطهر ومن يتيقن الحدث وشك في الحدث فهو محدث  
شك في وجود النجس فالأصل بقاء الطهارة شك في



الخارج امنى او مذي وكان في النوم فانه تذكر اختلافا وجب  
الغسل اتفاقا والا لم يجب عند ابي يوسف عملا بالاقول وهو  
المذي ووجب عندها احتياطا شك انه كبر للافتتاح ولا  
او هل احدث او لا او هل اصابته نجاسة ثوبه او لا او هل  
مسح رأسه او لا استقبل ان كان اول مرة والا فلا صاحب  
العدن اذا شك في انقطاعه فضلى بطهارة ينبغي ان لا يصح  
شك في صلوة هل صلاحها اعاد في الوقت شك في ركوع او  
سجود وهو فيها اعاد وان كان بعدها فلا شك انه كم صلى  
فان كان اول مرة استأنف وان كثر تحرى والا اخذ بالاقول  
وهذا اذا شك فيها قبل الفراغ فان كان بعد فلا ينبغي عليه  
اخره عدل انك صليت الظهر اربعا وشك في صدقه وكذا  
فانه بعيد احتياطا ولو وقع الاختلاف بين الامام والقوم  
فان كان الامام على يقين لا يعيد والا اعاد بقولهم شك في  
القيام في الفجر انها الاولى والثانية رفضه وقد قدر  
الشهد ثم يصلى ركعتين بفاتحة وسورة ثم اتم وسجد للسجود  
فان شك في سجدة انها عن الاولى ام الثانية بمعنى فيه وان  
في السجدة الثانية واذ رفع رأسه منها فعد ثم قام وصلى  
ركعة واثم بسجدة السهو شك انه هل خلف بالله او بالطلاق  
او بالعتق فحلف باطل شك انه طلق واحدة او اكثر بنى على  
الاقول حلف بطلاقتها ولا يدري اثلاث ام اقل تحرى وان  
استويا عمل باشد ذلك عليه **احكام النسيان** نسي صلوة

وصوما او زكوة او كفارة او نذرا وجب قضاءه كذا  
من صلى نجاسة ما بعة ناسيا او نسي ركنا من اركان  
الصلوة او نية الصوم او تكلم في الصلوة ناسيا او اكل  
او شرب ناسيا في الصوم او جامع لم يبطل والناسي  
والعامد في اليمين سواء وكذا في الطلاق لو قال زوجتي  
طالق ناسيا ان له زوجة وكذا في العتاق وفي محظورة  
الاحرام نسي المديون الدين حتى مات فان كان ثمن مسج  
او فرض لم يؤخذ به وان كان غصبا يؤخذ به **احكام**  
**الجهل** اقسامه اربعة جهل باطل لا يصلح عذرا في الاخرة  
الجهل الكافر بصفات الله تعالى واحكام الاخرة والجهل  
صاحب الهوى والجهل من خالف في اجتهاده والكتاب  
والسنة والثاني الجهل في موضع الاجتهاد والصحيح او في  
موضع الشبهة وانه يصلح عذرا وشبهة كمن زنى بجارية  
والدع او زوجته على ظن انها محله والثالث الجهل في  
دار الحرب من مسلم لم يهاجر وانه يكون عذرا ويلحق به  
جهل الشفيع والجهل الامة بالاعتاق والجهل البكر بنكاح  
الولى والجهل الوكيل والمأذون بالاطلاق وصدقه للجهل  
بكونه مال الغير يدفع الاثم لا الضمان المتكلم بما لا يعلم  
معناه يلزمه حكمه في النكاح والطلاق والعتاق و  
التدبير الا في مسائل البيع والخلع على الصحيح فلا يلزمها  
المال والاجارة والهبة والابراء عن الدين **احكام النائم**



النائم كالمستيقظ في مسائل منها اذا نام الصائم على القفا  
وفاه مفتوحة وقطر قطرة من ماء المطر فيه فسد صومه  
وكذا الواطر احد قطرة من الماء فيه وبلغ ذلك جوفه واذا  
جامعها زوجها وهي نائمة فظلمها الكفارة واذا اقلب النائم  
على شاع وكسره يجب الضمان رجل خلا بامرته وثمة اجنب  
نائم لا يقع الخلوة رجل نائم في بيته فجاءته امرته ومكثت  
عنده ساعة صحت الخلوة امرأة نامت فجاءه رضيع فارضع  
من ثديها ثبت حرمة الرضاع تلا آية السجدة في ثوبه فسمعها  
رجل تلوها السجدة المتيمة اذا امرت دابته على ماء يمكن استعماله  
انقضت يمينه المصلي اذا نام وتكلم في حالة النوم بقصد  
صلوته رجل طلق امرته طلاقا رجعيا فجاء ومثها  
بشهوة وهي نائمة صار مزاجا جاءت الى نائم وقبلته  
بشهوة واتفقا على ان ذلك كان بشهوة ثبت حرمة المصاهرة  
**احكام السكوت** لا تسمع البيئة على ساكت الا في مسئلة ولا  
ينسب على ساكت قول فلوراي اجنبيا يبيع ماله فسكت  
لم يكن وكيل او لوراي القاضي الصبي او المعتوه او عبدهما  
يبيع ويشترى فسكت لا يكون اذنا في التجارة ولوراي  
المهر من الراهن يبيع الرهن لا يبطل الرهن في رواية ولو  
رأى غيره يئلف ماله فسكت لا يكون اذنا بالتلاف ولو  
رأى عبده يبيع عينا من اعيان المالك فسكت لم يكن اذنا  
ولو سكت عن وطئ امته لم يسقط المهر وكذا عن قطع

عضوه ولوراي المالك رجلا يبيع متاعه وهو حاضر  
ساكت لا يكون رضا عندنا ولوراي قننه يتزوج فسكت  
لا يصير اذنا ولو تزوجت غير كفو فسكت الولي عن مطالبة  
التفريق ليس برضا وان طال ذلك وكذا سكوت امرأة  
العنين ليس برضا ولو قامت معه سنين الاغارة لا  
يثبت بالسكوت وخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة  
يكون السكوت فيها كالنطق منها سكوت البكر عند استنثار  
وليها قبل التزوج وبعد ومنها سكوتها عند قبض مهرها  
ومنها سكوتها اذا بلغت بكرا ومنها حلفت ان لا تتزوج  
فزوجها ابوها فسكت حنت ومنها سكوت المتصدق عليه  
قبول لا الموهوب له ومنها سكوت المالك عند قبض  
الموهوب له او المتصدق عليه اذن ومنها سكوت الوكيل  
والمقر والمفوض والموقوف عليه قبول ويرتد بهم وقيل  
لا يرتد برقة الموقوف عليه ومنها سكوت احد المتبايعين  
في بيع الثلثة حين قال صاحبه قد بد الى ان جعله بيعا  
صحيا ومنها سكوت المالك القديم حين قسم ماله بين الغايبين  
رضا ومنها سكوت المشتري بالخيار حين راي العبد يبيع  
ويشتري مسقط الخياره ومنها سكوت البائع الذي له حق  
الحبس المبيع حين راي المشتري قبض المبيع اذن لقبضه  
صحيا كان البيع او فاسدا ومنها سكوت الشفيع حين علم  
بالبيع ومنها سكوت الولي حين راي عبده يبيع ويشترى



اذن في التجارة ومنها لو حلف المولي لا ياذن له فسكت  
 حنث في ظاهر الرواية ومنها سكوت القن وانقياده عند  
 بيعه او رهنه او دفعه بجنابة افراد برقه ان كان يعقل  
 بخلاف سكوته عند اجارته او عرضه للبيع او تزويجها  
 لو حلف لا يترك فلانا في داره وهو نازل في داره فسكت حنث  
 لا لو قال له اخرج منها فاني ان يخرج فسكت ومنها سكوت  
 الزوج عند ولادة المرأة وتهيئة اقرار به فلا يملك نفسه  
 ومنها سكوت المولي عند ولادة ام ولد او اقرار به ومنها  
 السكوت قبل البيع عند الاخبار بالعيب رضا بالعيب ان كان  
 المخبر عدلا لا لو فاسقا عنده وعندهما هو رضا ولو فاسقا  
 ومنها سكوت البكر عند الاخبار بتزويج المولي على هذا  
 الخلاف ومنها سكوته عند بيع زوجته او قريبه عقارا  
 اقرار بانه ليس له على ما افتي به مشايخ سمرقند خلافا  
 لمشايخ بخاري فينظر المفتي ومنها رايه ببيع عرضا او دارا  
 فنصرف فيه المشتري رفانا وهو ساكت سقط دعواه  
 ومنها احد شريكي العنان قال الاخر اني اشتري هذه لانة  
 لنفسى خاصة فسكت الشريك لا يكون لهما ومنها سكوت  
 الموكل حين قال له الوكيل بشراء معين اني اريد شراء  
 لنفسى فشراه كان له ومنها سكوت ولي الصبي العاقل  
 اذا رآه يبيع وليشترى اذن ومنها سكوته عند رؤية غيره  
 شق زقة حتى سال ما فيه رضا ومنها سكوت الخالف

لا يستخدم مملوكه اذا خدمه بلا امره ولم ينه حنث دفعت  
 في تجهيزها لبقعتها اشياء من امتعة الاب وهو ساكت  
 فليس له الاسترداد انفق الام في جهازها ما هو معتاد  
 فسكت الاب لم تضمن الام باع جارية وعلمها على وقرطان  
 ولم يشترط ذلك للمشتري لكن تسلم المشتري الجارية  
 وذهب بها والبائع ساكت تنزل منزلة نطقه في الاصح  
 سكوت المزكى عند سؤاله عن الشاهد بتعديل احكام  
**الاشارة** الاشارة من الاخرس معتبرة وقائمة مقام العبارة  
 في كل شئ من بيع او اجارة وهبة ودين ونكاح وطلاق  
 وعتاق وبراء واقرار وقصاص الا في الحدود وتزاد عليها  
 الشهادة فلا تقبل شهادته وتحليف الاخرس ان يقال  
 له عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا فيخبر به نعم و  
 كناية الاخرس كاشارته ولا بد في اشارة الاخرس من  
 ان تكون معروفة والمراد بالاشارة التي يقع بها طلاقه  
 الاشارة المقرونة بصوت منه لان العادة منه ذلك  
 فكانت بيانا لما اجمله الاخرس واما اشارة غير الاخرس  
 فان كان معتقل اللسان ففيه اختلاف والفتوى على انه  
 ان دامت العقلة الى وقت الموت يجوز اقراره بالاشارة  
 والاشهاد عليه وان لم يكن معتقل اللسان لم يعتبر اشارة  
 مطلقا الا في اربع الكفر والاسلام والنسب والافساد  
 الطلاق اذا كان مفتر المبهم كما لو قال انت طالق هكذا

لا يسكنه منزلة الاشارة على الشك وهو ساكت



وأشار بثلاثة اصابع يقع ثلث بخلاف ما اذا قال انت طالق  
 وأشار بثلاث لم يقع الا واحد **احكام الرسالة والامر**  
 بعث المديون المال على يد رسول فهلك فان كان رسول  
 الدين هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه وقول  
 الدين ابعت به مع فلان ليس رسالة له منه بخلاف  
 قوله ادفعه الى فلان فانه او سال المأمور بالشراء اذا خالف  
 في الجنس فقد عليه الا في مسئلة الاسير المسلم في دار الحرب  
 اذا امر انسانا باي يشتره بالف درهم فخالف في الجنس  
 فانه يرجع عليه بالالف **الامر** اذا قيد الفعل بزمان كبيع  
 هذا غدا او اعتقه غدا ففعله المأمور بعد غدا جاز للمأمور  
 بالدفع الى فلان اذا ادعاه وكذبه فالقول له في براءة  
 نفسه عن الضمان **الا** اذا كان غاصبا او مديونا من قام عن  
 غيره بولجب بامر فانه يرجع عليه بما دفع وان لم يشترط  
 كالامر بالانفاق عليه وبقضاء دينه الا في مسائل امرة  
 بتعويض عن هبة او بالاطعام عن كفارته او باداء ذكوة  
 ماله او بان يهب فلانا عنى الامر لا يضمن بالامر الا في خمسة  
 اذا كان سلطانا واذا كان مولى للمأمور واذا كان المأمور  
 عبد الغير كآمره عبد الغير بالابق او يقتل نفسه فان  
 الامر يضمن **الا** اذا امره بالتلاف مال سيده فلا ضمان على  
 الامر بخلاف مال غير سيده فان الضمان الذي يغرمه الامر  
 يرجع به على سيده واذا كان المأمور صبييا كما اذا امر صبييا

بالتلاف مال الغير فالتلفه ضمن الصبي ويرجع به على الامر  
 واذا امره بحضر باب في حائط الغير ففعل الضمان على الحاضر  
 ويرجع به على الامر المأمور بقضاء الدين اذا ادى الامر بنفسه  
 ثم قضى المأمور فانه لا يضمن اذا لم يعلم بقضاء الموكل فالك  
 الدين لمديونه من جاءك بعلامة كذا او من اخذ اصبعك  
 او قال لك كذا فادفع مالي عليك اليه لم يقع **احكام التاجيل**  
 كل دين اجله صاحبه فانه يلزم تأجيله الا في سبعة الاولى  
 في القرض الثانيه الثمن عند الاقالة الثالثة الثمن بعد  
 الاقالة الرابعة اذامات المديون المستقرض فاجل الدين  
 الوارث الخامسة الشفع اذا اخذ الدار بالشفعة وكان الثمن  
 حلالا فاجله المشتري السادسة بدل الصنف السابعة رأس  
 مال السلم الحق اذا اجله صاحبه فانه لا يلزم وله الرجوع  
 في ثلث مسائل اجل الشفع المشتري بعد الطلبين للاخذ  
 اجلت امرأة العينين زوجها بعد الحول استعمل المدعى عليه  
 فامهله المدعى لو قال المديون تركت الاجل او بطلته او  
 جعلت المال حلالا يبطل الاجل لا يقع تأجيل الاعيان لان الاجل  
 شرع وفقا للتصنيف والعين حاصلة وليس في الشرع دين  
 لا يكون الا حلالا الا رأس مال السلم وبدل الصنف والقرض  
 والثمن بعد الاقالة ودين الميت وما اخذ به الشفع العقار  
 واما بدل الكتابة فيصح عندنا حلالا وموجلا الاجل لا يجمل  
 قبل وقته الا بموت المديون ولو حكما بالحقا صريحا



الحرب ولا يجزى بموت الدين وشرط التأجيل القبول والآ  
فلا يصح والمال حال وشرط ايضا ان لا يكون محمولا جهالة  
فاحشة اراد احد الدينين تأجيل حصته في الدين المشترك  
وابي الآخر لم يجز **احكام الابرأ** اذا قال الطالب المطلوب لا  
تعلق لي عليك كان ابراء عاما كقوله لاحق لي قبله الابرأ  
لا يتوقف على القبول الا في بدل الصرف والسلم ويرتد بالمرّة  
الا في مسائل الاولى اذا ابراء المحال المحال عليه فردّه لم  
يرتد **الثانية** اذا قال المدينون ابرأني فابراه فردّه لا يرتد  
**الثالثة** اذا ابراء الطالب الكفيل فردّه لم يرتد وقبل يرتد  
**الرابعة** اذا قبله ثم رده تبرع بقضاء دين عن انسان  
ثم ابراء الطالب المطلوب على وجه الاسقاط فليست تبرع ان  
يرجع بما تبرع به الابرأ عن الدين فيه معنى التملك ومعنى  
الاسقاط فلا يصح تعليقه بصريح الشرط للاول بخوان  
اديت الى غدا كذا فانت بري من الباقي واذا اومق كان  
ويصح تعليقه بمعنى الشرط الثاني بخوف قوله انت بري من كذا  
على ان تؤدى الى غدا كذا او لا اول يرتد بالمرّة والثاني لا  
يتوقف على القبول ويصح الابرأ عن المجهول للثاني ولو  
ابراء الوارث مديون مورثه غير عالم بموته ثم بان ميتا  
فبالنظر الى انه اسقاط يصح وكذا بالنظر الى كونه تملك  
الوكيل بالابرأ اذا ابراء ولم يصف الى موكله لم يصح الابرأ  
العام يمنع الدعوى بحق اذا تعارضت بنية الدين وبنية

البراءة ولم يعلم التاريج قدمت بنية البراءة واذا تعارضت  
بنية البيع وبنية البراءة قدمت بنية البيع لا يسمع الدعوى  
بعد الابرأ العام بخلافه لاحق لي قبله الاضمان الدرك فانه  
لا يدخل بخلاف الشفع فانها تسقط به ابراء الوارث الوصي  
ابراء عاما بان اقرانه قبض بركة والده ولم يبق له حق منها  
الا استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا من بركة ابيه وهرن  
قبل وكذا اذا اقر الوارث انه قبض جميع ما على الناس من  
البركة ثم ادعى على رجل ديننا لسمع مات عن ورثة فافترضوا  
البركة بينهم وبراء كل واحد منهم صاحبه من جميع الدعاوى  
ثم ان احد الورثة ادعى ديننا على الميت وعلى بركته لسمع  
ابراء الوارث لا يجوز في مرض الموت لا يصح الابرأ عن الاعيان  
والابرأ عن دعواه صحيح فلو قال ابرأتك عن دعوى هذا العين  
صح الابرأ ولو قال برئت من هذه الدار او من دعوى هذه  
لم يسمع دعواه به وبنية ولو قال ابرأتك عنها او عن خصوصي  
فيها فهو باطل في كافي الحاكم لاحق لي قبله ببراء من العين  
والدين والكفالة والاحارة والحد والعصا من انهي  
وبه علم انه يبراء من الاعيان في الابرأ العام لكن في  
مدائيات القنية افرقا الزوجات وبراء كل واحد منهما  
صاحبه عن جميع الدعاوى وكان للزوج بذم في ارضها  
واعيان قائمة فالحصاد والاعيان القائمة لا يدخل في الابرأ  
عن جميع الدعاوى **احكام التعرير وولد المعرور** الحرة لا تجب



الرجوع فلو قال اسلك هذا الطريق فانه امن فسلكه فاحذر  
اللدغ او كل هذا الطعام فانه ليس مسموم فاكله فمات  
لا ضمان وكذا لو اخبره رجل انها حرة فزوجها ثم ظهرت مملوكة  
فلارجع بقيمة الولد على الخبر الا في ثلث الاولى اذا كان  
الغرض بالشرط كما لو تزوجه امرأة على انها حرة ثم استخفت  
فانه يرجع على الخبر عما غرم للمشتري من قيمة الولد الثاني ان  
يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع بقيمة  
الولد اذا استخفت بعد الاستيلاء ويرجع بقيمة البناء لو  
بنى المشتري ثم استخفت الدار بعد ان يسلم البناء الثالث  
ان يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كالوديعة والاجارة  
حتى لو هلك الوديعة او العين المستأجرة ثم استخفت  
ضمن المودع والمستأجر فانه يرجعان على الدافع بما ضمناه  
على الدافع وكذا امن كان بمعاها وفي العارية والهبه لا رجوع  
لان القبض كان لنفسه لو جعل المالك نفسه دالا فاشترى  
بناء على قوله ثم ظهر انه اراد من قيمته وقد اتلف المشتري  
بعضه فانه يرد مثل ما اتلفه ويرجع بالثمن عز البائع  
المشتري وقال له قيمة متاعى كذا فاشترته فاشترته ثم ظهر  
فيه غبن فاحش فانه يرد وبه يفتى وكذا اذا غر المشتري  
البائع ويرده المشتري بغير الدال وتفرع على الشرط  
الثاني اشترى فانا عبد ارتهني وضمان الغرض في الحقيقة  
هو ضمان الكفالة لا ضمان على من قال تزوجها فانها حرة

فظهر

فظهر بعد الولادة انها امه بخلافه لو قاله ولي المرأة كذا لو قال  
وكيلها فولدت ثم ظهر انها امه العير رجع الغرض بقيمة الولد  
في الخلاصه ولد الغرض المحر يقدر قيمته يوم الخصومة **احكام**  
**التناقض** التناقض غير مقبولة الا فيما اذا كان محل الخفاء  
ومنه تناقض الوصي والوارث لا يضر التناقض في الحرية  
والنسب والطلاق التناقض فيما لا يحتاج اليه لا يضر  
من سعى في نقض ما تم من جهته فنعينه مرود عليه الا في  
موضعين الاول اشترى عبدا وقبضه ثم ادعى ان البائع  
باعه قبله من فلان الغائب بكذا وبرهن فانه يقبل  
الثاني وهب جارية واستولدها الموهوب له ثم ادعى  
المواهب انه كان دبرها واستولدها وبرهن تقبل و  
يستردها والعقد وردت مسائل الاولى باعه ثم ادعى انه كان  
اعتقه الثانية اشترى ارضا ثم ادعى ان البائع كان جعلها  
بقرة او مسجد الثالث اشترى عبدا ثم ادعى ان البائع كان  
اعتقه الرابعة باع ارضا ثم ادعى انها وقف قال لاحق لي  
في هذه الضيقة ثم ادعى انها وقف عليه وعلى اولاده ففيه  
اختلاف المشايخ المتأخرين اقر بارض في يد غيره بانها  
وقف وكذبه ثم اشتراها او ورثها صادرة وقفا اقر بالدين  
بعد الدعوى ثم ادعى ابقاءه لم تقبل للتناقض الا اذا  
ادعى ابقاءه بعد الافراد به والتفرق عن المجلس ادعى  
البائع انه فضولي لم تقبل ضمن الدرك ثم ادعى المبيع



لم يقبل **احكام** **الانثى** وفي اخره احكام الخنثى المشكل نكحه  
 جماعة منهم وتنف الامام وسطهم ويكره حضورها الجماعة  
 ولا جمعة عليها ولا عيد ولا تكبير وتثنية ولا شاذ لا يزوج  
 او محرم ولا يجب عليها الحج الا باحدهما ولا تلبي جهرا ولا تنزع  
 الخيط ولا تكشف راسها ولا تسعي بين الميادين ولا تخلق ونما  
 تقصر ولا تومل وتلبس في احرامها الحفين وتترك طواف  
 الصدر بعد الحيض وتؤخر طواف الزيادة به وتكفن في  
 خمسة اثواب ولا سهم لها وانما يرضخ لها ان قالت لا تقبل  
 المرتد والمشركة ولا تقبل شهادتها في الحدود والقصاص  
 وهي على النصف من الرجل في الارث والشهادة والدية  
 نفسا وبعضا ونفقة القريب ولا ينبغي ان تولى القضاء وان  
 صح منها بغير الحدود والقصاص وتجوز الامة على النكاح دون  
 العبد في رواية والمعتد عدم الفرق بينهما في الجبر واختير  
 الامة اذا اعتقت بخلاف العبد وان كان زوجها حرا ولا  
 يجب الدية بقطع ثديها او حلمة ولا قصاص بقطع طرفها ولا  
 قسامة عليها ولا تدخل في الغرامات السلطانية ولا تكلف  
 الحضور للدعوى اذا كانت محدرة ولا لليمين بل يحضر بها  
 القاضي او يبعث بها نائبه يحلفها بحضرة شاهدين و  
 يقبل توكيلها بلا رضا الخصم اذا كانت محدرة اتفاقا و  
 الخنثى المشكل كالانثى في جميع الاحكام الا في مسائل لا  
 يلبس حبرا ولا دخبا ولا فضة ولا يزوج من رجل ولا يقف

في صف النساء ولا حد بقذف ولا يخلو بامرأة ولا يقع عنق  
 وطلاق علقها على ولادتها انثى به ولا يدخل تحت قوله كل امة  
**احكام غيبوبة الخنثى** منها سقوط الرذيع اذا فعله  
 المشتري بعد الاطلاع عليه مطلقا وقبله ان كانت بكرا  
 واقتضاها وبطلان خيار الشرط لمن له وثبوت الرجعة به  
 والا حصان والنسب وبيع العبد في مهرها اذا كان باذن  
 سيده وتحريم الرينة واصل الموطوءة وفرعها عليه واصل  
 وفرعه عليها ووطئ اختها اذا كانت امة وحملها للزوج الاول  
 ولسيدها الذي طلقها ثلاثا قبل ملكها وزوال الغنة وبطلان  
 خيار العتقة وخيار البلوغ اذا كانت بكرا واسقاط حبسها  
 نفسها لاستيفاء محل مهرها على قولها وقوع الطلاق العلق  
 به والعنق المعلق به وكمال المستمى ومنع تزوجها قبل الاستبراء  
 على قول محمد المفتي به وجوب كفارة اليمين لو كان بالله  
 والعدن ومهر المثل للمفوضة وبالوطئ بشبهة ونكاح فاسد  
 والمفقة والسكنى المطلقة بعدد ولو لمجد لو كان زنا او  
 لو اطة على قولهما والتعزير ان كان مشركا ولا فرق في الايلاح  
 بين ان يكون بجائل او لا لكن بشرط ان يقبل الحرادة معه  
 هكذا ذكره في التحليل فيجوز في سائر الابواب الوطئ في الدبر  
 كالوطئ في القبل فيجب الغسل ويفسد الصوم اتفاقا وثبت  
 به الرجعة على المفتي به الا في مسائل لا يثبت به حرمة  
 المصاهرة ولا يجب الحد به عند الامام الا اذا تكرر فقبل



على المفتى به ولا يخرج عن العنة وينبغي ان يسقط به خيار  
الشرط والعيب في جامع الفضولين جامعها في ذبحها  
بنكاح فاسد لا يجب المهر والعدة فعلى هذا الوطى في  
الدبر لا يجب كمال المهر في النكاح الصحيح ولا يجب العدة  
لو طلقها بعد من غير خلقه للوطى بملك البين احكام  
لاحكام الوطى بنكاح يوجب تحريمها على اصوله وفروعه  
وتحريم اصولها وفروعها عليه ووجوب الاستبراء وحرمة  
ضم اختها اليها ويحالف الوطى بالنكاح في مسائل لا يثبت  
به التحليل ولا الاحسان الوطى بعير ملك البين لا يخلو عن  
مهر واحد الا في مسائل الاولى الذميمة اذا نكحت بعير مهر  
الثانية نكح صبي بالغة حرة بعير اذن وليه ووطئها طائفة  
فلاحد ولا مهر الثالثه زوج امه من عبده فالاصح ان لا مهر  
الرابعة وطئ العبد سيده بشبهة فلا مهر الخامسة لو طئ  
حرية فلا مهر ولم اره الا في السادسة الموقوف عليه  
اذا وطئ الموقوفه ينبغي ان لا مهر ولم اره السابعة البائع لو  
وطئ الجارية قبل التسليم الى المشتري الثامنة اذن الراهن  
للمرهن في الوطى فوطئ طائفة المحل الذي يحرم على الرجل وطئ  
زوجته مع بقاء النكاح الحيض والنفاس والصوم الواجب  
وضيق وقت الصلوة والاعتكاف والاحرام والابلاء والظهار  
قبل التكفير وعدة وطئ الشبهة واذا صادرت مفضية اختلط  
قبلها وذرهما فانه لا يحل له ابناهما حتى يتحقق وقوعه

في قبلها وفيما اذا كانت لا تحمله لصغيرا ومرض او سمنة  
وعند امتناعها لقبض بعلم مهرها لم يحل كرها اذا حرم الوطى  
حرمت دواعيه الا في الحيض والنفاس والصوم لمن آمن  
فحرم في الاعتكاف والاحرام مطلقا والظهار والاستبراء  
كل حكم يتعلق بالوطى لا يعتبر فيه الانزال لكونه شبيها  
**احكام حمل** هو تابع للام في احكام العتق والتدبير المطلق  
لا المقيد والاستيلاء والكتابة والحرية الاصلية والرق  
والمالك بسائر اسبابه وحق المالك القديم يسري اليه  
وحق الاسترداد في البيع الفاسد وفي الدين فبيع مع امه  
للدين وحق الاضحية والرقن فاذا ولدت الموهونة كان  
رهنها معها بخلاف المستاجرة والكفيلة والموصى غير منها  
فانه لا يعتبرها وفي فتح القدير بعد ما عتق المحل لا يجوز بيع  
الام ويجوز هبتها ولا يجوز هبتها بعد تدبير المحل على الاصح  
ولا يتبع امه في حق الرجوع في الهبة ولا في الكفالة والاعادة  
والا بصاء بخلافها ولا في الجناية ووجوب الفضايل و  
الحدة على الام ولا يندكى الجنين بذكاة امه وبيع امه في  
بيعها ولا ينفذ بالبيع والهبة ويصح الخلع على ما في بطن  
جارية ويكون الولد له اذا ولدت لاقل من ستة اشهر و  
اعتاقه دون امه بشرط ان تلد لاقل منها وتديره و  
الا بصاء له ولو حمل دابة ونبه والاقرار له ان بين المقر  
سببا صالحا وولد لاقل منها والاقرار به وان لم يبين له



سببا اذا جاءت به لقل الدرة في الادبي وفي هذه يتصور  
 عند اهل الخبرة في البهايم ويرث بشرط ولادة حيا و  
 يورث فنقسم الغرة بين ورثته ولم ار الا ان حكم الاجارة  
 له وينبغي فيه الصحة وان يصح الوقف عليه ولا فرق في كون  
 الجنين تبعا لامه بين بخادم والحيوانات فالولد منها  
 لصاحب الانثى ولا يتبع امه في شئ من الاحكام بعد  
 الوضع الا في مثله وهي ما اذا كان استحق الام بنية  
 فانه يتبعها ولها **احكام الصبيان** لا تكليف على الصبي  
 بشئ من العبادات حتى الزكوة عندنا ولا بشئ من  
 منتهيات فلا حد عليه لو فعل اسبابها ولا قصاص عليه  
 وعمره خطأ سواء كان مميزا او لا واختلفوا في وجوب  
 صدقة الفطر في ماله والاخيه والعقد الوجوب في ذمها  
 الولي وينجها ولا يتصدق بشئ من لحمها فيطعمه منه  
 ويتباع له بالباقي ما ينفي عنه وانفقوا على وجوب العشر  
 والخراج في ارضه وعلى وجوب نفقة زوجته وعياله  
 وقرابته كالبالغ وعلى بطلان عبادته بفعل ما يفسد  
 ولا ينقص طهارته بالتهمة في صلواته وان ابطلت  
 الصلوة ونقض عبادته وان لم تجب عليه ولا تصح امامته  
 وتجب سجدة التلاوة على سامعها من صبي وليس هو  
 من اهل الولايات فلا يلي الانكاح ولا القضاء ولا الشهادة  
 مطلقا وتصح سلطنة ظاهره ويصلح وصيا وناظرا

ويقيم العاقبة مكانه بالغيا الى بلوغه وفي الملقط ولا يفتح  
 خصومة الصبي الا ان يكون ما دونها في الخصومة وتمنع الصبي  
 المطلق او المتوفى عنها زوجها من الزوج الى انقضائه العدة  
 ولا نقول بوجوبها عليها على العقد ولا يداوي الا باذن وليه  
 واذا اهدى للصبي شئ وعلم انه له فليس للوالدين الاكل  
 منه بغير حاجة ويصح توكيله اذا كان يعقل العقد يقصد  
 ولو تجورا ولا ترجع الحقوق اليه في نحو بيع بل لو كره وعمل  
 بقول المميز في المعاملات كهدية ونحوها ويصح قبضه للمبهمة  
 ويحصل بوطئه التحليل للمطقة ثلاثا اذا كان مرا حقا  
 يتحرك الله ويشتمى النساء ويصح اسلام وردته ولا يقبل  
 لو ارتد بعد اسلام صغيرا او تبعا وتحل ذبحته بشرط  
 ان يعقل التسمية ويضبطها ويجوز له الدخول على النساء  
 الى خمس عشر سنة ولا يصح طلاقه وعنفه الاحكام في مسائل  
 وتضمن ما اتلفه الا في مسائل وتثبت حرمة المصاهرة  
 بوطئه ان كان من يشتمى النساء والا فلا وتثبت ايضا  
 بوطئي الصبيته المشتهاة وهي بنت تسع على المختار ولا يدخل  
 في القسام والعاقلة وان وجد فتيل في داره فالدية  
 على عاقلته ولا جزية عليه ولا يدخل في الغرامات السلطانية  
 ولا يوجب صبيان اهل الذمة بالتمييز عن صبيان المسلمين  
 ولا يقتل ولا حربي اذا لم يقاتل ويعقد بمنه ولو كان  
 ما دوننا فباع فوجد المشتري به عيبا لا يحلف حتى يدرك



ولو ادعى على صبي محجور ولا بنية له لا يحضر الى باب  
القاضي ويقام التعزير عليه تأديبا وتوقف عقوده  
المرتدة بين النفع والضرر على اجازة وليه ولا يتوقف  
من اقواله ما تخض ضررا ومنه اقراضه واستقرضه  
لو محجورا وكفالتة باطلا ولو عن ابية وصحت له وعنه  
مطلقا ولو قطع طرف صبي لم يعلم صحته ففيه حكمه عدل  
ولو دفع سكينه الى صبي فقتل نفسه لم يضمن الدافع وان  
قتل غيره فالدية على عاقلة الصبي ويرجعون بها على  
الدافع وكذا لو امر صبيا بالوقوف من شجرة فوق ضمن دينة  
ولو ارسله في حاجة فغضب ضمنه وكذا لو امره بصعود  
شجرة لنقض ثمرها له فوقع وكذا لو امره بكسر الحطب  
ولو حمل صبيا على دابة وقال امسكها لي وهي واقفة فسقط  
ومات كان على عاقلة الذي حمله الدية مطلقا وان ستر  
الصبي الدابة فاوطأت انسانا فقتله فالدية على عاقلة  
الصبي الا ان يكون الصبي لا يستمسك عليها فهدر ولو  
كان الرجل راكبا فحمل صبيا معه فقتلت الدابة انسانا  
فان كان الصبي لا يستمسك فالدية على عاقلة الرجل فقط  
والا فعلى عاقلة ما احكام **الرضاع** لبن المرأة محترم  
في الرضاع دون لبن الرجل لو اختلط لبن المرأة بماء او  
بدواء او لبن شاة فالمعتبر الغالب وثبت الحرمة اذا  
استويا احتياطا كما في العناية واختلف فيما اذا اختلط

لبن المرأة بلبن اخري والصحيح ثبوت الحرمة منهما من غير  
اعتبار للعلية كما بيناه في الرضاع ادخلت امرأة حلة ثديها  
في فم الرضيع ولا يدري دخل اللبن في خلقه ام لا لا يحرم لان  
في المانع شك في الخانية صغير وصغير بينهما شبهة الرضاع  
ولا يعلم ذلك حقيقة قالوا لا بأس بالنكاح بينهما لهذا  
اذ لم يحجز بذلك احد فان عدل ثقة يؤخذ بقوله ولا يجوز  
النكاح بينهما وان كان المحجز بعد النكاح وهما كبيران فا  
لاحوط انه يفارقها صبية ارضعها قوم كثير من اهل قرية اقليم  
او اكثرهم ولا يدري من ارضعها واراد من اهل تلك القرية ان  
يتزوجها قال ابو القاسم الصغار اذا لم يظهر له علامة ولا  
يشهد بذلك يجوز نكاحها ارضعت الكبيرة الصغيرة لم تقض  
نصف مهر الصغيرة الا بيقين الا فساد بان تعلم بالنكاح  
ويكون الارضاع مفسدا له وان يكون لغير حاجة والجهل  
عندنا معتبر لدفع الفساد **احكام المحارم** منها تحريم النكاح  
وجواز النظر والمخلوة والمسافرة ويختص المحرم بالنسب بحكم  
منها عتقه على قربة لوملكه ولا يختص بالاصل والفرع  
ومنها وجوب نفقة الفقير العاجز على قربة الغني ومنها عدم  
جواز التفريق بين صغير ومحرم ببيع او هبة الا في مسائل  
فان فرق صح ومنها ان المحرمية مانعة من الرجوع في الهبة و  
مختص اصول والفروع من بين سائر المحارم باحكام منها  
انه لا يقطع احدهما بسرقه مال الاخر ومنها لا يقضي ولا



يشهد أحدهما للآخر ومنها لا يدخلون في الوصية للأقارب  
 ومنها تحريم موطوءة كل منهما على الآخر ولو زنا ومنها تحريم  
 منكوبة كل منهما على الآخر بحجر العقد وتختص الأصول بأحكام  
 منها لا يجوز له قتل أصله الحربي إلا دفاعا عن نفسه وله  
 قتل فرعه الحربي كحررها ومنها لا يقتل الأصل بفرعه ويقتل  
 الفرع بأصله ومنها لا يجد الأصل بقذف فرعه ويحد الفرع  
 بقذف أصله ومنها لو ادعى الأصل ولد جارية ابنه ثبت  
 نسبه والجد كالأب عند عدم ولو حكما بعدم الأهلية  
 بخلاف الفرع إذا ادعى ولد جارية أصله لم يصح أن ينفذ في  
 الأصل ومنها لا يجوز الجهالة الأباذنه بخلاف الأصول  
 ومنها لا يجوز المسافرة الأباذنه إن كان الطريق مخوفاً والآخر  
 فإن لم يكن ملتحياً فكذلك والأفلا ومنها إذا ادعاه أحد  
 أبويه في الصلوة وجبت اجابته إلا أن يكون عالماً بكونه  
 في الصلوة ومنها كراهة حجه بدون إذن من كرهه من أبويه  
 إن احتلج إلى خدمته ومنها جواز تأديب الأصل بفرعه ومنها  
 تبعية الفرع للأصل في الإسلام ومنها لا يحبسون بدين  
 الفرع والأجداد والمجذبات كذلك وتختص الأب والجد  
 بالأب بأحكام منها ولاية المال فلا ولاية للأم في مال الصغير  
 إلا الحفظ وشراء ما لا بد منه للصغير ومنها تولي طرفي  
 العقد فلو باع الأب ماله من ابنه أو اشترى وليس فيه  
 غبن فاحش انعقد بكلام واحد ومنها عدم خيار البلوغ

في تزويج الأب والجد فقط وأما ولاية الإنكاح فلا تختص بها  
 فتثبت لكل ولي سواء كان عصبة أو من ذوى الأرحام **فائدة**  
 يترتب على النسب اثني عشر حكماً توديت المال والولاء وعدم  
 صحة الوصية عند المراجعة وتلحق بها الأفراد بالدين في مرض  
 موته وتحمّل الدين وولاية التزويج وولاية غسل الميت والصلوة  
 عليه وولاية المال وولاية الخصانة وطلب الحد وسقوط القضا  
 والجد كالأب عند فقد الأب في أحد عشر مسألة ختمت الفرائض  
 ونسب في غيرها أما الخمس فالأولى الجدة أم الأب لا أخت  
 لها مع الأب ولا تحجب بالجد الثانية الأخوة للأبوين والأب  
 يسقطون بالأب ولا يسقطون بالجد على قولها ويسقطون به  
 كالأب على قول الإمام وعليه الفتوى الثالثة للأم ثلث ما  
 يبقى مع أحد الزوجين وأب ولو كان مكان الأب جد  
 فلا أم ثلث جميع المال عند أبي حنيفة ومحمد خلافاً لأبي يوسف  
 الرابعة لومات المعتق عن أب معتقه وابن معتقه فالأب  
 السادس والباقي للأب في رواية ولو كان مكان الأب جد  
 فالكل للأب في الروايات كلها على قول الإمام الخامسة لو ترك  
 جد معتقه وأخاه قال أبو حنيفة تختص الجدة بالولاء وقالوا  
 بينهما ولو كان مكان الجد الأب فاليراث كله له اتفاقاً وأما  
 المسائل الست لو أوصى لأقرباء فلان لا يدخل الأب ويدخل  
 الجد في ظاهر الرواية وتجب صدقة فطر الولد على أبيه الغني  
 دون جدّه ولو اعتق الأب جراً ولا ولد له إلى ماله دون



الجدة وتبصر الصغير مسلما باسلام ابيه دون جدته ولو  
 مات وترك اولاد اصغارا وما لا فالولاية للاب بخلاف الجدة  
 ولو كان للصغير اخ وجد فلي قول ابي يوسف يشتركان  
 وعلى قول الامام يختص الجدة ولو كان مكانه اب اختص اتفاقا  
 ثم ردت اخري لو مات وترك اولاد اصغارا ولا مال له  
 ولهم ام وجد اب فالنفقة عليهما اثلاثا الثلث  
 على الام والثلثان على الجدة الجدة الفاسدة من ذوى الارحام  
 وليس كاب الاب فلا يلى النكاح مع العصبات ولا يملك  
 التصرف في مال الصغير ولو ادعى نسب ولد جارية ابن بنته  
 لم يثبت بلا تصديق وفي الميراث من ذوى الارحام الا في مثل  
 ما اذا قتل ولد بنته فانه لا يقتل به كاب **الاحكام الحقيقية**  
 لاجمة عليه ولا عيذ ولا ذكوة ولا نج ولا فطرة ولا اضحية  
 ولا يكفر الا بالصوم ولا يفرد بتزويج نفسه ويجبر عليه  
 ومهره متعلق برقبته كالدين وبيع في نفقه زوجته  
 ولا يجب عليه نفقه ولده ولا نفقة لها الا بالسننة وعودها  
 كالرجل وتزاد البطن والظهر ويكون صداقا ونذرا و  
 رهنا ولا ينفذ اقراره بمال ما دون ما كانا الا باذن  
 مولاه الا اذا اقر المأذون بما في يده ولو بعد حجره وكذا اقراره  
 بجناية موجبة لدفع او الغذاء غير صحيح بخلافه بخلافه او قود  
 ولا يجوز كونه شاهدا ولا مكرها ولا نية ولا قاضيا ولا  
 وليا في نكاح او قود ولا وصيا الا اذا كان الموصي والورثة

صغار عند الجرح ولا يرث ولا يورث ولا تصح كفالته حالة  
 الا باذن سيده ولا يرجع الحقوق اليه لو وكلا محجورا  
 وعقد موقوف على اجازة مولاه ولا دينه في قتله وقيمه  
 قائمة لقامها كلا وبعضا ولا تبلغها ولا عاقلة له الا وهو  
 منهم ولا يدخل في القسامة وحده النصف ولا احصان له  
 وجنايته متعلق برقبته كدينه وبيع في دينه ويرفع في  
 جنايته ان لم ينفذ سيده وينكح اثنين ولا تسترى له  
 مطلقا وطلاقها ثنتان وعدتها حيضتان ونصف المقدار  
 ولا تنكح على خرة ولا تلحق ولدها مولاه الا بدعته ولو اقر  
 بوطئها ولا قضاص بينه وبين الحر في الاطراف بخلاف  
 النفس ولا يجده قاذفه وانما يغزر ولا يسمع الدعوى و  
 الشهادة عليه الا بحضور سيده ولا يجلس في دين ولا  
 جزية عليه ويملكها الكفار بالاستيلاء واعتاقه باطل  
 وكذا وصيته وهبته وصدقته وتبرعه الا اهداء اليسير  
 في المأذون والحجابة اليسيرة منه والمولى مطالب لزوجها  
 العنين والمحبوب بالتفريق وليس مصرفا للصدقات الوجبة  
 الا اذا كان مكانا او مولاه فقيرا او تخرج الامة في العدة  
 ويحل سفرها بغير محرم وتخيذ اذا اعتقت بخلاف العبد  
 ولو كان زوجها حرا ولا يصح الوقف على عبد نفسه وامته  
 عند محمد الا المدبر وام الولد ويجزئه مولاه على الصحيح ولا  
 يجده عندنا **الاحكام الاعلى** هو كالصغير الا في مسائل



منها لاجهاد عليه ولا جمعة ولا جماعة ولا حج وان وجد قافدا  
ولا يصلح للشهادة مطلقا على المعقد ولا للقضاء ولا دية  
في عينيه وانما الواجب الحكومة وتكره امامته الا ان يكون  
اعلم القوم ولا يصح عقده عن كفارة ولم ارحم دبحه وصيده  
وحضائه ورايته لما اشتراه بالوصف وينبغي ان يكره  
ذبحه واقاضائه فان امكنه حفظ المحضون كان  
اهلا ولا فلا ويصح ناظرا او وصيا **احكام الذمي** يضمن  
متلف خمره له الا ان يظهر بيعها بين المسلمين فلا ضمان في  
اذا قتلها او يكون المتلف اماما يري ذلك ولا يمنع من لبس  
الحري والذهب ولا يتعريض لهم لوتناكحوا فاسدا او يتابعوا  
كذلك ثم اسلموا ويؤخذ الذمي بالتمييز عتيا في المركب و  
الملبس فيركبون كالاكف والمعتمد انهم لا يركبون مطلقا  
وان ركب الحمار للضرورة نزل في الجامع ويضيق عليهم  
في المرور ويجعل على دورهم علامة ولا يحدثون بيعه ولا  
كسبه في مصر اختلفت الرواية في سكنائهم بين المسلمين  
في مصر والمعتمد الجواز في محلة خاصة ولا يجرم وانما يجلد  
والحاصل نظام الحدود كلها الا احد شرب الخمر ولا يبدأ  
الذمي بسلام الا الحاجة ولا يراد في الجواب على وعليك  
ويكره مصافحته ويحرم تعظيمه ولا يكره عيادة جاره  
الذمي ولا ضيافته ولا تعتبر الكفاة بين اهل الذمة  
ويقتل المسلم بالذمي ودية الكافر والمسلم سواء ولا

يقتل

يقتل المسلم والذمي بالمستأمن والا سلام يهدم ما قبله  
من حقوق الله تعالى دون حقوق الادميين كالعصا من  
ضمان الاموال **احكام السكران** السكران من المباح كالخمر عليه  
لا يقع طلاق واختلف التصحيح فيما اذا سكر مكرها او مضطرا  
فطلق والسكران من المحرم كالصالح فيؤخذ بافعاله و  
اقواله الا في ثلث الرقة والافوار بالحدود الخالصة والاشهاد  
على شهادة نفسه وزدت على الثلثة تزويج الصغير والصغيرة  
باقل من مهر المثل او باكثر فانه لا ينفذ الثانية الوكيل  
بالطلاق صاحبا اذا سكر فطلق لم يقع الثالثة الوكيل بالبيع  
لو سكر فباع لم ينفذ على موكلة الرابعة غضب من صلح ورده  
عليه وهو سكران واختلف التصحيح فيما اذا سكر من الاشربة  
المختصة من الجبوب او العسل والفتوى على انه ان سكر من محرم  
ضيغ طلاقه وعقاقه ولو زال عقله بالبيع لم يقع وصرخوا  
بكراهة اذان السكران **احكام النصرف في مال الغير** لا يجوز  
النصرف في مال غيره بلا اذن ولا ولاية الا في مسائل  
الاولى يجوز للولد والولد الشراء من مال المريض ما يحتاج  
اليه بغير اذنه الثانية اذا انفق المودع على ابوي المودع  
بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأي القاضى  
الثالثة مات بعض الرقعة في السفر فباعوا قماشه وعدته  
وجهزوه بثمنه لم يضمنوا استحسانا نصرف في ملك غيره  
ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا نصرف في



مال امرأته فماتت وادعى أنه كان باذنها وأكره الوارث  
 فالقول للزوج بنى في أرض غيره باذنه فالبناء لما لكها  
 ولو بنى لنفسه بلا أمره فهو له وله دفعه إلا أن يضتر  
 بالارض وأما البناء في أرض الوقف فان كان الباقي الموقوف  
 عليه فان كان بمال الوقف فهو وقف كذا ان كان من  
 ماله للوقف أو أطلق وان لنفسه فهو له وان لم يكن متوليا  
 فان بنى باذن الموقوف ليرجع فهو وقف والآ فان بنى  
 للوقف فوقه وان لنفسه أو أطلق دفعه لولم يضتر فان  
 اضتر فهو المضيق لماله فليتر بص الى إخلاصه وفي بعض  
 الكتب للناظر تملكه بأقل القيمتين للوقف من زرع وغير  
 من زرع بمال الوقف غضب أرضا وبني فيها أو غرس  
 فان كانت قيمة الأرض أكثر قلعا وردت وأضمن قيمتها  
 هدم حائط غيره يضمن نقصانها ولا يؤمر بجارتها إلا  
 في عمارة حائط المسجد وقع الحريق في حجة فهدم رجل  
 دار غيره لأطفاله باذن السلطان لم يضمنها المتلف  
 بلا غضب تعتبر قيمته يوم التلف حل قيد عبد فهرب  
 لا يضمن صلب دهنه لاسنان عند الشهود فادعى مالكه  
 الضمان فقال كانت بحسنة بوقوع فارة فالقول للصاب  
**أحكام السرقة** لا قطع لسرقه مال أصله وان عملا  
 وفرعه وان سفل واحد الزوجين وسيد وعبد  
 وفي بيت مأدون في دخوله ولا فيما كان أصله مباحا وسقط

القطع

القطع بدعواه كون المسروق ملكه وان ثبت وهو اللص الطريف  
 ولا يضمن من دُل سارقا على مال إنسان فسرقه **الفرق بين**  
**الباطل والفاسد الباطل** والفاسد عندنا في العبادات متروك  
 وفي النكاح كذلك لكن قالوا نكاح المحارم فاسد عندنا  
 حنيفه فلاحد وباطل عندهما فيجد وأما البيع فمبنيان  
 فباطله ما لا يكون مشروعا بأصله ووصفه وفاسد  
 ما كان مشروعا بأصله دون وصفه وحكم الأول انه لا يملك  
 بالقبض وحكم الثاني انه يملكه به وأما في الإجارة فمبنيان  
 قالوا لا يجب الأجر في الباطلة ويجب أجر المثل في الفاسدة  
 وأما في الرهن فبفاسده يتعلق الضمان وبباطله لا يملك  
 للدين في فاسده دون باطله وأما في الصلح فقالوا من الفاسد  
 الصلح عن النكاح بعد دعوى فاسده والصلح الباطل الصلح  
 عن الكفالة والشفعة وخيار العتق وقسم المراهة وخيار  
 الشرط وخيار البلوغ ففيها يبطل الصلح ويرجع الدافع بما  
 دفع وأما في الكفالة اذا أدى بحكم كفالة فاسده رجع بما أدى  
 والكفالة بالأمانات باطلة وأما الكتابة ففرقوا فيها  
 بين الفاسد والباطل فيعتق بأداء العين في فاسدها  
 ولا يعتق في باطلها وأما الشركة فظاهر كلامهم الفرق  
 بينهما فالشركة في المباح باطلة وفي غيره اذا فقد شرط  
 فاسده ما يقبل التعليق وما لا يقبله تخليق التمليكات  
 والتقييدات بالشرط باطل كالبيع والشراء والإجارة

فان

بيان

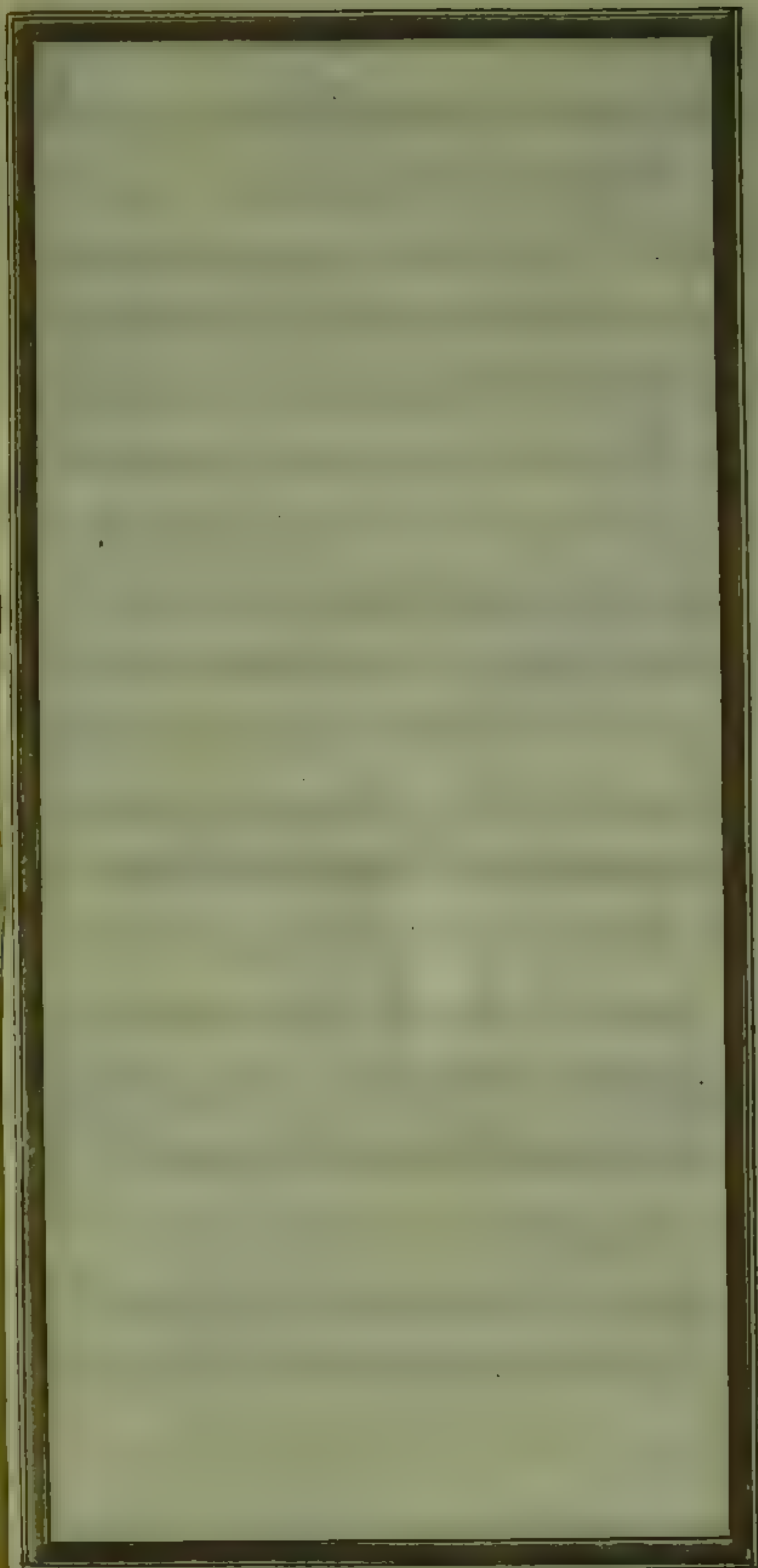


والاستجار والهبة والصدقة والنكاح والأفراد والأبراء  
وعزل الوكيل ونحو المأذون والرجعة والتحكيم والكتابة  
والكفالة بغير الملام والوقف في رواية والهبة بغير المقار  
وما جاز تعليقه بالشرط لم يبطل بالشرط الفاسد كطلاق  
وعتق وحوالة وكفالة وبطل الشرط ولا يبطل الرهن  
والأقالة بالشرط الفاسد وحله ما لا يصح تعليقه وبطل بقاء  
البيع والقسم والأجارة والرجعة والصلح عن مال والأبراء  
والجحر وعزل الوكيل في رواية وإيجاب الاعتكاف والزراعة  
والمعاملة والأفراد والوقف في رواية وما لا يبطل بالشرط  
الفاسد الطلاق والخلع والرهن والقرض والهبة والصدقة  
والوصايا والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والأمانة  
والكفالة والحوالة والأقالة والعصب وأمان القن  
ودعوة الولد والصلح عن القصاص وجناية غضب وعقد  
ذمة ووديعة وعارية إذا ضمنها رجل وشرط فيها كفالة  
أو حوالة وتعليق الرقة بغير اختيار شرط وعزل قاض  
والتحكيم عند محمد **قائمة** من ملك التجيز ملك التعليق  
الآ الوكيل بالطلاق يملك التجيز ولا يملك التعليق  
ومن لا يملك التجيز لا يملك التعليق إلا إذا علقه بالملك  
أو سببه ما يقبل الإسقاط من الحقوق وما لا يقبله  
لو قال وارت تركت حتى لم يبطل حقه أو الملك لا يبطل  
بالزك والحق يبطل به حتى لو قال المرهن تركت حتى

في خيس الرهن بطل رجل له مسيل ماء في دار غيره فباع  
صاحب الدار داره مع المسيل ورضي به صاحب المسيل كان  
لصاحب المسيل أن يضرب بذلك في الثمن وأن كان له حق  
أجر الماء دون الرقبة لا شئ له من الثمن ولا سبيل له  
على المسيل بعد ذلك كرجل أوصى لرجل يسكن داره فمات  
الموصي وباع الوارث الدار ورضي به الموصى له جاز البيع  
وبطل سكناه ولو لم يبع صاحب الدار داره ولكن قال  
صاحب المسيل أبطلت حتى في المسيل فإن كان له حق لأجر  
الماء دون الرقبة بطل حقه قياسا على حق السكنى وإن  
كان له رقبة المسيل لا يبطل ذلك بالإبطال حق الشفعة  
يسقط بالإسقاط وحق الرجوع في الهبة لا يسقط به من  
كان فقيرا من أصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف  
استحقاقا لا يبطل بالإبطال خيار الشرط يسقط بالإسقاط  
وخيار الرؤية لم يبطل بالقول وإن بالنفل يبطل  
وخيار العيب يبطل به لو قال رب السلام أسفطت حتى  
في التسليم في ذلك المكان أو البلدة لا يسقط الشرط  
له النظر إذا فوضه لغيره فإن كان التفويض له على وجه  
العموم صح والآ فان كان في صحته لم يجز وإن كان عند  
موته جاز الشرط له لا يملك إسقاط ما شرط له  
فكذا الشارط

بطل رقبته دارا ورضا أعضاء أياها  
بمختار







احكام النساء ١	احكام الصبيات ٩	احكام العبيد والام ١٤
احكام السكارى ١٧	احكام المكرهين ١٨	احكام المجانين ١٩
احكام المفقود والاسير ٢٠	احكام ام الولد ٢١	احكام المدبرين ٢٢
احكام المكاتبين ٢٣	احكام اهل الذمة ٢٥	احكام اهل الجزية ٢٧
احكام المرتدين ٢٩	م م م م م م	احكام الاوصيا ٣٠





**احكام النساء** قال ابو العباس سمعت الشيخ ابا الحسن  
ابن سراقه يقول المرأة اذا رأت دم الحيض تعلّق بها احكام  
وهي تحريم الصلوة والصوم والوطئ وقرأة القرآن ودخول  
المسجد ومس المصحف ولزوم التكليف من حيث انها تصير  
مامورة منهية ورواى الشهر وانها صارت من ذوات الاقراء  
اذا اطلقت بعد الدخول واجاب الغسل عليها اذا ظهرت  
ويقال ان الله تعالى عاقب خواصلوات الله عليها على نقض  
عهدها واكلها المنهى عنه بعشرة اشياء الحيض والمجمل  
والنفاس والعدّة واللبن للولد سنتين ونقض العقل  
ونقض الدين ونقض الشهادة والميراث وحرمان الجهاد  
وان لا يكون من النساء بنى وتجلس المرأة في الاستنجاء

وختلفوا في جواز ثوبه  
في المسألة جواز ثوبه  
ان كان ثوبه لا يمسها

متفرجة

متفرجة تفرج بين رجلها ثم تغسل ما ظهر ولا يجب عليها  
ادخال الاصبع اذا خاف من ذلك هيجان الحدث وذهاب  
العذرة ان كانت بكر او اذا حشت فرجها بالقطنه فوجدتها  
مبتلة فان كانت البلة في فرج الطرف الداخل لا يجب عليها  
الوضوء وان كانت في الطرف الخارج وجب عليها الوضوء و  
كذلك الرجل اذا حشى احليله بقطنه ثم وجدها مبتلة فان  
ظهرت البلة في الطرف الخارج نقض وضوءه والا فلا واذا  
خرج من قبل المرأة ربح لم يجب عليها الوضوء والمرأة في غسل  
الجنابة كالرجل وان لم تنقض ضيقه رأسها اجزاءها وهي  
في الاحكام كالرجل واذا جامعها زوجها والتقى الختانان  
وتوارت الحشفة وجب الغسل عليهما انزلا او لم ينزلا واذا  
جامعها زوجها وغسلت ثم خرج منها بقية مني الرجل فلا غسل  
عليها اتفاقا واذا عجنحت وفي اظفارها طول وبقي العجين  
بين اظفارها لم يجز غسلها واذا امسحت على خمارها لم يجز عن  
مسح الرأس الا ان تعلم ان الماء قد وصل الى شعرها مقدار  
البرقع واذا اجنبت ثم ادرها الحيض فان شاءت اغسلت  
وان شاءت لم تغسل وغرق الجنب والمحيض ليس بخمس و  
المحيض اذا غرقت يدها في الاناء لم تقصد والمرأة في المسح  
على الخفين وفي التيمم كالرجل وتقعد المرأة في صلواتها  
كاستر ما يكون وترفع يديها الى ثدييها واذا قعدت خرج  
رجليها من جانب واحد واذا سجدت وضعت بطنها على



فحذيرها ولا تجافي كما يجافي الرجل وإذا أذنت جاد ويكره  
 وإذا أم رجل نساء في مسجد جماعة ليس معهن رجل فلا  
 بأس وأما إذا كان في بيت فيكره إلا أن يكون معهن  
 ذات رحم محرم منه ويكره للمرأة أن تؤم النساء فإن فعلت  
 قامت وسطهن امرأة صلت خلف الإمام ونوي الإمام  
 إمامتها فسدت صلوة ثلثة رجال من غير يمينها ومن عن  
 يسارها ومن خلفها رجل أم نساء ليس معهن رجل  
 فأحدث فخرج ليتوضأ فوصلته جائزة وصلوة النساء  
 فاسدة وإذا استخلف امرأة فسدت صلوته أيضا وإن  
 تقدمت امرأة من غير أن يقدمها فسدت صلواتهن دونها  
 وإن قامت امرأة حذاء الإمام وقد نوى الإمام إمامتها  
 فسدت صلوة الإمام وإذا سبق الرجل والمرأة فلما سلم  
 الإمام فاما يقضيان فقامت مجنبه لا يقصد صلوته ولو  
 كانا لاحقين والمسئلة بجائزها فسدت صلوته المرأة  
 إذا صلت وربع رأسها مكشوف لم تجز صلوتها وقاك  
 أبو يوسف يجوز حتى يكون النصف المرأة إذا صلت وهي  
 حامله صبيتهما أجزاءها وهي مسيئة ولو حملت غير صبيتهما  
 فسدت صلوتها جارية راهقت فقامت في الصف مع الرجل  
 افسدت صلوته استحسانا جارية راهقت فصلت بغير  
 قناع أجزاءها استحسانا ولو صلت بغير وضوء أمرت  
 بالاعادة ويكره للنساء خروج العيدين والحجعة والحجاعات

ويرحق للجوز الكبيرة أن تشهد صلوة الفجر والعشاء والعين  
 على قول أبي حنيفة وعند صاحبه يجوز للجوز حضور الصلوة  
 كلها المستحاضة كالحديث بقوم ونضلى ونقرأ القرآن  
 وتدخل المسجد وبأيتها زوجها ولا تمس مصحفا إلا أن تخطأ  
 ولا وضوء عليها في كل دم سائل في الوقت من الاستحاضة  
 وإذا حدث حدثا غير دم الاستحاضة توضأت لذلك  
 الحدث وتوضأ لوقت كل صلوة وتنقضي طهارتها بخروج  
 الوقت ولها أن تصلي في الوقت ما شاءت من الصلوات  
 نفلا كان أو فرضا فإن توضأت للحدث والدم منقطع ثم سال  
 دمها فعليها الوضوء الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلوة  
 النفساء لا تصلي ولا تصوم ولا تطوف بالبيت الحج أو عمره  
 تطوعا أو فرضا ولا تمس مصحفا إلا بخلاف ولا تدخل مسجدا  
 وتقضي الصوم ولا تقضي الصلوة ولا يأتها زوجها ولا يباش  
 بأن يمسها بالشهوة ويفعل بها كما يفعل بالحائض وغسل  
 النفساء وغسل المرأة من الجنابة واحد ولا يباش للحائض  
 أن تغسل الميت عند أبي حنيفة وكذلك النفساء على قياس  
 قوله وقال أبو يوسف يكره لها ذلك فإن غسلت جاد وكفن  
 المرأة في خمسة أثواب درع وخمار وسراويل وملحقه  
 وخرقة فوق ثدييها وأقل ما تكفن المرأة ثلثة أثواب  
 وتوضع الغنص على جنازتها وتبشى قبرها ويسدل شعرها  
 بين ثدييها ولا يسدل خلفها إذا قفيت لأنه زينة للأحياء



وتغسل المرأة الصبي الذي لم يتكلم وتغسل الرجل الصبي  
التي لم يتكلم والحائض اذا استشهدت غسلت وكفت على  
قياس قول ابي ح كالجنب واذا ماتت المرأة وليس لها محرم  
لا يترك احد من النساء تدخل القبر ولكن يدخل فيه اهل الصلاح  
من جيرانها واذا استجمعت جنازة المرأة والرجل فتوضع  
المرأة مما يلي القبلة والرجل مما يلي الامام واذا اجتمع الي  
وضعهما في قبر واحد وضع الرجل مما يلي القبلة والمرأة  
اذا ماتت مع الرجال فانها لا تغسل ولكن يتم فان كان احد  
من محارمها يتمها مكشوف اليد والاخذ رجل الحرمة على  
يد ويقيمها ويعرض بوجهه عند مسح ذراعيها والرجل اذا  
مات مع النساء وليس معهن رجل فان كانت فيهن زوجته  
غسلته وان لم يكن ماء يتمته اجنبية وان كانت فيهن ذات  
محرم يتمته مكشوفة اليد وان لم يكن بمتمته اجنبية تلف  
على يدها خرقه جماع الحائض حرام وكذلك ايتان المرأة في  
دبرها ولا لباس بان يقبل الحائض وبياشرها ونيام معها  
في الفراش ولا لباس بان يستمتع بها الا ما بين السرة الى الركبة  
وجاء في الحديث يجنب سفار الدم وله ما سوى ذلك قيل  
معناه تجعل المرأة الاذار على موضع الدم ثم يجوز له ان يستمتع  
بها وهذا معنى قولهم فوق الاذار والحصى والفعل سواء  
في حرمة النظر والمملوك فيما ينظر الى مولاه والحر سواء  
قال سعيد بن المسيب لا يغيركم هذه الآية او ما ملكت

ايمانكم فانها نزلت في الالباء خاصة النظر الى النساء على رءية  
اوجهه في وجهه لا يجوز النظر الى سبئي منهن وفي وجهه يجوز  
النظر الى جميع اعضاء المرأة وفي وجهه يجوز النظر الى موضع  
الرينة وفي وجهه يجوز النظر الى الوجه والكفين اما الاول  
فهو الاجنبية وذات المحرم اذا علم انه يشتمها اذا نظر اليها  
واما الوجه الثاني الذي يجوز النظر الى جميع اعضاءها وهي  
الامة والزوجات واما الوجه الذي يجوز النظر الى الوجه والكفين  
فهو المرأة الاجنبية اذا امن على نفسه واما جواز النظر الى  
مواضع الرينة فهو الى المحرم اذا كان يامن على نفسه واذا  
اراد شراء الجارية او تزوج امرأة فلا لباس بالنظر الى  
وجهها وكذلك القاضي اذا اراد ان يقضي عليها والشاهد  
اذا اراد ان يشهد عليها وان علم انه لو نظر اليها شتمها وان  
كانت عجوز لا تشتم مثلها فلا لباس بمصافحتها ومشيدها  
واذا كان على المرأة ثياب يصفها فلا ينبغي ان يتأملها ويتأمل  
جسدها واذا كانت بالمرأة جراحة او قرحة فاراد الرجل  
ان يداويها فلا لباس بان يكشف مقدار موضع القرحة موضع  
امرأة ماتت وفي بطنها ولد حي فانه يشق بطنها ومثل ذلك  
يحكى عن ابي خ وعن ابي مطيع لا لباس للمرأة ان تأكل القنفذ  
وشبهه تلمس السمن مالم تأكل فوق الشبع ولا تجل فوقه المرأة  
اذا حبلت لا ينبغي لها ان يحجم ولا تقصد ولا تلغى العلق مالم  
يجرك الولد واذا اخرك جاز ذلك مالم تقرب الولادة فاذا



قربت فلا تقبل ذلك أما الفصد فلا مناع منه حال الحمل  
افضل لانه يخاف على الولد آفة الا ان يخاف ان يدخل عليها  
ضررتين في تركه لا بأس للمرأة ان تخلق رأسها او تحجز  
اذا فعلت ذلك لمرض او وجع وعن محمد بن الحسن انه قال  
لو سببت امرأة بالمشرك وجب على اهل المغرب استنقاذاها  
ما لم تدخل دار الحرب وسئل ابو حفص البخاري رحمه الله  
عن له امرأة لا تصلي فقال طلقها قيل له فان لم يكن له شيء  
يقضي مهرها فقال لان يلقى الله تعالى ومهرها في عنقه  
احب الي من امرأة لا تصلي المرأة اذا كانت قبلها خصومة  
وقد وكلت وكيلها فاذا جاء وقت اليمين بعث اليها الحاكم  
من يحلفها وان كانت المرأة ثيبا قد ثبت خروجها الى الحمام  
فلا بد من ان يحضر باب الحاكم واذا اختلفت في البروز  
وكونها مستورة فالبينة عليها دون الخصم ولو ان رجلا  
اشترى قطنا ففقرته المرأة فان اعطاها وقال لها اغزلي  
كان الغزل للزوج وان اعطاها ولم يقل شيئا فالغزل لها  
وعليها فطن مثله وهذا اذا دفع اليها وامر لها ان تضعه  
او تحفظه في موضع وأما اذا دفع اليها ولم يقل شيئا  
فالغزل للزوج لان العادة جارية انه اذا دفع القطن اليه  
امرأته فانما دفعه لغزله فصار غزله بمنزلة حذمة  
البنت وكما لو اشترى دقيقا فخبرته ان الخبز للزوج واذا  
تزوج الرجل امرأة فادعت المرأة ان الزوج لا يصل اليها

فاجله القاضي سنة ثم ادعى بعد السنة انه وصل اليها فأنكرت  
المرأة وقالت انا بكر فان النساء ينظر اليها فان قلن انها بكر  
فالعول لها ولا يمين عليها وان قلن انها يثبت فالعول قول الزوج  
مع يمينه وكذا لك لو اشترى جارية على انها بكر فقبضها فقال  
وجدتها ثيبا والبائع يقول هي بكر فان النساء ينظرن اليها فان  
قلن انها بكر فالعول قول البائع ولا يمين عليه وان قلن انها  
ثيب استخلف البائع فان نكل عن اليمين ردت عليه وشهادة المرأة  
في حلال رمضان تقبل اذا كانت ثقة ولا تقبل على الرضاع  
اقل من شهادة رجل وامرأتين ويقول امرأة واحدة لا يفرق  
في الرضاع الا انه اذا وقع في قلب الرجل انها صادقة اخذ  
بالاحتياط وفارقها وشهادة النساء جائزة فيما لا يطلع عليها  
الرجال وتقبل شهادة امرأة واحدة بعد ان يكون عدلة  
ولا تقبل شهادة الامة والكافرة والكاذبة ولا تقبل حتى يكون  
حرة مسلمة عاقلة وشهادة القابلة وغيرها من النساء على الاستهلال  
لا تقبل عند أبي حنيفة وصورة الاستهلال ان المرأة اذا  
ولدت ولدا فمات الولد فان استهل الصبي فانه يرث ويورث  
عنه وان لم يستهل لا يرث ولا يورث عنه فان اختلفوا في  
الاستهلال عند أبي حنيفة لا تقبل الا شهادة رجلين او رجل  
وامرأتين ووجه ذلك هو ان صباح الصبي وحركته مما  
يطلع عليه الرجال وعند أبي يوسف ومحمد يقبل قول النساء  
في هذا وجه قوله ان مثل هذا المستشهد لا يشهد الرجال



وهذا الاختلاف في ثبوت الميراث وانفقوا انه يقبل قول  
القابلة في الصلوة على الصبي والمرأة اذا قامت شاهدين  
على طلاق زوجها الثلث فلم يقبل القاضي شهادتهما وردها  
على الزوج لا يسعها ان تقيم معه وتجهد كل الجهد حتى تخلص  
منه واذا شهد عدلان عندها ان زوجها طلق ثلاثا  
جاز لها ان تتزوج ولا بأس للمرأة بان تلبس الديبج والحرير  
والذهب والفضة ولا تكون فيه بمنزلة الرجال ولا خير في  
ان تخلخل في مكحلة من ذهب او فضة والمرأة في وجوب الزكاة  
كالرجل ويجب الزكاة في حليها مما كان من ذهب او فضة  
او بر ولا يجب في اللؤلؤ والجواهر زكاة اذ لم يكن للتجارة  
وعليها زكاة مهرها اذا قبضت زكته لما مضى عليها في قول  
ابي يوسف ومحمد وفي قول ابي حنيفة لا يجب عليها في ذلك  
زكاة حتى يحول الحول عندها بعد القبض واذا دفعت زكاة  
مالها الى زوجها لم يجز عند ابي حنيفة والزوج اذا دفع اليها لم يجز  
بلا خلاف والمرأة في جميع افعال الحج كالرجل سواء الا فيما  
يؤدي الى كشف العورة او الى المشقة فيجوز لها ان تلبس  
في حال الاحرام ما يديها من الدروع والقميص والخفين  
واحرامها في وجهها ولا تخلق رأسها وتأخذ من رأس  
شعرها مثل الامثلة وليس عليها رمل وتسدل الثوب  
على وجهها ولا ترفع صوتها في التلبية ولا تلبس المصوغ  
بعصفر ولا زعفران ولا ورس واذا طافت طواف

الزيارة حل لزوجها ان يقربها ورخص للحائض ان ترجع  
وتترك طواف الصدر واذا جامعها زوجها قبل الوقوف  
بعرفة فسد حجتها وعلى كل واحد منهما شاة وعليهما الحج  
من قابل وبمضيان في حجة فاسدة ثم اذا حج من قابل  
لا يفترقان واذا جامعها بعد الوقوف بعرفة لا يفسد  
حجتها وعلى كل واحد منهما جزور واذا طاف طواف الزيارة  
اربعة اشواط ثم جامع فلا شيء عليه والقبلة في الاحرام  
توجب الدم واذا جامعها وهي مكروهة او ناسية او كانت  
نائمة فسد حجتها وعليها الدم محاذاة الرجل المرأة في  
الطواف لا يفسد الطواف ولا يجوز لها ان تسافر الا مع  
محرم وقال ابو حنيفة لا يجب على المرأة الحج حتى يخرج معها  
المحرم من مال نفسه وفي رواية اخرى انه لا يجب عليها  
حتى يكون لها من المال ما يبلغها ومحرمها وليس لزوجها  
ان يمنعها اذا خرجت مع محرم واذا اهلته بالحج ولا محرم  
لها فهي بمنزلة المحصر وفي رواية اخرى عند الحج لزوجها  
ان يحللها في الحال ولو احرمت للحج التطوع بغير اذن الزوج  
ولها محرم او لا محرم لها فلزوجها ان يمنعها ويحللها ويكبر  
للمرأة المحرمة ان تلبس الحلي للزينة الا ان تواريه وان  
لبست فليس عليها بشيء واذا اوهي بحج فدفعو الى امرأة  
جاز واساؤا لان في افعالها فصور المرأة الحرة المكلفة  
اذا زوجت نفسها فهو جائز ولا اعتراض للاولياء الا ان



تزوج نفسها من غير كفوا وتنقص من مهر مثلها ولا يقدر  
على النفقة والمهر لا يكون كفوا لها وروي عن ابي يوسف  
انه قال اذا ملك نفقتها ولم يملك مهرها فهو كفوا وانما ينظر  
الى مهر مثل نسائها من كان مثلها في الحال والمال فاما  
يعتبر مهر مثلها عند عدم التسمية يعتبر مهرها بمهر  
نسائها من جهة الاب وام الاب او اخت الاب واذا  
رضي بعض الاولياء فليس للباقي حق التفريق للمرأة  
ان تمنع نفسها عن زوجها قبل الدخول حتى يقضيها جميع المهر  
ولها ان تمنع نفسها المهر ان تسافر حيث شاءت مع المحرم  
وليسكن في اي بلد شاءت وتخرج الى زيارة اهلها وليس  
للزوج منعها عن شيء من ذلك فان اعطاها المهر فله  
منعها من ذلك كله وله ان يدخل بها وليس لها ان تمنعه  
واذا كان المهر الى اجل فليس لها ان تمنع نفسها وكان الفقيه  
ابو الليث السمرقندي يقول اذا قبضت نصف المهر فليس  
لها ان تمنع نفسها هكذا جرت العادة في بلادنا انهم لا  
يقبضون قبل الدخول الا النصف فصار ذلك بمنزلة  
الشرط من طريق الدلالة الرجل اذا اراد ان يخرج امراته  
من البلد وليسافر بها ليس له ذلك الا برضاها ويجوز  
له ان يخرجها من المدينة الى القرية ومن القرية الى المدينة  
المراة اذا وجدت بالزوج برضا او جزا او مجزا او  
جنونا فلا خيار لها عند ابي يوسف واجمع رحمهما الله

وعند

وعند محمد رحمه لها الخيار وانفقوا في العتق ان لها الخيار  
وانفقوا ان الرجل اذا وجد بالمراة هذه العيوب فلا خيار  
له واذا اختلف الرجل والمرأة فيما دفع اليها الزوج فقال  
الزوج هو من المهر وادعت المرأة انه هديه فالقول قول  
الزوج في سوى ما كان واجبا عليها من متاع الصيف والشتاء  
المراة اذا امتنعت عن السكنى مع ضررتها وطلبت بيتا على  
حده في داره وجب عليه ليس لها غيره ذلك ولها ان لا تسكن  
منعها في بيت واحد المعتدة من طلاق لا تخرج في عتدها ليل  
ونهارا والموتى عنها زوجها تخرج بالنها لحاجتها ولا بيت  
الا في منزلها ولا بائس بان تخرج الى صحن الدار اذا لم يكن في  
الدار ساكن غيرها واقا اذا كان في الدار ساكن غيرها  
فلا يجوز لها ان تخرج الى صحنها ولا يجوز للمعتدة ان  
تسافر في عتدها وتجذب المراة في عتدها الطيب ولا  
بائس للمعتدة ان تسافر في عتدها الى الطبيب وليس للطيب  
والمعصفر وما هو مصبوع بزعفران والدهن والكحل  
للزينة ولا يجتضب ولا تمتشط ولا تلبس حليا ولا تشوف  
ومن المشايخ من اجاز لها ان تمتشط بالاشنان المدقوق  
دون الطرف الاخر لا زالة الا اذا زالة الزينة وعدة المطلقة  
تلك حيض والآية والصغيرة ثلث اشهر والامة حيضتان  
والآية شهر ونصف والموتى عنها زوجها عدتها اربعة  
اشهر وعشرا والامة عدتها شهران وخمسة ايام وعدة



الحامل وضع الحمل في الوجه كلها خمس من المعتدات لا يجب  
عليهن اتقاء الزينة المطلقة طلاقا رجعا والمعتدة  
بحكم نكاح فاسد والصبيته التي تبلغ وأم الولد اذا اعتقها  
سيدها او مات عنها والكافرة يطلقها المسلم فعليها  
العدة ولا يجب عليها اتقاء الزينة وروي خلف بن ايوب  
عن محمد بن الحسن رحمهما الله في امرأة شهد عندها شاهد  
بالطلاق قال ان كان زوجها غائبا يسعها ان تتزوج  
وان كان حاضرا لا يسعها ولا تمكته عن نفسها واذ ارضته  
الى القاضى فاقامت شاهدين فلم يرض القاضى بشهادتهما  
ورد المرأة على الزوج لا يسعها ان يقيم معه ويجهده  
كل الجهد حتى يتخلص منه قال محمد بن مقاتل رحمه ليس  
للرجل ان يمنع امرأته ان تغزل لنفسها من قطرها او لغيرها  
بالاجرة عند حاجتها وليس للمرأة ان ترضع ولدا لغير  
الاباد زوجها فلو اجرت نفسها ظهرا باذن الزوج  
فادادوا ان يمسوه عن غشائهما وقد اشترطوا عليها ان  
ترضعه في منزلهم فلم ان يمسوا الزوج ان يخلو بها في  
منزلهم واما اذا خرجت الى منزل الزوج لحاجة فلا يسعها  
ان يمنع نفسها منه وغسل ثياب الصبي واصلاح طعام  
على الظئر واذ ارادوا ان يخرجوا الظئر قبل مضي الاجل  
فليس لهم ذلك الا من عذر والعذر ان لا ياخذ الصبي  
من لبنها فلو حملت ونقص لبنها فان كان ذلك يضربنا

لصبي فهو عذره ان كانت سارقة فهو عذره ولو ان الظئر  
ارادت ان تترك الاجارة فان لم تكن المرأة معروفة  
بذلك فلها ذلك لان الدوام على هذا يدخل الضرر عليها  
يقال في المثل الحرة تموت جوعا ولا تأكل بشيها قال محمد بن  
مقاتل ليس للرجل ان يمنع امرأته من زيارة الابوين  
وزيارة المحرم في الشهر مرة او مرتين ويقال لا يجوز للمرأة  
ان تخرج من منزلها الا ان يكون في منزل فتخاف السقوط  
عليها وحمل العلم اذا لم يكن الزوج فقيها والى الحج اذا  
لزمها واذ كان لها على احد حق او لاحد عليها ويجوز للزوج  
ان ياذن لها في مواضع ولا يكون آثما في زيارة ابويها  
والنقرية لها وعبادتهما وكذلك الاقرباء وكذلك ان  
كانت المرأة قابلة فاستأذنت لدفع الولد او لغسل  
الميت والى تحمل العلم والى الحمام اذا كان الحمام للنساء  
خاصة وتخرج في جميع ما ذكرناه مستورة غير مطيبة  
ولا مسترخية وقال ابو بكر الحنظلي في المرأة اذا ابت  
ان تحبز وتطبخ فعلى الزوج ان يأتها بمن يعالج لها ذلك  
وكان المشايخ يقولون ان كان بها علة لا تقدر معها على  
الحبز والطبخ او المرأة من الاشرف فعلى الرجل ان يأتها  
بمن يحبز ويطبخ واذ كانت تقدر وهي من تخدم بنفسها  
فامتنعت من ذلك فليس لها ذلك لان النبي لم يجعل  
الذي من داخل البيت على المرأة والذي خارجه على الرجل



هكذا قضى بين علي وفاطمة رضي الله عنهما ولا ينبغي  
للزوجة ان تصوم التطوع الا باذن زوجها الحامل والمرضع  
تفطران لاجل الصبي وتفضيان ولا باس بان تمضغ  
لصبيتهما ثم اوجزا وهي صائمة اذا لم تجد من ذلك برة  
وكذلك اذا اذقت شيئا بلسانها مما يطبخ وتركه افضل  
ويقال ان المرأة ولا تستحق الضرب من زوجها الا بخسة  
اشياء على ترك الزينة له وهو يريد لها واذا دعاها الى  
فراشه فلم تجب وترك الصلوة وترك الغسل والخروج  
من المنزل المرأة اذا قطعت شعرها اثمت ودخلت تحت  
اللجنة وعليها ان تستغفر الله وتوب المرأة اذا عرض  
الولد في بطنها ولا سبيل الى استخراجة دون ان يجعل قطعا  
قبل ان علم ان الولد قد مات فلا باس بذلك وان كان حيا  
فلا تقتل نفس زكية لاجل نفس اخرى امرأة حبلى  
وهي بكر وكان زوجها جامعها فيما دون الفرج فلما ادنى  
او آن ولادتها اخبر بغيرها فامر بان يجا ببضة فيقتض  
بها ففعلوا فوضعت الحمل فقيل لمضير او يكون مثل هذا  
قال نعم اذا رشح السطح ربما وقع الماء في الكوة وحبلت  
امرأة في زمان الفقيه ابو الليث وهي بكر وكان زوجها  
جامعها فيما دون الفرج وغاب عنها فلما دنت ولادتها  
امر بان تقطع عذرتها بحرف الدرهم فقطعوا حتى خرج  
الولد تفرض نفقة المرأة وكسوتها على الزوج فان كان لها

خادم تفرض لخادمها وقال ابو يوسف تفرض لخادمين وتجب  
على مقدار حال الزوج ما يكفيها من الكسوة للشاء والضيف  
واذا مرضت المرأة او دخلت في السن او ذهب عقلها او  
اصابها بلاء لا يستطيع جاعها فعليه النفقة وان شربت  
سقط نفقها واذا ادت الخروج الى الحج فان كان الزوج  
لم يدخل بها فلا نفقة لها وان كان دخل بها فعليه النفقة  
على قدر سعر البلد الذي هما فيه مقيمان وليس عليه قدر  
اسعار مكة ولا نفقة للصغيرة على الزوج اذا كانت لا جامع  
مثلا ذبيحة النساء جائزة وكذلك النساء من اليهوديات  
والنصرانيات والمرأة في الحدود كالرجل تقطع يدها في السرقة  
وتضرب اذا شربت الخمر ثمانين سوطا واذا قذفت تضرب  
ثمانين واذا دنت وهي محضنة رجعت والامام بالخيار ان  
شاء حفرها وان شاء ترك وقد حد علي بن ابي طالب كرم الله  
وجهه شراحة الهداية وان كانت غير محضنة ضربت  
مائة سوط ولا تجرم المرأة في الحدود وينزع عنها الحسنو  
والفروج حتى يجد المرأة الم الضرب واذا شهد عليها اربعة  
بالزنا وهي حبلى فانها تحبس حتى تضع حملها واذا اثبت  
باقرارها لا تحبس ولكنها تترك حتى تضع ثم اذا ولدت  
فان كان حدّها الجلد لا تضرب حتى تغالي من نفاسها لانه  
يخاف عليها التلف وان كان الرحم فانها ترحم حين ولدت  
لان الرحم يقصد به الاهلاك وهي اقرب الى الاهلاك



وروي عن أبي حنيفة أنه قال إن لم يكن أحد يرضعه ويفق عليه فأنما تؤخر حتى يستغني الولد رجل زنا بأمه فافضاهما فان كانت تستمسك البول فعليه الحد وثلاث الديّة وإن كانت لا تستمسك البول فعليه الحد وتعام الديّة والقصاص يجري بين الرجل والمرأة في النفس ولا يجري بينهما فيما دون النفس ويجري بين المرأة والمرأة ودية المرأة خمسة آلاف درهم نصف دية الرجل والناحية والمغنية تفرزان ويحبس حتى يتوبا وشهادة النساء مع الرجال جائزة في جميع الأحكام إلا في الحدود والقصاص والمرأة في الوصية والأفراد كالرجل ولا يجوز إقرار المرأة بالواريث إلا في ثلثة بالولد إذا لم يكن لها زوج معروف وصدرها الزوج والمولى إذا لم يكن معروفا اختلف العلماء في امرأة لها زوجان في الدنيا لا يمتا تكون في الآخرة قال بعضهم يكون لأخرها وقد جاز في الحديث أن المرأة لأخرها زوجها وقال بعضهم تخير فتختار من شاءت المرأة إذا ابت أرضاع الولد فلها ذلك والرضاع على الوالد قال الله تعالى فإن أرضعن لكم وإن استرجعها في حال قيام النكاح لأرضاع ولدها فأرضعته فلا أجر لها وإن استأجر مكاتبها جاز ولها الأجر والعدة والطلاق بالنساء لا تحل للمرأة أن تحم على ميت كائنا من كان إلا على زوجها بثلاث مصلها أربعة أشهر وعشر المرأة إذا حرمت على زوجها بثلاث تطليقات وأرادت أن تزوج

باجر وتحل للأول وهي تخاف أن لا يطلقها وأرادت أن لا تظهر أمرها ولا يحل فأنما تهيب لمن شق به شيئا فيشترى به عبد صغيرا مراهقا فيزوجها بشهادة شاهدين فيدخل بها الغلام ثم يهب المشتري المملوك من المرأة فيبطل النكاح بينهما ثم تبعث هذا المملوك إلى بلد من البلدان فيباع فيه فلا يظهر أمرها إذا طلقها زوجها ثلاثا وهو محمّد ولا يئنه لها ولا تقدر على الهرب منه فأنما تخرج متكررة في موضع يكون الزوج حاضرا فيقول للزوج إنسان أنك قد تزوجت بهذه المرأة فيقول تزوجتها وهو لا يعرفها فيقول قل إن كنت تزوجت هذه المرأة فهي طالق ثلاثا فإذا قال الزوج ذلك فأنما شعر وجهها حتى يعرف أو تدخل المرأة دارا فيقال للزوج أنك قد تزوجت امرأة وهي في هذه الدار فيجد فيقال قل كل امرأة لي في هذه الدار طالق فإذا قال أظهرها **أحكام الصبيان** حد البلوغ في الغلام تسعة عشر سنة وفي الجارية سبعة عشر سنة وفي رواية في الغلام ثمانية عشر سنة وعندهما فيهما خمسة عشر سنة ولبلوغ الغلام ثلث علامات أما أن يبلغ هذا المبلغ أو يحتمل أو يجمع فينزل ولبلوغ الجارية خمس علامات الحيض والحبل وهذه العلامات الثلاث أمانة الصبي لا تجوز إلا فيما روي عن محمد بن مقاتل الرازي أنه أجاز أمانته في التزويج خاصة ولو أن أمانة أهدت وقدم صبي



فسدت صلواتهم جارية لم تخض وقد راهقت قامت في  
الصف الأول فسدت صلوة من تحبها استحسانا اذا نوي  
امامتها واذا صليت وقد راهقت بغير قناع لم تؤمر  
بالاعادة واذا اذن للقوم غلام مراهق اجزاء هم الامام  
اذا احدث يوم الجمعة بعد ما خطب فامر صبيته او كافرا  
او معنوها او امرأة بضلي بالناس فام غيرها ولا رجلا  
لم يجز ولو امر جنبا فام غير جاز صبي جامع امراه  
وجب عليها الغسل ويؤمر الصبي بالغسل حتى يتعود و  
كذلك الجارية اذا كانت صغيرة الصبي اذا قتل شهيدا  
غسل عند أبي حنيفة وعندهما لا يغسل المولود اذا كان  
متينا لا يغسل ولا يصلي عليه ولا يرث ولا يورث وان ولد  
حيا فمات غسلا وكفن وصلى عليه ويرث ويورث  
وروى عن محمد بن الحسن انه قال اذا ولد ميتا يغسل ويصلى  
ولا يصلي عليه لا يجوز الصبي الميت اذا حمل على الدابة وصلى  
عليه لا يجوز واذا اجتمعت جنازة الغلام والمرأة وضع  
الغلام تمايلي الامام ولا يتم للصبي بعد البلوغ ولا  
رضاع بعد افضاء سنتين ونصف عند أبي حنيفة وعندهما  
سنتين ولا يجوز ان يلبس ذكور الصبيان الحرير والديباج  
وحتلى من الذهب والفضة والكبار في ذلك سواء ويؤمر  
الصبيان بالصلوة اذا بلغوا سبع سنين ويضربون عليها  
اذا بلغوا عشرة ويعرف في المضاجع بين الذكور والاناث

اذا بلغوا هذا المبلغ وليس للختان وقت معلوم واذا ختن  
الصبي ولم يقطع الجلد كله فان قطع اكثر من النصف جاز  
وان كان اقل لم يجز قال أبو بكر الاسكافي رجل غير  
مختون يجب عليه عند الغسل من الجنابة ان يبلغ الماء داخل  
جلده فان لم يبلغه لم يجزه وهو كالمنضمة ولو نضاه ولم  
يغسل داخل جلده جاز لانه ليس بفرض الصبي اذا ادرك  
في الوقت لزمه فرض الوقت ولو صلى في اول الوقت  
ثم ادرك في اخره اعاد الصلوة واذا ادرك في بعض النهار  
في شهر رمضان بمسك بقيته يومه عن الاكل فان اكل  
لم تدرمه الكفارة وتعطى صدقة الفطر من ماله ولو كان له  
عبيد واماء يعطى عنهم من ماله ايضا وقال محمد بن الحسن  
لا يجوز ان يعطى عنه وعن عبيده ولا تجب الزكاة في مال  
الصبي وتجيب العشرة في ارضه وروى الحسن بن زياد عن أبي  
حنيفة رح انه قال يجب على المورث ان يضي عن ولادة الصغار  
كما تجب صدقة الفطر ولو كان للصبي مال والاب معسر  
قال بعضهم يجب على الاب ان يضي عن مال ولده وهو على الاختلاف  
في صدقة الفطر وقال بعضهم لا يجب بالاخلاق وقال بعضهم  
قياس قولهم ما ينبغي ان يضي عن مال ولده ثم يشتري بالتم  
ما ينفع به الصبي يختص بالابن لا يقع به حرة الرضاع  
الصبي اذا حج في صغره وجب عليه حجة الاسلام اذا بلغ  
واذا احرم بالحج ثم بلغ لمضي على حجة لا يجزئه عن حجة الاسلام



وكذلك العبد ولو ان الصبي استأنف لأحرام قبل ان يقف  
بعرفة جاز عن حجة الاسلام وفي العبد لا يجوز ولو استأذن  
الصبي اذا اراد ان يحج فمنعه ابواه فان كان صبيح الوجه  
ولم يخرج لحينه فلمها ان ينمها حتى يلتقي وان لم يكن حاله  
هكذا الا ان ابويه معسران يحتاجان الى النفقة وهولا  
يخلف لهما نفقة كاملة فالجواب عنه كذلك فان امكنه  
ذلك الا ان الغالب على الطريق الخوف فلا يخرج ايضا من  
غير اذنها صبي جاء الى القاضي يطلب شيئا فان طلب شيئا  
ينتفع به في البيت مثل الملح والفلفل وخوه فلا بأس  
بان يمنعه من ذلك وان طلب جوازا او فسقا او نحو ما  
يشترى الصبيان فالأفضل ان يدفع حتى يسأل هل اذن  
له ابوه ام لا لا بأس بان ينفق على الصبي من ماله في  
تعليم القرآن والأدب واستظهاره وان كان الصبي لا يصلح  
لذلك فلا بد من ان يتكلم بتعلم مقدار ما يقرأ في صلوة  
رجل اخذ ولية للختان فاهدي الناس هدايا وضوها  
بين يدي الابن او دفعوها الى الوالد قالوا هذا الولد  
اولم يقولوا فقال بعضهم تكون الهدية للوالد في الأحوال  
كلها لانه هو الذي اخذ الولية لابنه وقد جاء في الحديث  
الخارج بالضمأن وقيل هو الولد لان الولية اتخذت لاجله  
وقيل ان قال هذا الولد فللولد والا فهو للوالد وقيل ان  
كانت الهدية مما يصلح للصبي فهو له وان كانت دراهم

او شيئا

او شيئا من الثياب والحيوان فان اهدي احد من اقرباء  
الاب او معارفه فهي للموالد وان كان من اقرباء الام او  
معارفها فهي للام الام احق بالفلان حتى يصير بحال  
ياكل وحده ويشرب وحده ويتوضأ وحده واحق  
بالجارية مالم تخص ثم الحدة اولى ثم الاخت من الاب  
والام ثم الحالة في روايته كتاب النكاح وفي الجامع الصغير  
الحالة ثم الاخت من الام والمحدثان حكمهما كما ذكرنا في  
حضانة الابنة حتى تحتض وفي غيرها حتى ياكل وحدها  
ويصير الاب احق بها احق بها واولى كالابن اسلام الصبي  
العاقل جائز وكذلك ارتداده وقال ابو يوسف لا يصح  
ارتداده في قوله الاخير الصبي اذا خرج من دار الحرب  
فان كان معه ابواه او احدهما فهو على دينهما وان كان وحده  
فهو مسلم صبي مات عن امرأته وهي حامل فعدتها ان تضع  
حملها وكان القياس ان تكون عدتها اربعة اشهر وعشرا  
وان كانت حملت بعد موته فعدتها بالشهور اذا زوج الرجل  
ابنته بشيئ يسير او زوج ابنه امرأة وزاد على مهرها جاز  
عند ابي حنيفة وعندهما رحمهما الله لا يجوز اذا ولد للمرأة  
ولدا وفي بطنها آخر فانقضاء العدة بالولد الاخر بالخلع  
والنفاس من الولد الاول عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال  
محمد من الولد الاخر اذا زوج الرجل ابنته وهي صغيرة  
عبد او زوج ابنه امه جاز عند ابي حنيفة واذا مات الصبي



عن امرأته وقد كان جامعها وكان لها زوج قد طلقها ثلث  
 حلت له رجل في بنية صبي يقول هو عبيد فلما كبر الغلام  
 قال انا حر لا يقبل قوله فان كان كبيرا فقال هو عبيد وقال  
 الغلام انا حر فالقول قول الغلام لانه في يدي نفسه  
 ولو قال انا عبيد لفلان فالقول قول الذي هو في يدي  
 الصبي المحجور اذا وكله انسان يبيع شئ فباع جاز و  
 العهد على الامر وكذلك العبد المحجور صبي في يدي مسلم  
 وذمي فقال الذي هو ابني وقال المسلم هو عبيد فهو ابن  
 الذي الصبية اذا مات عنها زوجها تعتد اربعة اشهر  
 وعشرا واذا طلفت تعتد بثلاثة اشهر حتى حاضت استقبل  
 العدة ثلث حيض لا يجب على الصبية اتقاء الرنية في العدة  
 لان ذلك عبادة فان قال قائل فلم وجبت عليها عدة الوفاة  
 وهي عبادة قيل لا يجب عليها في الحقيقة لانها غير مخاطبة  
 بها ولكن الولي مخاطب بان لا يزوجها الا بعد مضي العدة  
 واستبراء الصغيرة شهر اذا دعي عدة مساكين لا طعام كفارة  
 يمين وفيها صبي فطعم لا يجوز حتى يكون بحال يميز الصبي  
 اذا قال انا مملوك فباع واشترى فان بلغ وقتا يدرك  
 مثله فيه نقد عليه قوله في الادراك ثم لا يقبل بعد  
 ذلك حجوده ذكره ابو نصر عبد السلام افعال الصبي معتبرة  
 لان الفضل لا يوصف بالفساد بعد حصوله فاذا استهلك  
 مال انسان يضمن واقواله غير معتبرة لان القول عبادة

والصبي

والصبي ليس له عبارة بدليل ان شهادته لا يقبل رجل او  
 دع صبي فان حلف الودعة لم يضمن وان استهلكها فان كان  
 ماذونا ضمن لان ضمان الاستهلاك ضمان التجارة وان كان  
 محجورا لم يضمن عند ابي حنيفة ومحمد ويضمن عند ابي يوسف  
 وان اقرض صبيا دراهم فاستهلكها فان كان ماذونا ضمن و  
 ان كان محجورا فهو على الخلاف الوصي اذا رده عبد اليتيم لا يجب  
 له الجعل وكذلك اذا كان اليتيم في حجر انسان طلاق الصبي  
 وعنفه ووصيته باطل ولا يجب عليه شئ من الحدود ولا يقطع  
 يده في سرقه السارق اذا سرق صبيا حرا لا يقطع وان كان  
 عليه حلى الاب اذا اذن لابنه في التجارة وهو يعقل البيع  
 والشراء جاز اذنه وكذلك الوصي الوصي اذا اذن لليتيم في  
 التجارة فباع شيئا من تركته الميت او اقرضه على ابيه جاز في الرواية  
 الظاهرة وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انه لا يجوز بخارته  
 ولا اقراره في تركته ابيه وانما يجوز فيما يكتسب ويخبر الصبي  
 المأذون اذا كاتب عبدا لم يخر لان الكتابة اقوى من الاذن  
 الاب اذا اعتق عبد الصبي فبلغ الصبي فاجاز لم يخر الصبي  
 اذا كان له عبد وامة فزوج الاب امته من عبده لم يخر الصبي  
 اذا طلق امرأته ثلثا ثم كبر فقال او قعت وقع ولو قال  
 اجرت لم يقع لان الايقاع غير الاجازة صبي امر صبيا حرا  
 حتى قتل انسانا فالدية على عاقلة القاتل ولا شئ على  
 عاقلة الامر اذا استاجر دابة ليحمل عليها عبدا صغيرا فاق



رب الدابة فغمرت فوق الصبي فمات فلا ضمان عليه يعني  
اذا كان الصبي بحال يستمسك على الدابة فاما اذا كان  
بحال لا يستمسك على الدابة يضمن اذا غضب صبيًا حر فمات  
عنده فان مات بسبب يجترز عنه صار الغاصب ضامنًا  
وهو ان يعقره السبع او لسفنة حية او سقط من موضع وان  
مات بسبب لا يجترز عنه لا يضمن مثل ان تصديه الحى او  
خرج به خروج والاصل انه اذا ضمن بسبب يستوجب  
الملازمة ضمن والا فلا اذا قطع لسان صبي لا ينكلم فعليه  
حكومة عدل كما لو قطع لسان اخرس الوصية لما في البطن  
جائزة ولو وصي بما في بطن جاريت له لانسان جاز ولو وهب  
ما في بطن جاريت له لم يجز وحق الشفعة بحب الصبي ولو وصي  
ان يأخذ فان لم يكن له وصي فهو على شفخته حتى يدرك  
لا يجوز هبة الوصي ويجوز الهبة له فان وهب رجل لصبي  
فقبضه ابواه جاز وكذا الوهب الرجل لولد الصغير  
فقبضه لولاه يصح ولا يحتاج الى التحلية كما في هبة الزوجة  
لزوجه دار يسكن الزوج معها الصبية اذا زوجها اخوها  
ووجبت لها الشفعة فادركت فان اشتغلت باحد ما بطل  
الاخر فينبغي ان يقول طلبت الشفعة بردي النكاح الصبي  
اذا مات في الماء او في النار او سقط من سطح قال نصر بن  
يحيى اما ابن سبع سنين ومخوه فانه يحفظ نفسه واما  
دونه فعليه الكفارة يعني الوالدان فان كان في حجر

احدها فالكفارة على الذي هو في حجره وقال ابو القاسم الصفار  
عليهما الاستغفار والتوبة وهكذا قال ابو الليث رح الا  
ان يسقط من يده لان الكفارة ان يجب اذا اتصل به فعله  
الا ترى انه لو حفر بزا فوقع فيه انسان فمات او كان سابقا  
او قائدا للدابة فاصابت انسانا لا كفارة عليه فهذا أولى  
**احكام العبيد والآماء** قال يجوز امانة العبد في الصلوة وغيره  
احتب الى ويجوز اذ ان العبد والمولى ان يمنع عبده من  
حضور الجماعة والجمعة والآمة ان يصلي بغير قناعت فلوصلت  
بغير قناعت ثم اعتقت وهي في الصلوة اخذت القناعت وبقيت  
على صلواتها كمن اشبهت عليه القبلة فحرق ثم ظهرت  
القبلة غير ما وقع عليه اجتهاده فانه يتحول الى القبلة  
وليس كالعريان اذا وجد ثوبا اذا لم يكن يوم الجمعة مع الامام  
غير العبد والمسافرين جاز له ان يصلي بهم للجمعة ويحرمهم  
فلو لم يكن الا النساء لم يجز ولو امر الامام عبدا او مسافرا  
ان يحطب ويصلي بهم للجمعة اجزاءهم ولو ولاه القضاء لم يجز  
ان يكون العبد قاضيا العبد والآمة اذا احرم بغير اذن  
مولاة فلمولى ان يحللها واذا احرم العبد باذن مولاة ثم باعه  
المولى فلم يشترى ان يحللها اذا احرم في حال الرق ثم اعتق  
ثم جدد الاحرام قبل ان يقف بعرفة لم يجز ذلك عن حجة  
الاسلام بخلاف الصبي العبد اذا نكح باذن مولاة فاصاب  
صيدا فعليه ان يصوم وكذلك اذا حنت في اليمين لا يجوز



له الا الصوم فلا يصل ان العبد اذا وجب عليه كفارة  
يجوز فيها الصيام مثل جزاء الصيد وكفارة الادي  
وتحذ ذلك فعليه الصوم واذا وجب عليه كفارة لا يجوز  
فيها الصوم مثل الجماع فعليه الكفارة اذا اعتق واذا  
حصر فعلى مولاه ان يبعث له يدي العبد اذا دخل مكة بعينه  
احرام فعليه دم اذا اعتق اذا وهب لاحيه وهو عبد فله  
حق الرجوع ولو وهب لعبدا حيه فله حق الرجوع عند ابي  
حنيفة وعندهما ليس له حق الرجوع لا باس بان تقبل هديته  
العبد التاجر اذا اهدى اليه شيئا من المأكول او بدعه  
الى طعامه ولو اهدى اليه بثوب او دراهم لم يجز بيع له  
بذل المأكول واعادة الماعون لا يجوز للعبد ان يزوجه بغير  
اذن مولاه واذن المولى ينصرف الى النكاح المجاوز والفاسد  
جميعا عند ابي ح وعندهما يقع على المجاوز دون الفاسد  
وليس للعبد ان يزوجه اكثر من امرأتين واذا تزوجه بغير  
اذن المولى ثم اجاز المولى جاز ولو تزوجه بغير اذن المولى  
فاعتقه المولى جاز النكاح واذا تزوجه عبده لأمته بغير  
مهر جاز ولا يحل للعبد ان يسرى واذا تزوجه الرجل امه  
لنفسه لم يجز والمولى ان يكره امه وعبده على النكاح  
واذا تزوجه امه ثم عتقت فلها الخيار سواء كان زوجها  
عبدا او حرا اذا كان للعبد امرأة فالنفقة دين في ذمته  
يباع فيها كما يباع في سائر الديون ولو كان للعبد ولد ولم

يجب عليه نفقة الولد لانه ولاية له على ولده واذا  
تزوج امه انسان فارد ان يضرل عنها فلا ذن في الغرض  
الى المولى وعندهما الاذن الى الامه لا يجوز تزوجه الامه  
على الحره وتجوز تزوجه الحره على الامه واذا طلق الحره ثلاثا  
ثم تزوجه امه في عدتها لم يجز عند ابي ح وعندهما يجوز  
الاب اذا تزوجه جارية ابنه لا مضير ام ولد له ويعتق  
الولد بالقرابة واذا وطئ جاريته ابنه فولدت صارت  
ام ولد له وعليه قيمتها ولا مهر لها واذا استولد جارية  
بينه وبين شريكه صارت ام ولد له ويعزم بنصف العقر  
ونصف القيمة اذا كانت له جارية بطاءها فترزح اخوها  
لا ينبغي له ان يطاءها واحده منهما ما لم يخرج الاخرى  
من ملكه ولو اشترى اخوها جاز له ان يطاء التي كانت  
عنده ويستخدم الاخرى عدة الايماء على النصف من عدة  
الحر ابر فيجب مكان ثلث حيض حيضتان ومكان ثلثة  
اشهر شهر ونصف ومكان اربعة اشهر وعشرة ايام  
شهران وخمسة ايام وفي وضع الحمل الحره والامه سواء  
وبطؤها انقاء الزينة كما يلزم الحره ويجوز لها ان تخرج  
في العدة في الطلاق والوفاة جميعا وكذلك المدة برة  
وام الولد والمكاتبه العبد والمكاتب اذا تزوجه ابنه  
لم يجز عبده ما دون لزمته ديون فروجه المولى جاز  
لان في النكاح منفعة الغرض لانه اذا تزوجه ربما يجتهد



في الاكساب اذا زوج امته بعد بعد ما وطئها فلزوج  
 ان يطأها قبل ان يستبرئها عند ابي ح وقال محمد احي  
 الى ان لا يطأها حتى يستبرئها اذا اظهر من امته او  
 ام ولد لا يكون ظهارا اذا اعطى زكوة ماله لامرأته و  
 هي امه لرجل فقير لم يجز وكذلك لو اعطاه اياه وهو عبد  
 لا انسان فقير اذا زوج امته فمات عنها الزوج لا يجوز لها  
 ان يطأها ما لم تنقض عدها واذا اطلقها زوجها قبل  
 ان يدخل بها فعلى مولاه الاستبراء وفي رواية لا استبرأ  
 عليه واذا اراد ان يزوجه امته لا ينبغي ان يزوجه حتى  
 يستبرئها بحيضه واذا رنت المرأة فلا استبراء عليها  
 ولو حبلت من زنا لم يقربها حتى تضع حملها اذا اذن لامته  
 في التجارة فلها ان تاجر بنفسها ظهرا وللعبد المأذون  
 ان ياجر امته ظهرا للعبد اذا اودع ودبعة ثم غاب فليس  
 للمولى ان يأخذها سوا كان العبد مأذونا او محجورا لان  
 المولى انما يستحق ما هو كسبه وهذا لا يعلم انه كسب له  
 لجواز ان يكون ودبعة عنده او عضيا او لفظة ولان  
 العبد لو رجع وانكر الرق كان القول قوله فلو دفع الى  
 المولى فان كان العبد لادين عليه جاز العبد المأذون  
 اذا ابق صار المحجور الا انه غير على مولاه تجارته في نفسه  
 فوجب ان يغير عليه تجارته في كسبه حتى يكون  
 عقوبته من حبس عصيانه وجبريته واذا جنى في حال

اباقه يؤخذ في ذلك كله اذا اخذ عبد اباقا قيمته عشرة  
 دينارا فعليه تسعة عشر دينارا عند محمد ينقص منه  
 دينارا وعند ابي يوسف في قوله الاخير يجب اربعون  
 دينارا اذا اناه عبد او امته يهدته او هبة لا ينبغي ان  
 يقبل منه ولا يشتري حتى يسأل فان سأل له واخبر ان  
 مولاه اذن له في ذلك او بعث اليه بها فان كان العبد  
 ثقة لا باء من يقبول قوله وان كان غير ثقة استعمل اكبر  
 الرأي اذا وصى انسان بحجة فدفعوا الى عبد قد اذن له  
 مولاه جاز واسا وفي ذلك واذا وصى ان يعق جارية  
 على ان لا يزوجه فقالت لا تزوجه فانها تعق فان تزوجت  
 بعد ذلك لم يبطل عتقها واذا اعتق امته في مرضه على  
 ان تزوجه فابت ان تزوجه فانها تسعى في قيمتها  
 وان خرجت من الثلث بكرة ان يجعل الغل في عتق العبد  
 لانه شبه المثلثة ولا باء من بالقيد لان فيه تخصيص  
 ماله واجاز مشايخ بلخ الغل ايضا عبد محجور امر عبد  
 محجورا حتى قتل رجلا قال على القاتل الدية يعني على  
 مولاه اذا اختار الفداء يفدى عنه بالدية ولا شيء على  
 الامر يعني في الحال ولكن يجب عليه بعد العتق قيمته  
 للمأموران كان الامر محجورا وان كان مأذونا يجب عليه  
 في الحال اذا قتل رجل عبد قيمته عشرون الف درهم  
 لم يجب عليه الا عشرة الف درهم وروي عن ابي يوسف



انه يجب قيمته بالغام بالغ ولو غصبه فمات عنه وجب  
عليه بالغة ما بلغت بلا خلاف العبد اذا جنى جنابة فؤلاه  
بالختيار ان شاء ادى الارش عنه وان شاء دفعه الجنابة  
واذا دفع العبد لا يجب عليه غير ذلك العبد اذا اتى الى  
دار الحرب ثم اصابه المسلمون فؤلاه احق به عند ابي ح  
وعندهما اذا اخذ المشركون ملكوه العبد اذا ارتد يقتل  
كما يقتل الحر اذا كان للعبد ام حرة وقدمات وهي مسلمة  
فقد قهرها انسان فله ان يطالب قاذفها بالحد ولو اقر  
بذراهم في يده انه يسرقها من فلان قطعت يده وتدفع  
الذراهم الى المقر له عند ابي ح وعند ابي يوسف يقطع يده  
والذراهم للمولى وهذا اذا كان محجورا فان كان مادونا  
فلا خلاف في جواز اقراره بهما جميعا الحر اذا اشترى  
في دارنا عبدا مسلما فادخله في دار الحرب عتق عند ابي  
ح وعندهما لا يعتق جاريه سبهاها المشركون وكان  
مولاها زوجها ثم اشتراها رجل من المسلمين فالنكاح  
على حاله امان العبد جائز اذا قاتل وان لم يقاتل فلا  
يجوز عند ابي ح وعند محمد امانه جائز ويقال هو قول ابي  
يوسف العبد اذا اقرب الزنا اربع مرات يضرب الحد  
وحد العبد على النصف من حدود الاحرار العبد اذا ربي  
ثم عتق يضرب خمسون براعى وقت الزنا ولا براعى  
وقت الضرب شهادة العبد لا يقبل لان فيه تقيينا

لانه

لانه اذا رجع عن شهادته وجب عليه الضمان فصار كالكفا  
وروي عن ابي ح انه قال تعديل الاعمي والعبد جائز  
وقال تركية الابناء الاءاء جائز وشهادتهم لا تجوز وتركية  
العبد جائز وشهادته لا تجوز وشهادة العبد في حلال  
رمضان جائز اذا كان مسلما ثقة والحر يقتل بالعبد  
ولا يجزى القصاص بين الحر والعبد ولا بين العبد والعبد  
فيما دون النفس ولا يقتل المولى بالعبد قال ابو بكر  
الاسكاف لا باس بالتجاد ان يكون لعبيدهم شعر الجبهة  
لان فيه زيادة الثمن وكان ابو الليث يقول ان فيه دليلا  
العبد اذا كان للخدمة ولا يريد بيعه لا يستحب ذلك  
وروي عن ابي يوسف انه قال لا باس بان يمشی الخلام  
مع مولا ومولا راكب بعد ان يطبق ذلك ولا يحمل له  
ان يكلفه من ذلك ما لا يطيقه وروي عن ابي عمر انه  
كان بمكة فبلغه وجع عاصم ابن عمر فخرج الى المدينة  
على اخلته ومعه غلام يشتد احد العقدين اذا اراد  
ان يطار امته ولا نصيرام ولد فانه يبيعها من ابن له  
صغير ثم يتزوجها فيكون اولاده احرارا ولا نصيرام  
ولد له واذا اوصى الى عبد غيره باذن مولا لم يجز واذا  
اوصى الى عبد نفسه فان كان في الورثة كبار لم يجز وان  
كانت الورثة كلهم صغار اجازت عند ابي ح وعندهما  
لا تجوز لا بصير المادون محجورا الا في اثني عشر حضلة



اذا قال المولى حجرت عليك في سرقه واذا ابق من سيده  
 واذا اخذ اهل الحرب دار خلوه دار الحرب واذا مات  
 سيده واذا اجن سيده جنونا مطبقا واذا كان العبد  
 ليتم فاذن له الوصي في التجارة فمات الوصي او مات اليتم  
 واذا وهبه السيد وقبضه الموهوب له او تصدق به  
 وقبضه المصدق عليه واذا اجنى جنابة فذبح بها واذا  
 اذن لامة في التجارة فوطئها السيد فاولدها ثلثة اشياء  
 يكون عيبا في الجارية ولا يكون عيبا في العلام الزنا وولد  
 الزنا والنجس الا ان يكون فاحشا السكوت لا يكون رضا  
 الا في خصال البكر اذا زوجت والسفيع اذا بلغه الخبر  
 وفي الرجل يري عبده يبيع ويشترى فلم ينهي صار ماذونا  
 وفي الرجل تائبه ام ولد بولد فليس له ان ينفيه من  
 بعد وحكي ان اعجب بسلخ اشترى ارضا ببعض رسا يتفقا  
 فركب من خرج اليها فدخل ارضا فجعل يحبس ارض بيده فلم  
 يرفنها السوء والكلاء فرة الارض قال ان هذه الارض  
 لا نظم نفسها فكيف يطعمني وفي رواية هذه الارض لا يقد  
 ان يتخذ لنفسها سراويلا فكيف يقدر ان يتخذ في قميصا  
 اذا فطنت العين وذهب نورا ولم يخسف فخلية الفضاض  
 بحكي له امرأة ثم يقرب منها وحكي عن عثمان بن عفان رضي الله  
 اني رجل قد كظم رجلا فذهب بصره وعينه قائمة فلم  
 يدرك كيف يضع فسال عند الناس فلم يجد هم عندهم شيئا

حتى

حتى جاء على ابن ابي طالب رضي الله عنه فجلس على وجهه  
 ثم ادنى امرأة من عينه فاستقبل به الشمس فالتمع بصره  
 وعينه قائمة فان قال ذهب بصري ولا تعرف ذلك الا  
 بقوله فانه ينظر اهل العلم بذلك لان موضع البصر موضع  
 ليشار اليه فان اشكل جعل كالحكي عن بعض الفضلاء انه  
 امر ان يؤتى بجنية فجعلها بين يديه ففر من ذلك فغرف  
 انه كاذب **احكام السكاري** يجوز افا عيل السكران من  
 الطلاق والعناق والنكاح والبيع والشراء وتلزم الجنابة  
 ما جنى او جنى عليه واداء الفريضة من الطهارات والصلوة  
 والصوم والحج والزكوة جاز عنه اذا وضع ذلك وهو  
 سكر لو ادنى على ما امر به ووصاياه فيما بينه وبين  
 الثلث جائزة واذا افاق وجب عليه الوضوء حكاية  
 عن المشايخ وهو اذا سكر بحال لا يعرف الرجل من المرأة  
 واذا قرأ آية سجد او سمعها فعليه ان يسجدها اذا  
 افاق اذا اذن السكران احب الي ان يعاد واذا ارتد  
 لا يكون ارتدادا استخسانا قال ابو نصر سلام كل من كان  
 اشده سكر اطلاقا وقع وهو على الله اهون وقال  
 محمد بن الحسن من ذهب عقله من داء ليس من بده لم يقع  
 طلاقه نحو المبرسم والذي يشرب البهجة فذهب عقله واذا  
 شرب الخمر وجب عليه الحمد ثمانون سوطا قليلا كان  
 او كثيرا واذا اشرب غير الخمر لا يجب عليه حد الخمر ما لم يسكر



وحّد السكر قال في كتاب الأشرية إذا كان كلام مختلطاً  
 لا يفهم منطقاً ولا كلاماً ولا جواباً وقال في الجامع الصغير  
 إذا كان لا يعقل قليلاً ولا كثيراً ولا يعرف الرجل من المرأة  
 وروى عن أبي يوسف أنه أمر بقراءة قل يا أيها الكافرون  
 فانقرواها على الوجه فليس سكران وسئل بعضهم على الفرق  
 بين طلاق السكران والنائم فقال النائم لا يجري كله  
 الطلاق على لسانه وإنما الطلاق يجري والسكران هو الذي  
 يجري كلمة الطلاق على لسانه وضرب شرب الخمر أشد  
 من ضرب القذف وضرب الزنا أشد من ضرب الخمر وضرب  
 على الأعضاء كلها خلا الوجه والفرج والرأس وقال أبو  
 يوسف يضرب على الرأس ضربة والمرأة في الحد كالرجل إلا  
 أنها لا تحول ولا يضرب في حال السكر حتى يصحو وإذا شرب  
 وهو مريض لا يجحد حتى يبرأ وإذا شهد عليه الشهود أنه  
 شرب ولا يوجد منه رايحة الخمر لا يقبل شهادتهم عند أبي  
 وعند محمد تقبل ما لم تنقاد وأما وجد منه رايحة الخمر  
 ولم يشهد الشهود فإنه لا يجحد ولو فاء الخمر لا يجحد وإذا  
 شهد شاهد على شربه الخمر وأخر على إقراره لا يقبل وإذا  
 أقر أنه شرب الخمر ضرب الحد عند أبي حنيفة ومحمد  
 رحمهما الله وعند أبي يوسف رح لا يجحد حتى يقر مرتين  
 إذا أكره على شرب الخمر وهو التلّف على نفسه لا يجحد من صح  
 إسلامه فكفره كقر إلا الصبي والسكران **أحكام**

المكرهين

**المكرهين** الأكره له ثلثه أحكام الخطر والاباحة وحكم  
 الجواز والفساد وحكم الضمان والبراءة فأنما حكم الخطر  
 والاباحة إذا أكره الرجل على شيء لا يحمل تناوله بغير إكراه  
 فهو على ثلثه أوجه في وجه يباح له ذلك ولا يسهه أن  
 يمنع من ذلك وفي وجه يباح له أن يفعل وإن يمنع فهو  
 مأجور وفي وجه لا يسهه أن يفعل أما الوجه الذي  
 يباح له أن يفعل وإن لم يفعل فهو مأثم فهو إن يكمره على  
 شرب الخمر أو أكل الميتة بأكره يخاف التلف على نفسه  
 فينبغي أن يأكل لأن الله تعالى أباح تناول الحرام عند الضرورة  
 وهو قوله تعالى وقد فضل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم  
 إليه وعن مسروق قال من اضطر إلى أكل ميتة ولم يأكل حتى  
 مات دخل النار وهذا إذا كان أكرهاً يخاف التلف على  
 نفسه منه وأما إذا كان الأكره بالخمس والضرب مما لا  
 يخاف التلف لا يباح له أن يتناول ذلك لأنه يتناول  
 لدفع الغم والفساق ربما يشربون الخمر لدفع الغم عن  
 أنفسهم وأما الذي يباح له وإن لم يفعل كان مأجوراً فهو  
 إن يكمره بشيء يخاف التلف عن نفسه على أن يتكلم بالكفر  
 أو يشتم مسلماً أو يستهلك ماله فإن فعل فهو معذور  
 وإن لم يفعل فهو مأجور لأنه أراد بالامتناع اعزاز دين  
 الله تعالى ولأن اباحه اظهار الكفر إنما عرف بالدلالة  
 ولم يعرف بالنقض لأن الله تعالى نفى الخطر ولم يذكر الاباحة



وأما أكل الميتة عند الضرورة عرف بالنض ولو كان أكرها  
 لا يخاف التلف لا يسعه الأقدام عليه لأنه غير مضطر  
 وأما الذي لا يبلغ له هوان يكره على القتل أو على الزنا  
 لا يسعه أن يفضل لأن ذلك مما لا يجري فيه إلا بأمر وجه  
 من الوجوه فهذه الفضول في حكم الحظر والأباحة وأما  
 حكم الجواز والفساد إذا أكره على أن يعقد عقدا ما من  
 العقود فهو على وجهين إن كان عقدا يبطله الهزل كالنكاح  
 والطلاق والعناق جاز العقد ولا يبطل بالأكره وإن  
 كان عقدا يبطله الهزل كالبيع والشراء والأجارة لا يجوز  
 ويبطل بالأكره سواء كان الأكره بشي يخاف التلف أو  
 لا يخاف والمعنى فيه أن الأكره بمنزلة شرط فاسد  
 وهذه العقود مما يبطلها الشروط الفاسدة فانه شرط  
 فيه الرضاء والأكره يزيل الرضاء فهذا حكم الجواز والفساد  
 وأما حكم الضمان والبراءة كل شئ يصلح بالة غيره  
 فالضمان على الفاعل خاصة لأن هذا لا يصلح بالة غيره  
 فصار الفضل من الفاعل وكل شئ يصلح بالة غيره كالقتل  
 والاستهلاك فالضمان على المكرم لأن المكرم صار كالالة  
 للمكرم ثم عند أبي حنيفة لا يكون الأكره إلا من السلطان  
 لأنه هو الذي يغير الأحكام لأن فرقته الأبداء وفرقه  
 العتق لا يكون إلا به ولأن غير السلطان لو أكرهه  
 استغاث السلطان فإذا كان السلطان هو الذي أكرهه

قالي

قالي من يستغث وعندهما الأكره من السلطان وغيره  
 وقيل ليس في الحاصل اختلاف لأن في زمان أبي حنيفة  
 الغلبة للسلطان لا غير وفي زمانها كانت الغلبة للسلطان  
 ولغيره إذا كان في يد ودعيته لأنسان فقال له سلطان  
 جائز أن لم تدفع إلى هذا حبستك شهرا وضربتك سوطا  
 لا يجوز له أن يدفع ولو دفع فهو ضامن ولو قال أقطع  
 يدك أو أقتلك فلا ضمان عليه ستة أشياء لا يصبر  
 المراء فيها مكرها ويصح ذلك كله من المكرم النكاح و  
 الطلاق والعناق والرجعة والرضاع والوطئ من الرجل  
 حتى يتعلق به أحكام الوطئ من الغسل وغيره **أحكام**  
**المجانين** إذا أذن المجنون فالواجب أن يعاد ولا زكوة  
 على المجنون وهذا إذا أدرك مجنونا وأما إذا أدرك شيئا  
 من السنة فعليه الزكوة وقال أبو يوسف إذا أدرك أكثر  
 السنة مجنونا لا يجب إذا جرت رمضان كله فليس عليه القضاء  
 وإن كان أفاق في بعضه كان عليه قضاء الجميع استحسانا  
 المجنون إذا كان له عبيد فعليه لأجله ولأجل عبيده صدقة  
 الفطر على قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله  
 كالصبي المجنون إذا كان لا فاقته وقت معلوم ومجنونه  
 وقت معلوم فما اعتق أو طلق في حال أفاقته جاز وما  
 قال في حال جنونه لم يجز وأما إذا لم يكن مجنونه ولا  
 لا فاقته وقت معلوم فإن كان أكثر السنة مفيفا فانه يجوز



ما اعتق في حال افاقته وان كان اكثر السنة مجنونا لا  
 يجوز ما فعل في الحالين واذا سرق في حال جنونه لا يقطع  
 واذا سرق في حال افاقته قطع واذا وصي لقاتله وهو  
 مجنون جاز المجنون اذا قتل مورثه لم يجزم الميراث والمجنون  
 بمنزلة الصبي اذا ادرك مجنونا فامرك بالاب والوصي عليه  
 جائز واما اذا ادرك عاقلا ثم جن فيجوز فصل الاب  
 عليه مجنون شهر على رجل سبفا فقتله المشهور عليه عدا  
 وجبت الدية في ماله لان قصد المجنون لا عبرة به فصار  
 كالبرهمة المجنون عيب لا يرد ابا اذا جن في حال الصغر او  
 في حال الكبر والمشتري ان يردّه لانه يخاف ان يعود الجنون  
 لفساد في دماغه البول في الفراش انما يكون عيبا مادام  
 صغيرا فان عاد بعد الكبر مرة فهو عيب لا يرد ابا لان  
 الداء في مثانته وكذلك السرقة والا باق عيب مادام  
 صغيرا فاذا فعل بعد الكبر مرة فهو عيب لا يرد لفساد في  
 دينه قال ابو القاسم الصغار في مجنونة ليس لها احد  
 يتعاها وها وها اذني في راسها فلا باس بان يخلق راسها  
 بعد ان يترك علامة تفضل بها بين الرجال والنساء بتلك  
 العلامة قال ابو القاسم صفة المصنوه ان يكون قليل الفهم  
 مختلط الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا يشتم  
 كما يفعل المجنون اربعة لا يقتلون في دار الحرب النساء  
 والصبيان والشيوخ الغاني والمجنون الذي لا يعقل

احكام المفقود <sup>الاسير</sup> والمفقود والاسير وكل من غم خبره لا يحكم  
 بموته ولا يقسم ميراثه والنكاح بينه وبين زوجته قائم  
 حتى ياتها اما خبر موته او طلاقه فاذا مضى من وقت  
 مولده مائة سنة حكم بموته والا صل ان المفقود حتى في  
 مال نفسه ميت في مال غيره فصل اعتباراته حتى لا يقسم  
 ماله بين ورثته الا بتيقن موته وعلى اعتباراته ميت  
 يوقف نصيبه من الميراث اذا مات مورثه في يد امين  
 حتى اذا ايس من حيوته صرف الى ورثة الميت ثم له حكمان  
 حكم ميراثه من غيره وحكم ميراث غيره منه ان مات له  
 قريب فانه لم يخلف وارثا غير المفقود فماله كله موقوف  
 وان خلف الميت وارثا اخر فلا يخلف من ثلثه احوال اما  
 ان يكون هو والمفقود يرثان جميعا ولا يسقط احدهما الا  
 او يسقط المفقود بالحاضر او يسقط الحاضر بالمفقود  
 فان كان يسقط المفقود بالحاضر فاسقطه او صرف الميراث  
 الى الحاضر وان كان الحاضر يسقط بالمفقود ولكنه يرث  
 مع عدمه فاجعل المال موقوفا لجواز ان يكون المفقود  
 حيا حتى تبين حاله وان كان كل واحد منهما يرث مع  
 الآخر فان كان ميراث الحاضر لا يتغير بموت المفقود فادفع  
 اليه تمام نصيبه واوقف نصيب المفقود وان كان يتغير  
 ميراثه مجنونه فادفع اليه اقل النصيبين واوقف تمام  
 نصيبه مع ما اوقفت من نصيب المفقود فاذا ابان انه



كان حيا وقت موت قهره استحق ما وقف له واذا ابان  
 انه كان ميتا في ذلك الوقت صرف الى وراثته الميت  
 الذي يجب عنهم الى ان يصل يده الى ماله الولي اذا كان  
 غائبا انتقلت الولاية الى من هو ابعد منه وبيا نه  
 الاخ من الاب والام اذا كان غائبا فلاح من الاب ان  
 يزوجها ولاخ من الاب والام ان يزوجها في غيبته لان  
 الاخ من الاب والام اقرب قرابة واجد تدبرا والاخ  
 من الاب ابعد قرابة واقر تديرا فكل واحد منهما  
 حق التزوج وهذا اذا كانت الغيبة منقطعة واختلفوا  
 في ذلك والقول في هذا انه اذا كان منهما اقل من ثلثه  
 ايام لا يكون منقطعة سواء اختلفت اليه القوافل  
 او لم يختلف وان كان فيما بينهما اكثر من ثلثه ايام فان  
 كانت القوافل تختلف اليها لا يكون منقطعة وان كانت  
 لا تختلف فهي منقطعة رجل اراد ان يغيب عن بلده  
 فطلبت المرأة من القاضي ان يأخذ منه كفيلا بنفقته  
 قال ابو حنيفة ليس لها ذلك لان النفقة لم يجب بعد  
 وقال ابو يوسف استحسن ان تأخذ منه كفيلا بنفقته  
 شهر واذا بلغ المرأة طلاق زوجها او موته فعليها  
 العدة من يوم مات او طلق اذا اراد ان يكتب الى امرأته  
 كتاب الطلاق كتب اذا جاءك كتابي هذا وعلمت ما  
 فيه ثم حضت ثم طهرت فانت طالق واذا بلغ المرأة

وفاة

وفاة زوجها فتزوجت بزوج آخر وولدت منه ثم جاء  
 الاول حيا فان في قول ابي حنيفة وابي يوسف ان ولدت  
 لاكثر من ستة اشهر منذ تزوجها الثاني فالولد من الثاني  
 وقال محمد ان ولدت لاكثر من سنتين منذ دخل بها الزوج  
 الثاني فهو من الثاني والا فهو من الاول اذا كان للغائب  
 زوجة واولاد صفار والدين وللغائب مال حاضر من  
 جنس النفقة فان كان القاضي يجعل لها النفقة في ماله  
 لان نفقه هو له واجبة وان قدره على ماله كان لهم  
 اخذ مقدار نفقتهم ولا يقضى للاخ ولا للعم لان نفقة  
 هؤلاء لا يجب الا بقضاء القاضي والقاضي لا يقضى على  
 الغائب ولو لم يكن للغائب مال من جنس النفقة فالتحاج  
 الى بيع شئ من ماله فان القاضي لا يبيع شيئا من ماله  
 لان له ولاية الحفظ وليس له ولاية التصرف ولوراي القاضي  
 ان يجعل للغائب وكيل في كل حق مخاصما او مخاضما فانه  
 يجوز الشفيع اذا كان غائبا فهو على شفيعته فاذا علم  
 بالشراء قبله من اجل قدر ما يصل اليه واذا كان بلغ  
 الخبر فلم يذهب ولم يرسل رسولا يطلب شفيعته اذا قتل  
 الرجل عمدا والورثة بعضهم حاضر وبعضهم غائب ليس  
 للحاضر ان يقتل مالم يحضر الغائب ولا يقضى القاضي  
 على الغائب يقتل اذا كان عند الرجل ودبعة الاسبغة  
 نضر الزوجته والاب والام والحجة والحجة والولد والوالد



غيبة الشهود لا تبطل الشهادة الا في الرجم عند الجح  
 وقال ابو يوسف يرحم المشهود عليه وان غاب الشهود  
**احكام ام الولد** اذا مات المولى عن ام ولد او  
 اعتقها فعدتها ثلث حيض ويجب عليها انقاء الزينة لانها  
 عدّة من وطئ فصار كالعدة من نكاح فاسد وعدّة  
 ام الولد من زوجها كعدّة الامة يجب عليها انقاء الزينة  
 وجاز لها ان تخرج بحق المولى فاذا حرمت ام الولد على  
 المولى بوجه من الوجوه ثم مات عنها او اعتقها فعدتها  
 ثلث حيض ولا ينبغي حال عدتها بالحرمه التي دخلت  
 عليه بخلاف المرأة ام الولد اذا كانت تحت زوج او  
 في عدّة زوج لا يجب عليها العدة لاجل المولى واذا اعتقها  
 مولاه او مات عنها فان نسب ولدها ثبت منه اذا  
 جاءت به الى سنين ام الولد لا تغسل مولاه بعد الموت  
 وروي عن ابي ح راية اخرى انها تغسل ام الولد لا تلك  
 بالسبي وتدخل تحت اطلاق لفظ المملوك وهوانه ان  
 قال كل مملوك له حر عتقت نوايا او لم ينوها والمولى  
 بملك خد منها وكسبها ويجب على المولى لاجلها صدقة الفظ  
 ام ولد النصراني اذا اسلمت يعقضي عليها بالسعاية ويجوز  
 لام الولد ان يسافر بغير حرم ويجوز لها ان تصلي بغير  
 قناع كالامة اذا تزوج امة انسان فولدت منه ولدا ثم  
 فارقتها ثم ملكها يوما من الايام صارت ام ولده ولو

فحر بامه فولدت منه ثم ملكها لا نصير ام ولد استحسننا ام  
 الولد اذا قتلت سيدها خطأ لا يجب عليها شي لان عتق  
 ام الولد ليس بوصية ولو كان القتل عمدا فعفى احد الاولياء  
 بطل القصاص وسعت الامة في نصف قيمتها ولو كانت  
 للمولى منها ولد وكان القتل عمدا سقط القصاص من جميع  
 الحكم ام الولد ليست بمال عند ابي حنيفة حتى انها لو كانت  
 بين رجلين اعتقها احدهما لم يضمن لشريكه ولو غضبها  
 انسان فهلك عنده لم يضمن وعندهما هي في مال ويضمن  
 في جميع ذلك امرأة قالت لزوجها انا ام ولد لك فانكر  
 الزوج فارادت استخلافه ليس لها ذلك عند ابي ح لان  
 ذلك تبع لثبات النسب وهو لا يري اليقين في ثبات النسب  
 والمولى ان يكره ام ولد على النكاح وتزوج الامة على ام  
 الولد جائز ولا يجوز تزويج ام الولد على الحره وجباية ام  
 الولد على سيدها في ماله حيا دون عاقلته واذا سقطت  
 الامة فان استبان خلقه فهو ولد وان لم يستبين خلقه او بعض  
 خلقه لا نصير به ام ولد اذا وطئ امته فجاءت بولد فلا  
 في دينه ان يقر به ولكن لا يلزمه ما لم يقر به والاصل ان  
 الفراش ثلثة قوتى وضعيف ووسط فالقوى فراش  
 الحره لانها مادامت امراته لا يسعها ان تتزوج بزواج  
 اخر واذا فارقتها يجب العدة في الاحوال كلها ولا ينتفى  
 منه الولد الا باللعان وفراش الامة ضعيف بدليل انه



يجل له ان يزوجها واذا فارقتها لا يجب عليها العدة ولا  
يثبت النسب منه الا بالدعوة وفراش ام الولد وسط  
له ان يزوجها كالامة ولكن اذا فارقتها يجب عليها العدة  
كما يجب على الحرة فكان حال ولدها بين حالين يثبت النسب  
بسكوت المولي عن ذلك ولو نفاه ينتفى من غير اعلان اذا  
تزوج بام ولد انسان بخير اذن مولاه ثم اعتقها المولي  
فان كان الزوج دخل بها قبل ان يعتقها المولي جاز النكاح  
لانه لا يجب عليها العدة وان لم يدخل بها لم يجز لوجوب  
العدة عليها من المولي حين اعتقها ولا ينفقها النكاح  
في العدة عتق ام الولد ولا تسعى للخماء **احكام**  
**المديرين** بيع المدير المطلق لا يجوز وبيع المدير المقيد  
يجوز وهو ان يقول ان مت من مرضي هذا فانت حرة في  
سفري هذا وانت حرة قبل موتي بعشرة ايام ولو قال  
انت حرة ان مت الى ما في سنة قال ابو يوسف هذا مقيد  
يجوز بيعه وقال الحسن بن زياد هذا مطلق لا يجوز بيعه  
لانه علم انه لا يعيش الى تلك المرة فهو كالوقال ان مت  
فانت حرة وهذا الاختلاف منزلة اختلافهم فيمن تزوج  
امرأة الى ما في سنة قال ابو يوسف وغيره رحمهم الله  
النكاح باطل وقال الحسن بن زياد النكاح جائز المدير  
يعتق من الثلث ويسعى للخماء في جميع قيمته لان عتقه  
وصية والدين اولى من الوصية المدير اذا جنى جنابة

فعل

فعل مولاه الاقل من قيمته او من قيمة المقتول ولا يجب عاقلة  
واذا جنى المدير على مولاه فهو مدبره لكن يسعى في قيمته  
اذا قتل مولاه لان عتقه وصية ولا وصية لقائل اذا  
قال انت حرة بعد موتي ان شئت لا تضير مدبرا ولو قال  
انت حرة بعد موتي بيوم لا يكون مدبرا الا انه تأخر عن  
موته فان مات المولي يعتق من الثلث ولكن لا يعتق  
ما لم يعتق الورثة وليس هذا كالوقال انت حرة بعد موتي  
ان شئت واذا قال كل مملوك لي فهو حرة بعد موتي فان  
كان ملكه في ذلك الوقت كان مدبرا والذي ملك بعد  
ذلك لا يكون مدبرا ولكن يعتق بعد موته من ثلث ماله  
بحق الوصية اذا تبرأ منه ثم اختلفا في ولدها فقال  
المولي ولدته قبل التدبير وقالت ولدته بعد التدبير  
قال القول قول المولي واذا تبرع عبيد ثم ذهب عقله لا  
يبطل التدبير واذا قال لرجلين تبرع عبيدي فدبره  
احدهما جاز اذا قال لعبد لا سبيل لاحد عليك بعد  
موتي صار مدبرا ذكره ابو القاسم الصغار المدبرة لا تلك  
بالسبي واذا مات عنها مولاه او اعتقها وقد كان وطئها  
فلا عدة عليها واحكام المدبرة في النكاح والعدة احكام  
الامة **احكام المكاتبين** اذا كاتب عبده ولم يقل اذا ادبت  
الى فانت حرة فانه يعتق اذا ادب واذا لم يضرب للكاتب  
اجلا جاز ويرد في الرق اذا عجز عن نجم منها عند ابي حنيفة



ابي يوسف لا يرد في الرق حتى يتوالى عليه نجان وليس  
 للمكاتب ان يتزوج الا باذن مولاه وله ان يخرج من المصر  
 بغير اذنه فان اشترط عليه المولى ان لا يخرج من المصر  
 جازت الكتابة والشرط باطل واذا كاتبه على قيمة فالكتابة  
 فاسدة واذا ادعى القيمة عتق واذا كاتب امته على ان  
 يطأها مادامت مكاتبه فالكتابة فاسدة وان ادت  
 عتقت المكاتب اذا كانت عبدا جاز استحسانا ثم اذا جاز  
 ذلك فان ادعى الثاني قبل عتق الاول فاولا الثاني للمولى  
 وان ادعى الثاني بعد عتق الاول فاولا الثاني للاول  
 الوصى اذا كاتب عبد اليتيم جاز استحسانا اذا كاتب  
 امه حاملا فولدها بمنزلة ما اذا استثنى ما في بطنها كانت  
 الكتابة فاسدة واذا اخذ المولى كفيلا بالكتابة فالكتابة  
 باطلة ولو كاتب عبدين كتابة واحدة على ان كل واحد  
 منهما كفيل عن صاحبه جازت استحسانا واذا مات المكاتب  
 عن غير وفاء مات عبدا وان مات عن وفاء ادبت كتابته  
 وحكم بعنقه قبل موته بلا فصل واذا مات المكاتب عن  
 وفاء وقد اوصى بوصية لم يجز وصيته لانه يحكم بموته قبل  
 موته بلا فصل المكاتب يصلح ان يكون وصيا لمولاه وصية  
 المكاتب على ثلثة اوجه في وجه لا يجوز بالاتفاق وفي  
 وجه يجوز وفي وجه اختلفوا اما الوجه الذي لا يجوز  
 اذا اوصى ثم مات ولم يترك وفاء لم يجز لانه مات عبدا

وانما

وانما يحكم بحرية قبل الموت بلا فصل وتلك الساعة لا  
 تستوعب كلمة الوصية والوجه الذي يجوز بالاتفاق  
 وهو ان يقول اذا عتقت فقد اوصيت بثلث مالي فاذا  
 عتق ثم مات جازت وصيته والوجه الذي اختلفوا  
 فيه هو ان يقول اوصيت بثلث مالي ثم ادعى فانه يعنى  
 ثم مات فوصيته باطلة عند ابي ح وعندها جائزة المكاتب  
 لا يملك بالاسير كما لا يملك بالبيع والهبة ولا يدخل المكاتب  
 في مطلق اسم المملوك الا بالنية والمولى لا يملك كسب  
 المكاتب ولا خدمته ولا يجب عليه بسببه صدقة الفطر المكاتب  
 اذا مات عن وفاء فقد فسد انسان بعد موته لا يجد فادفعه  
 شرط الخيار من المكاتب جائز مكاتبته تزوجت باذن مولاه  
 ثم اعتقت فلها الخيار واحكام المكاتبه في النكاح كالامة  
 طلاقها ثنتان وعدتها حيضتان وابلاؤها شهران ويجوز  
 تزوج الامه على المكاتبه ولا يجوز تزوج المكاتبه على الحرية  
 المكاتب اذا اشترى ابنه ثم مات عن وفاء فان ابنه  
 يرث منه وليس للمكاتب ان يشتري امه بطأها ولكن  
 لو وطئها ثم استحققت تحب القيمة في الحال لانه وجوبه  
 يستند الى التجارة ولو كان وجوبه بالنكاح الفاسد  
 تحب بعد العتق المكاتب اذا تزوج بابنة مولاه باذنه  
 ثم مات المولى جاز ولا يبطل النكاح وان لم يترك فسد  
 فان كانت غير مدخول بها فلا عتق عليها بموت المولى



واذا مات المكاتب بعد ذلك فان ترك وفاء لم يبطل ولا  
 صداق لها وان كانت موخولا بها فعليها ثلث حيز ولها  
 الصداق في ذمته واذا اشترى المكاتب امرأته لا  
 ينقض النكاح بخلاف الحر ليس المكاتب ان يزوجه ابنته  
 يجب على المكاتب نفقه زوجته ولا يجب عليه نفقه ولله  
 واما المكاتبه فنفقته الولد عليها لان المكاتبه تملك  
 كسب ولدها والمكاتب لا يملك كسب ولده الا ان يكون  
 الولد من امته له فنجب عليه النفقة لانه يملك كسبه  
 المكاتبه نفقها على الزوج لان المولى لا يملك حذمة المكاتبه  
 واما الامة اذا كانت تحت حرا وعبد فان تهاها بيتا فعلى  
 الزوج نفقتها والا فلا المكاتبه اذا ولدت من سيدها  
 فهي بالخيار ان شاءت عجزت وان شاءت ادت فعنت  
 هبة المكاتب وصدقة لا يجوز ولو باع ثم حط من الثمن  
 لاجل القيمة جاز اذا مات المكاتب وعليه دين بدين  
 الاخير ثم بدين الكتابة المكاتب اذا ادنى بعض كتابته  
 من صدقه تصدق بها عليه ثم عجز حل ذلك للمولى المكاتب  
 اذا اشترى اباه او ابنته او جده او ولده بغير كتابته  
 عليه ولو اشترى ذارحم محرم سوى هؤلاء فله ان  
 يبيعهم ولا يكتنون عليهم عند الجح وعندها يكتبان  
 عليه ولو مات المكاتب وترك ولدا فان كان الولد ولد  
 في كتابته قام مقامه في نجومه ولو ترك ولدا ام اشتره

ولا يقوم

ولا يقوم مقامه في نجومه ولكن يقال له اما ان تؤدى  
 بجميع الكتابة حالة او ترد في الرق وان ترك اخاه او اخته  
 فانه يباع ولا يقبل الكتابة من احد من هؤلاء وهذا كله على  
 قول الجح وعندها الجواب في الجميع واحد وانه يقوم  
 مقامه في نجومه لو كان لمكاتبه انت حر عتق ولو قال  
 ان كنت انت عبدي فانت حر لا تعتق وهذا كما قالوا  
 لو قال لامرأته بعد ما طلقها طلاقا باينا انت طالق  
 طلقت ولو قال ان كنت امرأتي فانت طالق لا تطلق  
 جنابة العبد المكاتب على نفسه دون سيده ودون العاقلة  
 يحكم عليها بالاقل من قيمته ومن ارش الجنابة وجنابة  
 المولى على مكاتبه معتبرة وكذلك جنابته على رقيقه  
 وكذلك لو جنى المكاتب على سيده وعلى رقيق سيده فهو  
 معتبره اذا اشترى المكاتب جارية وقبضها وحاضنت  
 عنده ثم عتق المكاتب حل له ان يطاها ولو عجز المكاتب  
 فعلى المولى ان يستبرأ بها بحيضه ولو اشترى المكاتب  
 امه او ابنته فخاضت عنده ثم عجز المكاتب فلا استبراء  
 على المولى ولو اشترى اخته او خالته والمسئلة بجالها  
 فعلى المولى الاستبراء عند الجح لان هؤلاء لا يصيرون  
 مكاتبين بكتابته اذا كانت جارية ثم عجزت فليس عليه  
 الاستبراء ولو كانت المكاتبه امه ثم عجزت فعلى المولى  
 ان يستبرأ امه المكاتبه واذا اوصى المكاتب وارثه



فالوصية باطلة فان اوصى لمكاتب نفسه فالوصية  
 جائزة للمكاتب ان يفعل خمس خصال له ان يبيع ويشترى  
 بالفقه والنسبة وله ان يسافر وله ان يشارك وله ان  
 يرفع ماله مضاربة وله ان يكاتب عبده وليس له ان يفعل  
 خمس خصال ليس له ان يعق عبده يجعل ولا يغير ولا يتزوج  
 ولا يهب ولا يتصرف يشترى ولا يجاني في بيع ولا شراء  
 الا فيما يتغابن في مثله الناس الاجال لا تورث الا في  
 المكاتب يموت وله اولاد ولدوا في كتابته فان الاجل  
 يورث في حقهم كل من صلح ان يكون وليا صلح ان يكون  
 شاهدا الا في المكاتب فانه ولي في تزويج أمته ولا يكون  
 شاهدا في النكاح **احكام اهل الذمة** الامام ياخذ اهل  
 الذمة باظهار الكسبيات والذناير وينبغي ان يكونوا  
 مدللين في دار الاسلام فوجب ان يكون علامة ذلك  
 عليهم ظاهرة ولا يؤخذ الجزية منهم الا ممن كان معملا  
 وان كان زمنا لا يؤخذ منه شئ ولا يؤخذ من النساء  
 والصبيان ويؤخذ من الرجل المكسب كل سنة **عشر درهما**  
 ومن الوسط اربعة وعشرون درهما ومن الغني المكشي  
 ثمانية واربعون درهما واذا اسلم في اثناء السنة او بعد  
 ما مضت السنة لا يؤخذ منه ولو توالى عليه السنون  
 لا يؤخذ منه الا في السنة الواحدة عند ابي حنيفة وعندها  
 يؤخذ ما مضى اهل الذمة اذا انقضوا العهد وحاربوا

المسلمين

المسلمين فانهم يستبون وبصير ما لهم غنمة الذي اذ امر  
 على العاشر وقال علي بن ابي طالب قوله واذا امر بالخمر  
 والخنازير يؤخذ العشر من قيمة الخمر ولا يؤخذ من قيمة  
 الخنازير عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يؤخذ منهما  
 ويؤخذ من الذي نصف العشر ولا بأس بان يدخل  
 الذي المساجد كلها المسجد الحرام وغيره الذي اذا حلف  
 ثم اسلم فحنث فلا كفارة عليه اذا قال هو يهودي  
 او نصراني ان فعل كذا فهو يمين اهل البغي اذا استعانوا  
 باهل الذمة على حربهم فقاتلوا معهم لا يكون نقضا للعهد  
 يقام على الذي جمع الحدود الا شرب الخمر يقتل المسلم  
 بالذمي ويقطع يد المسلم اذا سرق من ذمي ولا يجوز المفاو  
 بين المسلم والذمي في رواية ويجوز شهادة اهل الكفر  
 بعضهم على بعض وان اختلف ملهم وشهادة المستامن  
 للحربي لا يقبل على اهل الذمة يحلف النصراني بالله الذي  
 انزل الانجيل على عيسى عليه الصلوة والسلام ويحلف  
 اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى عليه  
 الصلوة والسلام ويحلف المجوسي بالله الذي خلق  
 النار نصراني شهيد على مسلم فردت شهادته فاسلم  
 ثم شهد قبلت شهادته والفاسيق اذا شهد فردت  
 شهادته فتأب ثم شهد لا تقبل شهادته وكذلك لو شهد  
 رجل لامرأته فردت شهادته طلقها ثم انقضت عهدها

هم

ضمة



ثم شهد لا تقبل شهادته من بعدها النضري ليس من اهل  
الشهادة على مسلم وكذلك العبد وسئل ابو القاسم الصغار  
على كيف يزكى النضري اذا شهد فقال يزكى بالامانة  
في دينهم في لسانه ويدع ويكون مع ذلك صاحب اليقظة  
نضري له ابنة صغيرة مسلمة ليس له ان يزوجهما واذا  
كانت له اخت مسلمة لا يحبس على نفقها نضري تزوج  
نضراينه بغير مهر وذلك في دينهم جازع عند ابي ح  
ولا يثنى لها وعندهما لها مهر مثلها وجاز في الحرية بلا شئ  
اتفاقا نضراينه زنت ثم اسلمت فقذفها انسان لا يحد  
قاذفها المجوسي اذا تزوج امه ثم اسلم فقذف انسان  
لا يحد قاذفه عند ابي ح وعندهما يحد ذقي قذف انسانا  
فضرب الحد ثم اسلم قبلت شهادته في الاسلام والعبد  
اذا قذف فضرب الحد ثم عتق لم يقبل شهادته ذقي  
قذف مسلما فضربه سوطا فاسلم فعن ابي ح ثلث  
روايات في روايته اذا ضرب سوطا واحدا في الاسلام  
بطلت شهادته وفي رواية اذا ضرب الاكثر في الاسلام  
وفي رواية حتى يضرب الكل وهو قولهما وكذا هذا  
الاختلاف في المسلم اذا قذف فضرب سوطا فخر ب  
والمسلم ان يتزوج المهودية والنضراينة ولا يجوز تزويج  
المجوسية ويجوز تزويج الصابئية عند ابي ح وعندهما  
لا يجوز وكذلك الاختلاف في اكل دبايحهم ويجوز

تزوج الامه الكتابية وحكم الحرة الكتابية في القسم حكم  
الحرة المسلمة والمطلقة الكتابية ان تخرج ولزوجها لو كان  
مسلم ان ينفقها تحصيلها لما نه ذمي اوصى الى مسلم جاز  
وان كان في الزكاة خمر او خنزير يؤكل من بيع ذلك مسلم  
اوصى الى ذمي بصير وصياله ولكن يخرج من الوصية كما  
لو كان ذميا فابق وصيته اهل الذمة على ثلثه اوجه في  
وجهه يجوز بالاتفاق وهو ان يوصي بثلث ماله لفقره  
المسلمين او لفقره اهل الذمة او لعتق الرقاب وفي وجه  
لا يجوز وهو ان يوصي ان يخرج عنه او يبني مسجد المسلمين  
ولم يبين الموضع وفي وجه اختلفوا وهو ان يوصي ببناء  
كنيسة او بيعة او عمارة دار يجوز الوصية عند ابي حنيفة  
وعندهما لا يجوز لابائ عبيادة اهل الذمة ويكره المعانقة  
والقبلة لهم ولا بائ بالمصافحة ولا ينبغي ان يبدوا للمسلم  
الذقي بالسلام في كتاب ولا غيره ولا بائ بان يرد  
عليه وقال محمد بن الحسن في نضراينه تحت مسلم لا  
تنصب في بيته صليبا وتضلي في بيته حيث شئت  
ولا بائ بان يوجه المسلم نفسه من نضري يعمل له في  
البيعة الذمي اذا كان اكثر السنة غنيا يؤخذ منه جزية  
الاغنياء نضري اعلى له ابن مسلم لا بائ بان يعود  
من البيعة الى البيت ولا يعود من البيت الى البيعة كما  
قالوا تحمل الحرة الى الفادة ولا تحمل الفادة الى الحرة



ويجل الخلل في الحرم ولا يجمل الحرم إلى الخلل ويجل سراج المسجد  
 إلى المسجد موقودا ونظيفه عند الرجوع قال محمد بن الحسن  
 كل شيء منع منه المسلم فإني أمنع منه الكافر في دار  
 الاسلام الا الحرم والخزير يعني الملاهي والضرب وغيره  
 لا يجبر مسلم على نفقه احد من اهل الذمة الا على نفقه  
 سبعة نفر المرأة والاب والام والجدة عند عدم الاب  
 والجدة عند عدم الام والاولاد الصغار من الذكور  
 والاولاد من الاناث ان صلى كافر في جماعة في المسجد او  
 اذن في المسجد فهو دلي على اسلامه فان رجع عنه قتل  
 مرتدا فان قال اسلمت او شهد انه لا اله الا الله وان  
 محمد اعبد ورسوله لا يحكم باسلامه ما لم يتراء عن كل  
 دين كان يعتقد نصرانية مانت وفي بطنها ولد مسلم  
 يقبر في مقابر النصارى **احكام اهل الجزية** اخذ الجزية  
 من اهل الحرب على ثلثه وجه في وجه لا يؤخذ وهم مشركوا  
 الحرب وفي وجه يؤخذ وهم اهل الكتاب من اليهود  
 والنصارى وفي وجه اخلافوا وهم المشركون من غير اهل  
 الكتاب وغير العرب كاليهود والأتراك عند ابي ح  
 واصحابه تؤخذ وعند الشافعي لا تؤخذ الحربي اذا  
 دخل دارنا فاطال المقام يتقدم الاحام اليه اما ان  
 ترجع الى دارك واما ان تقبل الجزية فان مكث بعد ذلك  
 بسنة صار ذميا الحربي اذا دخل الينا بامان فاشترى

ارضنا

ارضا من ارض الخراج فوضع عليه الخراج صار ذميا الحربية  
 اذا دخلت الينا بامان فتزوجت بذمي صارت ذميه  
 الحربي اذا تزوج ذميه لا بصير ذميا والحربي اذا امر على  
 العاشر اخذ منه العشر ولا يصدق اذا قال على دين  
 او قال هو بضاعة الا في فضل واحد وهو ان يقول هذه  
 ام ولدي وهؤلاء اولادي وكذلك اذا لم يكن معها ولد  
 صدق به وقرنوا بين هذا وبين المريض اذا قال في مرضه  
 هذه ام ولدي وليس معها ولد لا يصدق ولشعي اذا كانت  
 لا تخرج من الثلث واذا اخذ من الحربي العشر ثم مر على  
 العاشر في تلك السنة لا تؤخذ منه ثانيا مادام في دار  
 الاسلام فاذا خرج ثم عاد اخذ حربيته دخلت الينا مسلمة  
 ولها زوج في دار الحرب فلا عدة عليها عند ابي ح وعندها  
 عليها العدة واذا كانت حاملا فعن ابي ح روايان في  
 رواية لا تزوج حتى تضع وفي رواية لها ان تزوج ولكن  
 لا يطأها حتى تضع مناحة اهل الكتاب على ثلثة اوجه  
 في وجه لا يجوز وهو ان يتزوج مشركة وفي وجه يجوز  
 ويكره الا ان يحشى العنت على نفسه وهو ان يتزوج  
 من اهل الحرب من اهل الكتاب وفي وجه يجوز من غير  
 كراهة وهو ان يتزوج مسلمة اسيرة او مدبرة اسيرة  
 كتب اليها مولاها واذن لها ليتزوج حربي تزوج حربية  
 ثم اسلم احدها فهما على النكاح ما لم تحض ثلث حيض



الحربي إذا دخل دار الإسلام بغير أمان فأخذه رجل فهو  
في الجميع للمسلمين سواء أخذه قبل الإسلام أو بعد عند  
أبي حنيفة وعندهما إذا أخذه قبل الإسلام فهو عبد له  
وإذا أخذه بعد الإسلام فهو حر لا سبيل عليه جبر في غل  
دار الإسلام ومعه سلاح فأراد أن يرجع بسلاحه لا  
يمنع لأن الأمان وقع عليه ولو استبدل سلاحه بسلاح  
آخر فإن كان قد استبدل بخمس أخرج منه وان استبدل  
بجئسه فإن كان خيراً منه منع وإن كان شراً لا يمنع ولو  
أن قوماً من أهل الحرب أذنان بعضهم بعضاً في دار الحرب  
أو المسلم أذنان حربياً أو الحربياً أذنان مسلماً ثم خرجوا إلى  
دار الإسلام واختصموا إلى القاضي لا يقضي بينهم لأن  
الأمان وقع في الأمور المستأنفة لا على الأمور الماضية  
والشفعة لا تجب في دار الحرب والبيع إذا كان في دار  
الإسلام فلا حربي المستأنف من الشفعة فإذا دخل دار الحرب  
بطلت شفعة حربي دخل دارنا بأمان فقدف إنساناً  
ضرب الحد ولو شرب الخمر لم يضرب ولو زنى أو سرق  
لا يقام عليه الحد عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف  
بقام ولو زنى بذيمة أو مسلمة يجب عليها الحد وونه  
عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف يجب عليهما وعند محمد لا  
يجب على واحد منهما أربعة أرباب بينهم بين العبد و  
سيده وبين أم الولد وسيدها وبين المدبر وسيدته

وبين المسلم

وبين المسلم والحربي في دار الحرب عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما  
الله **أحكام المرتدين** الرجل إذا ارتد العياذ بالله عرض  
عليه الإسلام فإن أسلم ولا قتل فإن قال أجعلوا في أجل  
ثلثة أيام فإن رجع إلى الإسلام وشراء من كل دين اعتقد  
سواء ولا قتل والمرأة تحبس ولا تقتل فإن قتل المرتد  
قسم ماله بين ورثته وإن لحق بدار الحرب مرتد يقضي  
القاضي بموته وعنف أمهات أولاده ومدبريه وحلت  
ديونه ولو أوصي ثم ارتد ولحق بدار الحرب بطلت وصيته  
عند أبي حنيفة وليس كالمدبر لأنه لا يحمل النقص والردة إذا  
قتل المرتد أو لحق بدار الحرب وأمرأته لم ينقض عدتها  
ترث ويعتبر فيه أحكام الفرار وإذا رجع المرتد مسلماً  
بعد ما قسم فكل ما كان قائماً أخذه وما كان مستهلكاً فلا  
صمان فيه ععود المرتد موقوف عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف  
يجوز كما يجوز من الصحيح وعند محمد يجوز كما يجوز من  
المريض ولو جاءت أمته بولد فادعاه يثبت النسب بلا  
خلاف ما اكتسب المرتد في حال ردته يكون لبيت المال  
عند أبي حنيفة وعندهما يكون ميراثا المرتد إذا جنى جناية  
خطأ فإن العاقلة لا تعقل عنه إذا ارتد ولحق بدار  
الحرب مع ماله ثم ظهر المسلمون على الدار صار المال الذي  
معه قيناً ولو دخل دار الحرب ثم خرج وأخذ شيئاً من ماله  
فإن كان القاضي لم يقض لمخوفه فالجواب كذلك وإن



كان القاضى قد قضى بحقوقه فانه يرد الى الورثة وان  
 وجد قبل القسمة اذا الحق المرتد بدار الحرب وقضى القاضى  
 بحقوقه وكان ابنه عبدا ثم رجع مسلما انتقل المكاتب  
 اليه وبصير كانه كان وكيل من جهته رجل وامرأة ارتدا  
 عن الاسلام معا فها على النكاح وان ارتدا احدهما قبل  
 الآخر وقعت الفرقة ويكون فرقه بغير طلاق وابطاء الزوج  
 عن الاسلام يكون طلاقا عند ابي ح وعنده ابي يوسف  
 كلاهما لا يكون طلاقا وعنده محمد كلاهما يكون طلاقا  
 ذبيحة المرتد حرام واذا بو ضاء او يتم ثم ارتد ثم اسلم  
 فهو على طهارته ولو صلى ثم ارتد ثم اسلم والوقت باق  
 اعاد الصلوة وكذلك لو حج حجة الاسلام ثم ارتد ثم  
 اسلم اعاد حجة الاسلام اذا ارتد الروحاني معا ثم اسلم  
 احدهما وقعت الفرقة من قبل الذي بقي على كفره اذا حلف  
 ثم ارتد ثم اسلم بعد ما حث فلا كفارة عليه المرتد  
 اذا اسلم لا يجب عليه قضاء الصلوات لانه تركها ديانة  
 واعتقادا فصار الكافر الا صلى نصراني اسلم ثم مات  
 ابوه فقال ليتني لم اسلم الى هذا الوقت حتى ارت منه  
 صار مرتدا كافر جاء الى مسلم وقال اعرض على الاسلام  
 فقال له اذهب الى فلان العالم حتى يعرض عليك قال  
 يكفر هذا الانسان قال ابو بكر الاسكاف من عاب النبي  
 عليه السلام في شيء كفر قال ابن الربيع من قال لشيئ

من النبي

من النبي شعر فعد كفر وقال بالفارسية كبري به ارن  
 كاربجنى عمل المجوس خير من عمل النبي عليه السلام بخا  
 عليه الكفر ولو قال في حال الغضب اخذت الكفر من  
 هذه الساعة يخاف عليه ان يكفر ولو قال ان كان كذا  
 عدا والا اكفر يكفر من ساعته ولو قيل له لا تخشى الله  
 قال لا في حالة الغضب قال صار كافرا ومن علم امرته  
 ان الله تعالى احل له اربعة نسوة فقالت ابن جنين  
 ينسب قال تكفر لانها نصير كاتنها قالت ان الله تعالى  
 ليس يحكم **احكام الاوصيا** الوصى ان يتجر في مال الصبي  
 ويدفع بضاعة او مضاربة وله ان يعمل في ماله بالضما  
 واذا اشترى مال اليتيم لنفسه باكثر من قيمته او باع  
 ماله منه باقل منه قيمته جاز عند ابي حنيفة وعندهما  
 لا يجوز ليس الوصي ان يقرض مال اليتيم والقاضى لو  
 اقرض جاز ويكون على سبيل القضاء اذا حال الوصى  
 من مال اليتيم فان كان المحال عليه املا من الغريم جازت  
 المحوالة والا فلا الوصى اذا قضى دين الميت بقضاء  
 القاضى ثم ظهر على الميت دين آخر فلا ضمان على الوصى  
 وان كان بغير قضاء فالغريم بالخيار ان شاء اتبع الغريم  
 وان شاء اتبع الوصى اذا قبل الوصى الوصية في حال حياة  
 الموصي لزمته ولا يجوز رده الا في وجهه ولو لم يقبل  
 حتى مات الموصي فالوصي بالخيار ان شاء قبل وان شاء

رثة



لم يقبل واذا باع مال اليتيم ثم استحق ضمن الوصي ثم  
 يرجع في مال اليتيم الوصي اذا اجر نفسه في عمل اليتيم  
 فالاجارة فاسدة الوصي اذا اجر ارض اليتيم فكبر ليس  
 له ان ينقض الاجارة ولو اجر اليتيم لنفسه فبلغ فله  
 ان ينقض الاجارة الوصي اذا باع الزكاة فان كانت الورثة  
 كلهم كبارا ولا دين على الميت فلا وصية والورثة حضور  
 فليس له ان يبيع شيئا وان كانت الورثة غيبا فله ان  
 يبيع العروض وليس له ان يبيع العقار وان كانت الورثة  
 صفارا كلهم وهم حضورا وغيبا فله ان يبيع نصيبهم  
 وان كان بعضهم صفارا وبعضهم كبارا فعند أبي حنيفة  
 ان يبيع النصيبين جميعا وعندهما ليس له ان يبيع نصيب  
 الكبار لو كان على الميت دين او وصي بشيء من الدراهم  
 وليس في الزكاة دراهم والورثة كبار حضورا فعند أبي حنيفة  
 يجوز بيع جميع الزكاة وعندهما لا يجوز الا حصص الدين  
 وصي الام لا يبيع العقار ويبيع العروض اذا كانت الورثة  
 صفارا او كبارا وهم غيبا وليس له ان يتصرف فيما ورث  
 من غير الذي اوصى اليه وكذلك وصي الاخ وغيره واما  
 وصي الاب فله حق التصرف في العروض والعقار  
 سواء ورث

Süleyman  
 Hasan Hüsnü Paşa  
 455